د. مصطفى الفقى

الأقباط
فى السياسة المصرية

مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية

دار الشروق

الأقباط
في السياسة المصرية

الطبعـة الثانيـة
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨
برقياً : شروق - تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقياً : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

منذ عدة سنوات ، كنت أتحدث إلى سياسى بارز من ساسة ماقبل ٢٣ يولية ١٩٥٢ ـ وهو قبطى كان من كبار الوفديين مع مصطفى النحاس ـ كنت أستوضحه بعض الوقائع التى عايشها وشارك فيها ، ومنها مدى المساواة بين المسلمين والأقباط فى تولى بعض الوظائف الخاصة . وكنت فى حديثى أقتبس المواقف بمعيار مطلق للمساواة . فكان الرجل يهدئ من حماسى عن وجوب الالتزام العملى الصارم بالمبادئ المطلقة ، ويتكلم عن الأوضاع التاريخية ، والصياغات الفكرية والنفسية للجماعات ، ووجوب الرعاية والتفهم الودود لكل هذه المكونات والملاءمة بينها . وكان يلفت نظرى إلى أنه إن كان ثمة نقص فى مساواة القبط فى بعض الوظائف ، فثمة زيادة لحسابهم فى وظائف أخرى لاتقل أهمية ، وثمة أسباب يتعين فحصها ومراعاتها .

وضرب لى مثلاً بالشافعية ، وهم أصحاب المذهب الغالب بين المسلمين فى مصر ، وقد اختص الحنفية بوظائف القضاء الشرعى كلها دونهم . ومع ذلك لم نسمع شكاة من الشافعية ، ولا وصفوا أنفسهم أنهم يعانون اضطهادا وتفرقة . ولا يكون من الإنصاف وصف مصر بأنها تضطهد الشافعية لو أن الحنفيين يمتازون عليهم . وحسب الشافعية وغيرهم الكثير من وظائف الوعظ والإرشاد والتعليم .

وأدركت من حديث الرجل الكريم ، كيف يكون الموقف الفكرى والإنسانى لمن أسهم فى قيادة شعب كامل بجموعه كلها ، على كثرة التصنيفات الاجتماعية والفكرية لهذه الجموع ، وكيف تكون النظرة الشاملة والمعالجة الودود البناءة لمشاكل أمة بأسرها ، وكيف تمكن المداواة دون استئصال ، ويمكن العلاج دون البتر ، حفاظًا على الجسم كله ، كاملاً وحيًا ومعافى .

هذا الموقف يظهر فى شخصية مكرم عبيد ، الذى خصه الدكتور مصطفى الفقى بهذه الدراسة . والقارئ فى التاريخ المصرى ، يلحظ قلة الدراسات المتعلقة بالوحدة الوطنية ، حتى أن كتابًا ككتاب « جاك تاجر » ظل منفردًا بالساحة أكثر من عشرين سنة ، على ما فى هذا الكتاب من عوار . كما يلحظ القارئ للتاريخ قلة الدراسات المتعلقة بسير القادة الزعماء وخاصة رجال السياسة . ومن هنا تظهر الأهمية المزدوجة لدراسة الدكتور الفقى ، إذ جاءت تحتل مكانها فى هذين المجالين معا . وهى دراسة علمية وموثقة أعدها عقل مستقيم وقلب شغوف بوطنه ، وتناول فيها سيرة زعيم مصرى تبوأ مكانًا بارزًا فى صدارة الحركة الوطنية المصرية ضد الاستعمار سنوات طويلة فى مرحلة هامة . ومكرم عبيد أسماه المصريون المجاهد الكبير ، وكان سياسيًا داعية ومنظمًا ومحاميًا ، وكان سكرتيرًا لحزب الوفد ووزيرًا للمالية ، وكان ينتخب عضوا بمجلس النواب ونقيبًا للمحامين كلما رشح نفسه .

ودراسة الدكتور الفقى ، فيها من الرصانة العلمية ما فيها من الاستقامة المنهجية ما فيها من التواضع الجم لباحث يكدح فى جمع مادته واختبارها وتركيبها فى سياقها التاريخى ، ثم لا يشير ولو بالتلمح لما اقتضته هذه السلاسة من كد وعناء . ويجد القارئ نفسه مع مكرم عبيد فى خضم السياسة المصرية على مدى ثلاثين عامًا . فيرى زعيمًا يتعامل مع الأحداث والجموع بوصفه المصرى دون غيره . وتتعامل معه الأحداث ويتصدى له الرجال بهذا الوصف الغلاب دون غيره غالبًا. والقارئ قد ينسى فى بعض فصول الكتاب أن مكرم قبطى ، أو قد يتذكر ذلك ثم يتنبه إلى أن قبطية مكرم لم تكن عنصرًا مؤثرًا فى سلسلة الأفعال السياسية وردودها ، المثبتة فى هذا الكتاب . هكذا كان مكرم ، وهكذا كانت استقامة المؤلف فى إثبات وقائع الشخصية المدروسة ، دون اعتساف فى التفسير ولا فى الاستدلال .

وليسمح لى الباحث المحترم ، أن أستغل استضافته لى فى تقديم هذا الكتاب لأشير إلى بعض النقاط . فمن أخطر ما واجه مكرم فى حياته الحزبية ، خلافه مع أحمد ماهر والنقراشى فى سنة ١٩٣٧ ، الذى أسفر عن انتصار النحاس ومكرم وخروج من سموا « بالسعديين » من الوفد . ويبدو لى أن واحدًا من أهم أسباب الخلاف ، كان يتعلق بالخط السياسى الذى رأى كل من الطرفين اتباعه بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ . يلحظ ذلك على وجه الخصوص فى أقوال أحمد ماهر وخطبه .

إذ بدأ ماهر يروج لموقف سياسى مؤداه أن إبرام المعاهدة من شأنه أن ينهى سبب الخصومة السياسية التى كانت قد قامت بين فريق سعد زغلول وفريق عدلى يكن فى سنة ١٩٢٢ ، والتى أفضت إلى انشقاق من كونوا حزب الأحرار الدستوريين وقتها. وفى المقابل يظهر من مسلك مصطفى النحاس ومكرم عبيد فيما تلا ذلك من أعوام ، أن معاهدة ١٩٣٦ ، رغم دفاعهما الكبير عنها ، لم يكن لها من التداعيات السياسية لديهما ، مثل ما كان لها لدى أحمد ماهر ، لأن الوفد كان يتوقع من إبرام المعاهدة لا أن يخفض جناحه إزاء خصومه المحليين كالملك والأحرار، ولكن أن يشدد عليهم النكير ، إذ تضمن له المعاهدة تهدئة مع الانجليز لفترة يتفرغ فيها لما يسميه معركته الدستورية التى يسعى فيها لاستيعاب سلطات الملك لصالح المؤسسة النيابية المنتخبة . كما كان يتوقع خلافًا بينه وبين الأحرار حول طريقة تنفيذ المعاهدة وإدارة السياسات فى هذه الفترة .

وفضلاً عن هذا السبب السياسى الذى انتصر به النحاس ومكرم على ماهر والنقراشى فى ١٩٣٧ ، فى معركتهم الحزبية فلم يستطع ماهر والنقراشى تحقيق هدفهما الأصلى وهو السيطرة على الوفد من دون مكرم والنحاس ، فضلاً عن ذلك ، فقد كان لدى مكرم سبب خاص يتعزز به فى حزب الوفد أكثر من ماهر إذ كان الأول يفوق الأخير فى قوة روابطه التنظيمية، ووثوق اتصالاته بالحزب رئاسة ورجالاً. وكان بيت مكرم أشبه ما يكون واحدًا من مقار حزب الوفد يؤمه الأعضاء نهارًا وليلاً . وذلك على خلاف ماهر ، الذى كان رغم ذكائه السياسى غير المعتاد ورغم سابقة ممارسته أعمال الفدائيين ، كان قد صار أميل للاهتمام بحياته الخاصة وبمنتديات الصفوة ومجالسهم .

والأخطر فيما واجه مكرم فى حياته الحزبية ، هو خلافه مع مصطفى النحاس وانفصاله عن الوفد فى سنة ١٩٤٢ . وعلى عادة الدكتور الفقى فى هذا الكتاب ، يحتفل للحدث الهام ويوليه مايستحقه من رعاية فى تقصى الأسباب والإحاطة بالعناصر ، ومن ذلك ماهو معروف وصحيح عن دور الملك وأحمد حسنين وغيرهما . ولكن الباحث يضيف إضافتين دلتا على ذكاء المعايشة لوقائع الموضوع واختيار مادته . إذ كان خروج ماهر والنقراشى من الوفد مما اختل به التوازن العضوى فى قيادة الوفد وتحت زعامة النحاس . وقامت الزعامة بتغذية ظهور توازن

جديد بين مكرم وأبى علم والطويل . وهذه ملاحظة دقيقة تتعلق بآليات العمل الزعامى والرئاسى وما يدرج عليه عادة من كفالة قدر من التوازن فى المستوى الأدنى ، وألا يكون لجهة واحدة أو فرد واحد من شمول النفوذ ما يستوعب الدور الزعامى أو الرئاسى . ثم يشير الباحث إلى دور أمين عثمان فى توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم . وإذا كانت صلة أمين عثمان بالسفير البريطانى معروفة ، فإن هذه الإشارة تثير فى أذهاننا مدى الإسهام البريطانى فى توسيع شقة الخلاف إضعافًا للوفد الذى حالفه البريطانيون أنفسهم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ضد الملك .

على أنه رغم غواية الملك لمكرم فى هذا الانشقاق ، حتى صار صنيع مكرم فى السنين القليلة التالية أحد معاول هدم الوفد كله ، فالذى يذكر لهذا السياسى الكبير ، أنه فيما عدا هذا الصنيع ، لم يحد عن جوهر مواقفه الوطنية ولا عن الخط الوطنى السياسى الذى كان يلتزمه إبان توليه أمانة الوفد . لقد شارك السعديين والأحرار فى وزارة ١٩٤٤ ، ولكنه مالبث فى ١٩٤٦ أن خرج من الوزارة ومن الوفد الرسمى الذى كان قد شكل لمفاوضة الإنجليز ، رافضا ما رضى به آخرون من مساومات تتعلق بالجلاء والدفاع المشترك . كما يذكر لمكرم ، وهو السياسى المصرى القبطى ، أنه كان من أكثر قيادات الوفد تفهما « للوضع العربى » لمصر منذ الثلاثينات . ومع التسليم طبعا بالصبغة العلمانية للوفد ولمكرم ، فلعل مكرم كان يبذ آخرين فى قيادة الوفد مثل أحمد ماهر ، فى إدراك أهمية المكون الإسلامى فى الوطنية المصرية .

نقطة أخرى وأخيرة ، إذ يبدو لى من هذه الدراسة أن العلمانية هى الوعاء اللازم لتقرير المساواة بين المسلمين والأقباط فى المواطنة ، وأن التناسب طردى فى هذا المجال . وهى نظرة مستفادة مما جرى عليه جيل الوطنية المصرية لثورة ١٩١٩ . ولكن ثمة جانب آخر أرجو ألا نغفل عنه ، وهو أن هذه التجربة قد أفادت ومن شأنها أن تفيد فى ضرب نطاق من العزلة على التيار السياسى الإسلامى ، الذى يرى فى العلمانية ما يتنافى مع مبادئه وعقيدته . وهى نظرة تضع هذا التيار فى حرج بين الهدف المنشود من تقرير المساواة بين المواطنين وإن اختلفت أديانهم ، وبين إسلاميته السياسية ، التى يستمد منها بعضًا من معانى الهوية والانتماء للجماعة وتاريخها ، معنى يتغذى بها انتماؤه لمصريته وعروبته .

وإن العلمانية التى توضع كجامع للمسلمين والأقباط تفصم جامعًا آخرًا بين تيار

الوطنية المصرية والعربية ، وبين التيار الإسلامى . وبها نكون فصمنا جماعتنا من حيث أردنا توحيدها . وتجربة الثلاثينيات وما بعدها شاهد على ذلك . وأتصور من جهة أخرى أن تحقيق المساواة والمشاركة بين المسلمين والأقباط ، يكون أوضح وأجمع عليه من الكافة عندما يرد مدعوما باجتهادات المجتهدين فى الفكر الإسلامى وفقهه . لا أن يأتى فى ثوب العلمانية المجحود من هذا الفكر وتياره السياسى وعلى حسابه . وأن تنوع مدارس الفقه الإسلامى وغزارة تجاربه وتراثه ، لهو أرحب من أن يضيق عن استيعاب هذه المنافع .

أهنئ الصديق الباحث على جهده القيم النافع . ونتوقع منه بإذن الله دوام التوفيق والعمل المثمر الخصب لأمته .

طـارق البشـرى

مقدمة الطبعة الثانية

كلمــة :

تحتل الدراسات المتصلة بالوحدة الوطنية والاندماج القومى أهمية متزايدة على خريطة البحث فى العلوم الاجتماعية لأسباب تتصل بالاستقرار السياسى لعدد كبير من دول العالم الثالث ، ولدينا فى مصر درجة عالية من الانصهار القومى وتاريخ متميز فى الوحدة الوطنية ، ولقد أغرانى ذلك التصور بأن أبحث فى التاريخ السياسى للأقباط فى مصر الحديثة متخذا من السياسى المصرى « مكرم عبيد » نموذجا تمضى من خلاله الدراسة عبر مرحلة هامة من [illegible] مصر فى فترة مابين الثورتين ١٩ ــ ١٩٥٢ .

وحيث صدر هذا الكتاب أصلا باللغة الإنجليزية فقد رأيت أن أنقله إلى اللغة العربية حتى يصل إلى يد القارئ المصرى الذى يهمه ذلك الموضوع بالدرجة الأولى ، وقد حذفت من الكتاب بعض الأجزاء ذات الطابع الأكاديمى التى قد لا تثير اهتمام غير المتخصصين فى مثل هذه الدراسات ، كما رأيت أيضا ألا ضرورة لنشر قائمة المراجع والمصادر التى استعنت بها فى إعداد هذا الكتاب مكتفيا بذكر بعضها فى هوامشه .

ويهمنى فى مقدمة الطبعة الثانية لهذا الكتاب أن أسجل امتنانى بالحفاوة التى استقبل بها القراء الطبعة الأولى من حيث الإقبال عليها وإشادة عديد من الباحثين الجادين بها ، أذكر منها على سبيل المثال الكاتب الصحفى الكبير أحمد بهاء الدين فى صحيفة الأهرام ، والمؤرخ المصرى الكبير الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فى « ندوة الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩ ــ ١٩٥٢ » بالاضافة إلى عشرات الأقلام فى الدوريات المصرية والعربية التى قدمت عرضا للكتاب ونقداً لمادته العلمية .

ولا يفوتنى أن أشيد بالجهود التى بذلها الأستاذ طارق البشرى فى إعطاء دراسات الوحدة الوطنية المصرية دفعةً واضحةً فى السنوات الأخيرة على نحو أثرت به المكتبة العربية التى نقدم لها

هذا الكتاب فى تواضع ليكون إضافة محدودة إلى جانب دراسات متعمقة سبقت إلى البحث فى هذا الموضوع المتميز ، وقد تفضل المستشار طارق البشرى فقدم لهذا الكتاب فى سطور تعطيه قيمه أكثر لأنها جاءت من مؤرخ باحث اقتحم ميدان التاريخ السياسى من باب الشغف والهواية فتفوق على كثيرين ممن تخصصوا فيه وتفرغوا له .

بقيت هناك كلمة لابد منها وهى إمتنانى العميق لدار الشروق على الجهد الصادق والإختيار المستنير لمطبوعاتها المختارة فى شتى مجالات المعرفة والتى تمثل إضافة مرموقة لمكتبة الثقافة العربية .

د . مصطفى الفقى

مقدمة

تبلورت أهداف الحركة الوطنية المصرية الحديثة ـ على الرغم من الاختلافات بين الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية قبل عام ١٩٥٢ ـ فى هدفين رئيسيين هما الاستقلال والدستور .

ونظرًا للتباين الشديد فى وجهات نظر أولئك الذين تناولوا فترة ما بين الثورتين ١٩ ـ ١٩٥٢ بالدراسة فإننا سوف نتخذ تلك الفترة لتكون بمثابة الوعاء التاريخى الذى يتحرك فى إطاره موضوع هذا الكتاب ، إذ كانت الأحزاب السياسية نشطة وفعالة فى مسعاها من أجل الاستقلال والدستور ، وكذلك كانت ظروف الحياة السياسية فى مصر خلال تلك الفترة خاضعة للتأثير المتبادل ، والنفوذ المختلف للمحاور الرئيسية على مسرح الحياة السياسية فى مصر حينذاك ، وهى القصر الملكى وسلطة الاحتلال البريطانى والأحزاب السياسية ، وإن اختلفت أحجام شعبيتها وفعالية سياساتها .

وتميز بين المواقف الوطنية للحركة الشعبية المصرية فى ١٩١٩ وما بعدها دور الأقباط فيها واستمرار ذلك الدور من خلال موقعهم فى حزب الأغلبية ، حزب الوفد ، كتعبير عن إسهامهم الذى لم ينقطع فى الحركة الوطنية المصرية ، ويمثل بالنسبة لنا الدور السياسى لمكرم عبيد ـ من بين الزعماء الآخرين سواء الأقباط منهم أو المسلمين ـ جاذبية خاصة ومدعاة لاهتمام متميز إذ كان مكرم عبيد نموذجاً يمكن التركيز عليه لدراسة دور الأقباط فى الحركة الوطنية المصرية ، ومتابعة ذلك الدور من خلال المسيرة السياسية لمكرم عبيد ، الذى استمر نشاطه السياسى دون توقف على امتداد الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ . كما كان مكرم عبيد هو السكرتير العام لحزب الأغلبية لفترة امتدت قرابة خمسة عشر عامًا ، فقد بدأ دوره المرموق فى الحركة الوطنية كواحد من مؤيدى زعيم الثورة الشعبية فى ١٩١٩ ، سعد زغلول ، وقد اعتمد مكرم عبيد فى الوصول إلى مكانة خاصة ولون متميز بين السياسيين فى تلك الفترة على تمتعه بمعظم المؤهلات والمواهب التقليدية التى اتصف بها السياسيون المصريون فى وقته ، فكانت لديه القدرة ـ وهو الخطيب البارع والكاتب المجيد ـ على التأثير فى الرأى العام وتحريك مشاعر الجماهير كما أبدى حذقا وبراعة عظيمين فى مناورات الحياة السياسية .

ويعتبر مكرم عبيد ـ فى تكوين شخصيته ومسار حياته السياسية ـ تجسيدا حقيقياً لفكر ومشاعر وطموحات فرد ينتمى إلى أقلية دينية هى جزء لا يتجزء من وطن ينتمى إليه بالدرجة الأولى. ولعل ذلك يفسر اندفاعه وتطلعه للقيام بدور سياسى مؤثر على المستوى الوطنى كله ، كذلك فإن حياة مكرم عبيد السياسية تعد انعكاسًا حقيقيًا لواحد من إفرازات الفترة التى تمتعت فيها مصر بنصيب كبير من الأفكار الليبرالية والعلمانية، والتى أعطت للحركة الوطنية ـ خاصة فى سنواتها الأولى ـ شخصية متميزة باحتوائها للمسلمين والأقباط معا وتقديمها حلا عمليا وتجربة تاريخية فيما يتصل بقضية الأقليات عمومًا ، لذلك فإن مكرم عبيد يمثل أحد الظواهر التى نشأت فى ظل المناخ الليبرالى العلمانى الذى عرفته مصر الحديثة .

وليس من شك فى أن التغييرات الكبيرة والتطور الراديكالى الذى طرأ على النظام السياسى، وانعكس على الجو الاجتماعى منذ ولاية محمد على الكبير، وربما قبل ذلك ببضع سنين، وبالتحديد منذ وصول الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت ، إن هذه التطورات قد صنعت مناخًا سياسيا واجتماعيًا هو بمثابة الميلاد الحقيقى لمصر الحديثة، ولولا ذلك ما كان يمكن أن ينطلق التيار الوطنى الليبرالى الذى يعتبر مكرم عبيد واحدا من نتائج وجوده. كذلك فإن مكرم عبيد أيضا هو انعكاس صادق للروح القومية والحيوية التى دبت فى الحركة الوطنية بزعامة سعد زغلول ، ولقد تميزت روح تلك الفترة بوضوح فكر سياسى مصرى خالص متحرر من أية مؤثرات دينية وغير مرتبط بأية قوى خارجية وملتزم باستقلال مصر الكامل. وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن سعد زغلول قد سعى إلى إيجاد حشد ضخم من أبناء مصر المؤهلين لقيادة الحركة الوطنية ـ بغض النظر عن جذورهم الاجتماعية، أو انتماءاتهم الطائفية ـ مكتفيا بإيمانهم بأمة مصرية واحدة تسعى إلى تحقيق الاستقلال والوصول إلى حكم الدستور. وبذلك تختلف الروح الزغلولية فى جوهرها عن فكر الحزب الوطنى وحزب الأمة اللذين سبقاه، لأن الأول قام على أساس التسليم بالارتباط بين مصر المستقلة والخليفة أمير المؤمنين لذلك لقى فى الأساس تشجيعًا من عاصمة الخلافة العثمانية بينما كان الثانى تعبيرًا سياسيًا عن صفوة من المصريين وملاك الأراضى ذوى الملكيات الزراعية المتوسطة بالإضافة إلى بعض المثقفين، والذين حصلوا درجات علمية من الخارج من أبناء العائلات الريفية وأعيان البلاد .

وقد جذبت التوجهات الوطنية الخالصة التى انتهجها سعد زغلول الأقلية القبطية إليه ومكنتها ـ ربما لأول مرة ـ من أن تصبح عنصرا فعالا فى الحياة العامة المصرية والمشاركة فى صنع الأحداث السياسية لتلك الفترة .

ويهمنى أن أوضح أن الاهتمام بالجانب الدينى فى هذا الكتاب لا ينصرف إلى المعتقدات الروحية، ولكنه يهتم بها فقط من حيث هى أسلوب حياة، ونموذج ثقافة يؤدى إلى تركيب فكرى معين، وخلفية بذاتها تبدو واضحة فى تفاعلها واستجابتها وردود فعلها للآراء المختلفة والأحداث المتعددة، كما أنها تتدخل فى تحديد شكل العلاقة بين الفرد ومجتمعه فى مواجهة السلطة القائمة.

وهكذا فإن هذه الدراسة سوف تبحث فى عدة عناصر بعضها سياسى والبعض الأخر اجتماعى أودينى. كما أن هذا البحث لا يعتبر تأريخا للأحداث على الرغم من أن التاريخ هو الذى يقدم خلفية الحقائق ومادة الأحداث.

إنها محاولة لتتبع دور الأقباط فى الحياة السياسية المصرية من خلال متابعة السياسى المصرى القبطى مكرم عبيد عبر مسيرة من العمل الوطنى والحزبى تمتد لقرابة ثلاثين عاما. كما أنها تسعى لدراسة دوره البارز فى الحركة الوطنية والذى اقترن بطموح فردى عظيم والتزم بالظروف المحيطة به وتجاوز حدود طائفته ليكون تعبيرا عن الوجود الشعبى للأقباط فى الحركة الوطنية المصرية الحديثة.

الفصل الأول

الأقباط :
نظرة عبر التاريخ

الأقباط :
نظرة عبر التاريخ

نشأ تعبير «القبطى» من الكلمة العربية «قبط» التى هى بدورها مجرد مصطلح مختصر للكلمة اليونانية ايجيبتوس (المصرى) Agyptios .

لذلك ، فإن تعبير «الكنيسة القبطية» يعنى «الكنيسة المصرية» . وهو ينطبق على الكنيسة التى قام بإنشائها - طبقا للتقاليد والنواميس - القديس مارك المبشر - st. Mark The Evangelist فى الإسكندرية ، حيث استشهد فى ٢٥ ابريل سنة ٦٣ ميلادية ، وقد مضت قرابة المائة عام أو نحو ذلك ، وحتى عصر البطريرك ديمتريوس ، سنة ١٨٩ ميلادية . ولا نكاد نعرف عن أولئك الذين شغلوا عرش القديس مارك ، سوى أسمائهم[١] .

وفى القرن الخامس ، لعبت الكنيسة المصرية - فى ظل القديس سريال st. CYRIL بطريرك الإسكندرية - دورًا هامًا فى المجادلات التى شغلت الكنيسة فى ذلك الوقت[٢] .

وقد دارت تلك المجادلات - بصفة خاصة - حول الخلاف بين الأرثوذكس والكاثوليك ، إذ بينما الأرثوذكس يؤمنون بأن الروح البشرية (الإنسانية) للمسيح مندمجة مع طبيعته وجوهره المقدس ، يؤمن الكاثوليك ، بأن المسيح كان يمتلك الروح الإنسانية بينما كان على الأرض ، وأنه دخل جوهره المقدس فقط ، عندما صعد إلى السماء ، بعد أن تم صلبه[٣] .

وكان القديس ديوسكوروس - بطريرك الإسكندرية - هو الذى قاد الأساقفة المحتشدين لاتخاذ قرار حرمان القديس ليو - بابا روما - وعزل القديس فليفيان من الكرسى الأسقفى فى القسطنطينية[٤] .

(1) O.H. Khs. Burmester, **The Egyptian Coptic Church**, cairo, 1967, p 1
(2) Ibid., p. 2.
(٣) سلامة موسى (تربية سلامة موسى) - القاهرة ١٩٥٧ - ص٩٦
(4) K.M. French, **The Modern Orthodox Church**, London, 1957 - p. 32

وبعد ذلك بعامين ، أثيرت مسألة طبيعة المسيح مرة أخرى فى المجمع المسكونى الذى عقد سنة ٤٥١ ميلادية . ودافعت الكنيسة المصرية ، تحت زعامة بطريركها ، القديس «سريال» عن الفيزيائية الواحدة المجسدة لكلمة الله ، معطية لتعبير «الفيزيائى» ، معناه الأولى الأساسى (الطبيعة) ، بينما الكرسى الأسقفى (الأبرشية) القسطنطينية ، أقرت بالعقيدة التى أعلنها القديس ليو ، بابا روما ، أى ، أن «الله الحقيقى ولد بالطبيعة الكامله والمثالية لإنسان طبيعى ، مثالى فى طبيعته الخاصة (ألوهيته) ، ومثالى فى طبيعتنا (البشرية الإنسانية)[٥] .

وكان الانشقاق بين الكنيسة المصرية والكنيستين اليونانية واللاتينية كاملا فى ذلك الوقت ، وأيدت وتمسكت الكنيسة المصرية ، الوفية المخلصة لما آمنت بأنه تعاليم القديس سريال ، فيما يتعلق بطبيعة يسوع المسيح[٦] .

وهكذا ظهرت إلى الوجود مجموعتان من البابوات وبطاركة الإسكندرية. إحداهما تمثل الكنيسة المصرية القائلة بأن للمسيح طبيعة واحدة . والأخرى ، الكنيسة الأورثوذكسية اليونانية فى مصر التى تم تقليصها ــ بعد الفتح الإسلامى لمصر ــ إلى كنيسة غير ذات أهمية . وكان بطاركتها يقيمون ، بصورة طبيعية ، فى القسطنطينية ، وكان يمثلهم فى مصر patriarchal-Vicaro [٧] .

ومن ذلك الوقت وحتى الفتح الإسلامى لمصر ، كانت البلاد مبرحا لمذابح دموية ، وإراقة دماء ، ونزاع واضطهاد ، ناتج عن السياسة المعوجة وطغيان أباطرة القسطنطينية ، الذين حاولوا فرض النظرية اللاهوتية الخاصة بالمجمع المسكونى ، بالقوة على تابعيهم غير اليونانيين ، الذين كانوا مؤمنين بصلابة ، بأن للمسيح طبيعة واحدة ، بهدف أن يضمنوا بذلك وحدة الإمبراطورية وبقصد استمالة المسيحيين المصريين واسترضائهم ، أقدم الامبراطور هيراكليوس فى سنة ٦٣١ ميلادية ، على تعيين سايروس ليكون بطريرك الإسكندرية وكان سايروس قد اعتنق مبدأ التوحيد وآمن به ، لكنه عندما لم يمكنه استمالة المسيحيين المصريين واستهوائهم بسبب مسألة التوحيد ، باشر حملة اضطهاد عنيفة ضارية ، كان لها نتائج مصيرية بالنسبة لوحدة الإمبراطورية [٨] .

وفى عام ٦٤٠ ميلادية ، فتح عمرو بن العاص مصر وألحق الهزيمة بقوات الإمبراطورية فى

---

(5) O.H. Khs- Burmester, Op. cit, p. 3.

(6) Ibid.,p.4.

(7) H.I. Bell, Egypt from Alexander the Great to the Arab Conquest, Oxford, 1948, p. 115.

(8) Ibid., p. 131.

معركة هيليوبوليس . وفى السنة التالية استسلمت قلعة بابل . وعندما لم تصل مساعدة من القسطنطينية ، جلت القوات الإمبراطورية عن الإسكندرية بعد عقد معاهدة ، وأبحرت عن المدينة فى ١٧ سبتمبر سنة ٦٤٢ ميلادية .

والكنيسة القبطية ، تعتبر تجميعا زمنيًا حيا للأشكال القديمة للنصرانية[٩] ، مما يؤيد ويدعم فكرة أن الكنيسة القبطية ، كنيسة أصيلة ذات طابع كلاسيكى ، والجانب الروحى للأقباط يظهر فى تعاليم العقيدة الأرثوذكسية . فمنذ البداية والأقباط الارثوذكس يتمسكون بمذهب الوحدة الطبيعية والتوحيد ، أى ، طبيعة وجوهر واحد وإرادة واحدة للسيد المسيح ، ويؤمن قانون العقيدة القبطية بالثالوث المقدس Trinity ، لكن التوحيد غير المقسم هو السائد والمهيمن فى عقيدتهم ، وتلك أمور قد يتم اعتبارها مسائل ثانوية غير ذات أهمية الآن ، لكنها تسببت فى العصور القديمة فى نشوب حروب ، وموجات اضطهاد فيما بين الجماعات المختلفة. وتعتبر الكنيسة القبطية فى الجانب المحافظ للكنيسة المسيحية ككل . وتشتهر بشخصيتها المتحفظة ، مع النفور الواضح من التغيير.

ومنذ الفتح العربى لمصر المسيحية ، وسكان مصر يتكونون من عنصرين رئيسيين : المسلمون والأقباط ، ويشكل الأخيرون الآن حوالى ١٠ ٪ من المجموع الكلى للسكان ، ويوجد هناك ـ بالطبع ـ أقليات صغيرة جدا من المسيحيين غير الأقباط واليهود، ودراسة تاريخ مصر المسلمة منذ الفتح العربى توضح أن سياسة الطبقة المسلمة الحاكمة تجاه الأقباط لم تكن مستقرة ، وبالتالى كانت السياسات والاتجاهات والقرارات معرضة للتغيير ، فى أحوال كثيرة ، طبقًا للطبيعة الشخصية والمزاج السياسى للحاكم ،[١٠] وقد حكمت مصر بحاكم كان يتم تعيينه فى البداية من الخلفاء الراشدين بعد الفتح الإسلامى حتى عام ٦٦١ ، ثم عن طريق الخلفاء الأمويين حتى عام ٧٥٠ ، ثم بواسطة الخلفاء العباسيين بعد ذلك . ثم الخلفاء الفاطميين الذين أقاموا نظام حكم مباشر لحوالى قرنين من الزمان (٩٦٩ ـ ١١٦٩) .

وقد خضعت معاملة أهل الذمة فى مصر ـ قبل الفاطميين ـ للتقلبات السياسية والاقتصادية التى مرت بها الدولة ، وكانت معاملة بعض الحكام للأقليات خشنة وقاسية إلى أن حدثت التغيرات

(9) H. Shenouda, Who are the Copts? Cairo, 1965 pp. 22 - 23.

(١٠) جاك تاجر ، أقباط ومسلمون ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ٦٣ .

الواضحة تحت حكم الفاطميين الشيعيين ، لأنهم ، كانوا ـ إلى حد بعيد ـ مستقلين عن الدولة السنية فى بغداد ، حيث نشأت بينهما علاقة منافسة سياسية ودينية ، ولم يكن فى إمكان الفاطميين ـ طبقا لذلك ـ الاعتماد على تأييد المسلمين السنيين فى مصر ، مما يفسر النفوذ المتزايد للعناصر غير المسلمة فى العصر الفاطمى .

وعين الحكام الفاطميون عددا من غير المسلمين لتولى مناصب هامة فى الدولة ، ومستشارين ووزراء ، وهذه الفترة من تاريخ مصر الإسلامى حافلة بالأحداث المتعلقة بمعاملة الدولة لأهل الذمة ، كما أنها شهدت تطورات كثيرة فى هذا المجال ، وكان لكل حاكم فاطمى سياسته الخاصه فى التعامل مع الأقليات ، ففى حين كان كثير من الخلفاء متسامحين جدا ، وواسعى الأفق بصورة كبيرة ، كان الآخرون شديدى التعصب ومتحيزين ، يتخذون إجراءات عنيفة وقاسية ضد الأقليات بدون أى سبب قوى ومقنع ، ومثال ذلك الحاكم بأمر الله فى بعض أطوار حكمه .

ومع ذلك ، فهناك نقطة هامة ، تبرز من أية دراسة عن الأقليات فى تاريخ مصر الإسلامية ، فمعاملة الحكام لهم ، كانت تحكمها ـ فى الدرجة الأولى ـ حاجة هؤلاء الحكام للأموال بسبب نفقاتهم المتزايدة ، ومن أجل الحصول على ذلك ، اضطروا إلى تنفيذ سياساتهم لجمع الضرائب أو «الجزية» ، ولم تقاس الأقليات غير المسلمة ، فى الأساس ، بسبب التحيز الدينى فقط ، ولكن من الضغوط المالية كذلك ، وكان الفاطميون فى مصر يطمحون لتوسيع نطاق دولتهم ودعم هيبتهم ، ويهتمون ببناء المساجد والقصور ، والعيش بأسلوب مسرف ، لجعل القاهرة مركز جذب للمسلمين بدلا من بغداد ، عاصمة الدولة العباسية ، وكانوا فى حاجة دائمة للمال ، وبالتالى يحتاجون إلى نظام إدارى قوى لجمع الضرائب ، وتطوير وتنمية المصادر المالية للدولة ، وأثبت الأقباط أنهم قادرون على تولى تلك المهام ، وعلى استعداد للوفاء بها بكفاءة ، وعندما فقد الفاطميون كل الأمل فى جذب السنيين إلى جانبهم ، وتأكدوا من إمكانية الاعتماد على الأقباط والتعويل عليهم ، وقدرتهم فى تدوين الحسابات ، ووسائل جباية الضرائب ، أظهروا امتنانهم لهم بالتسامح تجاههم ، وتحسين أسلوب التعامل معهم[11] .

ويبرز غموض بعض النقاط المتعلقة بوضع الأقباط فى الدولة الفاطمية ، من بعض الشائعات المسجلة فى التاريخ القبطى ، ومثال ذلك ما يشاع من أن الخليفة الفاطمى الأول ، المعز لدين

---

(١١) حاك تاجر ـ المرجع السابق ـ ص١٥١ .

الله ، ارتد عن الإسلام واعتنق المسيحية ، وتخلى عن العرش قبل وفاته ، وأن الحاكم بأمر الله ، الذى يشاع أيضا أن أمه قبطية ، اختفى بعد أن أمضى الشهور الأخيرة من حياته مع الأساقفة ، وأنه كان يعيد بناء الأديرة والكنائس[١٢] وباختصار ، يعتبر وضع الأقباط تحت حكم الخلفاء الفاطميين نقطة تحول فى تاريخهم .

وأثناء الحروب الصليبية ، أظهر الأقباط ، تحت حكم العباسيين ، قليلا من الحماس للأوروبيين ، بل إنهم ـ على العكس من ذلك ـ اعتبروا هزيمة الصليبيين عقابا من الرب بسبب هرطقة الكنيسة الغربية[١٣] . بل إنهم رفضوا ادعاء الصليبيين بأنهم إنما كانوا يحاولون حماية الأقليات المسيحية ، والأقباط من بينهم[١٤] وقد كان الأقباط مرتبطين ـ بصورة طبيعية ـ ومتعلقين بشدة بأصلهم وجذورهم القديمة طوال تقلبات التاريخ الإسلامى ، ولم يفكروا فى الفرار من البلاد ، على الرغم من العنف الطارئ والمعاملة الجائرة التى عاملهم بها بعض الحكام حين كانت سطوة الحاكم المستبد تشمل المصريين جميعًا أقباطًا ومسلمين .

وكان وضع الأقباط ـ أثناء الحروب الصليبية ـ حرجًا بسبب الخاصية الدينية للصدام ، والاشتباه فى الولاء والشكوك التى سادت الدولة الإسلامية تجاه الأقليات فى تلك الفترة ، وعلى الرغم من حقيقة أن الكنيسة القبطية لا تربطها صلات دينية قوية بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، وأن الأقباط لم يرحبوا بالصليبيين ، فإن بعض الأقباط قد راودتهم فكرة التعاون مع الصليبيين لإعادة إحياء دولة مسيحية فى مصر ، وقد خلفت الحرب الصليبية وراءها حساسية تاريخية بين الإسلام والمسيحية على الرغم من أنها كانت بداية الصلة الثقافية والانفتاح الحضارى بين الشرق والغرب .

ولم يتمتع الأقباط ـ تحت حكم المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧) ـ فى الحياة العامة بالامتيازات التى كانوا يتمتعون بها أثناء العصر الفاطمى ، وبالتالى فإنه يمكن أن نقرر بأن أحوالهم قد تدهورت ، وأنها لم تكن مستقرة وهادئة أثناء القرون الستة التى سبقت حملة نابليون ، ولكن لم تقع أحداث هامة ـ فيما عدا سياسة العزلة التى فرضها عدد من الحكام على الأقباط لإقصائهم عن الحياة العامة ـ ولقصر نشاطهم على مجال جمع الضرائب والنشاطات المالية وأعمال الحسابات

(١٢) جاك تاجر ـ المرجع السابق ـ ص ـ ١٥٢ (للطائفة الدرزية تفسير مختلف لنهاية الحاكم بأمر الله) .

(١٣) جاك تاجر ـ المرجع السابق ـ ص ١٧١

(١٤) انظر أيضا حديث الأنبا شنوده ـ رئيس الكنيسة القبطية (الأهرام ـ ٩ فبراير ١٩٧٧) .

بسبب شهرتهم الخاصة فى المهام المالية وبعض المناصب التنفيذية .

وأصبحت مصر ، سنة ١٥١٧ ، ولاية خاضعة للإمبراطورية العثمانية تحت حكم السلطان سليم الأول الذى بعث إلى استانبول بعدة آلاف من أمهر المصريين فى كل المهن والحرف ، كان من بينهم عدد كبير من الأقباط [١٥] وكانت أحوال الأقباط تحت الحكم العثمانى خاضعة للسياسات المتنوعة لمندوبى السلطان فى القاهرة ، فقد كانوا ــ على سبيل المثال ــ مطمئنين فى ظل حاكم قوى هو على بك الكبير ، لكن حكاما آخرين قد طالبوا بمزيد من الأموال بإصدار قوانين ضرائبية جديدة خلقت معاناة عامة لدى الشعب المصرى ، نال الأقباط جزءا منها بحكم تميز وضعهم المادى بالنسبة لباقى المصريين فى ذلك الوقت.ويمكن ذكر عدد من الشخصيات البارزة من بين الأقباط الذين لعبوا دورا فى الحياة العامة ، قبل ظهور مصر الحديثة ، مثل المعلم رزق الذى كان رئيسا للكتبة الأقباط تحت حكم على بك الكبير ، وقد خلفه ــ بعد وفاته ــ المعلم إبراهيم الجوهرى [١٦] .

وقد تميز موقف الأقباط من الحملة الفرنسية برد فعل متحفظ تجاه سياسة نابليون ، فقد وصل إلى مصر ، مرددا الادعاء أنه قد قدم لمساعدة المسلمين ضد المماليك وتخليصهم من ظلمهم ، لأنه يحترم الإسلام كدين ، وكحقيقة تاريخية ، وقد اتهم الأقباط الفرنسيين بأنهم كانوا يبغون التخلص منهم ، بالكف عن الاعتماد عليهم فى جمع الضرائب ، ويبرر الكتاب الأقباط ــ الذين عالجوا ودرسوا تلك الفترة ــ نقدهم لسياسة نابليون ، مثلما يشكو ميخائيل فى كتابه قائلا :

« لقد جاء نابليون فى ١٧٩٨ إلى مصر غازيا ومعلنا نفسه فى الوقت ذاته حاميا للإسلام مدافعا عنه » [١٧] .

وبعد ثورة القاهرة ضد الفرنسيين ، تغير موقف الفرنسيين من الأقباط ، كمحاولة منهم لكسبهم إلى جانبهم ، وعندما طلب ثوار القاهرة الأمن والسلام ، وافق كليبر على طلبهم ، لكنه قرر فرض ضريبة إضافية على جميع السكان ، باستثناء الأقباط والسكان غير المسلمين الآخرين [١٨]. وهناك نقطة هامة ، لم يتم حتى الآن دراستها بصورة مرضية : وهى التى تتعلق

---

(١٥) ابن إياس ــ (**بدائع الزهور فى وقائع الدهور**) ــ القاهرة ــ ١٣١١ هـ ، مجلد ٣ ، ص ١٤٩ .

(١٦) الجبرتى أورد ذكر وفاة المعلم الجوهرى ، وعبر عن تقديره له ، ووصف جنازته فى ١٧٩٧ فى كتابة (**عجائب الآثار فى التراجم والأخبار**) الذى نشر فى القاهرة ، ١٣٢٢ هـ .

(17) K. Mikhail, **Copts and Muslems under British Control**, London, 1911, p. 10.

(١٨) نقولا ترك (**تاريخ الحملة الفرنسية**) ــ القاهرة ــ بدون تاريخ ــ ص ٨٩ ، ٩٠ .

بالتعاون العسكرى بين الأقباط والغزاة الفرنسيين ، والمعروفه باسم «حركة الجنرال يعقوب» أو الفيلق القبطى ، حيث تعاونت مجموعة من شباب الأقباط بقيادة المعلم يعقوب مع الفرنسيين إلى حد أن اتخذوا لأنفسهم زيا عسكريا مماثلا للزى العسكرى الفرنسى[١٩]. ولكن معظم الأقباط عارضوا سياسة الجنرال يعقوب ، وأدانوها فى مناسبات كثيرة ، كما أن الجنرال يعقوب لم يكن على علاقات طيبة مع البطريركية القبطية حتى لقد أشيع أنه دخل يوما الكنيسة ممتطيا جواده شاهرا سيفه[٢٠]. ومن ناحية أخرى ، يرى عدد من الكتاب الأقباط فى حركة الجنرال يعقوب ، أسلوبا وطنيا من نوع خاص ، وينظرون إلى محاولة يعقوب باعتبارها المحاولة المصرية الأولى من أجل تحقيق الاستقلال عن السيادة التركية[٢١] .

ويعتبر القرن التاسع عشر ، ومجىء الحملة الفرنسية إلى مصر مرحلة انتقال من أوضاع القرون الوسطى فى الفكر والسياسة إلى بداية دولة عصرية فى مجال الزراعة والصناعة والإدارة الحديثة ، وفى مجال التعليم أيضا بحيث يمكن أعتبارها المولد الحقيقى للقومية المصرية ، وتحديد شخصية المجتمع المصرى الحديث. ولما كان محمد على يسعى إلى الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية فقد أولى الشخصية المصرية أهتمامه ، وشجع إرهاصات القومية المصرية التى كانت فى الواقع ميلاد الدولة العلمانية فى مصر الحديثة ، وبقدر ماحاول محمد على الاعتماد على العنصر المصرى فى مشروعات وخطط دولته من أجل خلق الدولة العصرية ، فقد تأثرت سياسته تجاه الأقباط بصورة متوازية ، مثال ذلك أنه لم يرفض قط أى طلب من أجل بناء كنيسة جديدة[٢٢] ، وكان أول حاكم ينعم بلقب بك على قبطى ، كما أنه منح الأقباط ـ علاوة على ذلك ـ جميع التسهيلات الضرورية للحج إلى الأراضى المقدسة .

وعندما تولى سعيد باشا السلطة فى البلاد ، اعتمد سياسة تقوم على الأعتماد أكثر على العنصر المصرى ، وخاصة «الفلاحين» ، وهيأ لهم فرص تولى مناصب فى الحكومة والترقى بالجيش ،

---

(١٩) الجبرتى ـ (مرجع سابق) ـ المجلد ٣ ، ص ١٦٢ .

(٢٠) طارق البشرى ، «أحمد والمسيح» ـ مقالات فى مجلة الكاتب ، ـ العدد ١٠٧ ـ القاهرة ـ ١٩٧٠ (انظر أيضا جاك تاجر ـ المصدر نفسه ، ص ٢٢١)

(٢١) سلامة موسى ، فى مقال له بجريدة «مصر» ، ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ . لويس عوض ، فى محاضرته بمعهد الدراسات الدبلوماسية . القاهرة ١٩٦٩ ، ولمزيد من التفاصيل عن الفيلق القبطى بقيادة يعقوب انظر:
O.F.A. Meinardus, christion Egypt, Faithand Life, Cairo, 1968, pp. 14-16.

(٢٢) جاك تاجر ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

وكان يرغب فى الحد من المشاركة التركية فى جميع المجالات ، وأزاح ـ فى النهاية ـ العقبة الأخيرة لتوحيد المجتمع المصرى وتحقيق تكامله ، عندما قرر السماح للأقباط بالخدمة العسكرية فى الجيش المصرى ، وألغى ـ فى الوقت نفسه ـ فى سنة ١٨٥٥ ضريبة «الجزية» على غير المسلمين(٢٣) .

وكان المواطنون الأقباط ، من ناحيتهم ، يعيدون تشكيل منظماتهم وهيئاتهم ويرفعون من أحوالهم بإنشاء المدارس الحديثة ، كنتيجة لمشروع إصلاح الطائفة القبطية الذى يرتبط بالبطريرك سريال الرابع (١٨٥٤ ـ ١٨٦١) ، الملقب بأنه «أب الإصلاح» ، وقدكان لحركة الإصلاح التى قادها على أنها محاولة لرفع مستوى تعليم رجال الدين الأقباط عموما جذورها فى عصر سابق ، ففى سنة ١٨٤٣ ، قام عدد قليل من مبعوثى جمعية الكنيسة التبشيرية Church Missionary Sciaty التى كان لها نشاط فعال فى مصر ، بتحويل معهد لاهوتى تعليمى ، أنشئ سنة ١٨٣٣ ، إلى معهد قبطى .

ونظم البطريرك سريال الرابع البطريركية وقسمها إلى إدارتين : تهتم إحداهما بالأوقاف القبطية ، والأخرى بالمسائل الدينية والروحية ، وأدى سريال بإنشائه مدرسة مجاورة للكاتدرائية ، أعظم خدمة وأكثرها بقاء ودواما للأقباط . فقدكان لدى الأقباط ـ قبل ذلك الوقت ـ نظام تعليم بدائى ، يقوم على المدارس الريفية الصغيرة المشابهة «للكتاتيب» . فكانت مدرسة سريال (مدرسة الأقباط الكبرى) أول مدرسة تؤدى دورها على أصول وأسس تربوية سليمة(٢٤) .

وجذبت المدرسة عددا متزايدا باستمرار من التلاميذ ، ووجد سريال أنه من الضرورى إنشاء مدرسة مماثلة فى منطقة قبطية هى «حارة السقايين» ، وتخرج من هاتين المدرستين الكثيرون ، وهم الذين كان عليهم أن يلعبوا دورا هاما فى المجتمع القبطى ، والمجتمع المصرى ككل مثل بطرس غالى باشا رئيس الوزراء ، والسياسى المؤرخ ، ميخائيل عبد السيد ، مؤسس الصحيفة القبطية «الوطن» . كما أنشأ (سريال) أيضا مدارس للفتيات القبطيات(٢٥). وتطلب هذا النشاط التعليمى ـ بفروعه الدينية والمدنية ـ استخدام الكتب ، وكانت المعرفة ـ حتى ذلك الوقت ـ حبيسة مخطوطات مكتوبة بخط اليد بالية ومليئة بالأخطاء ، فعالج (سريال) هذا الوضع بأن

---

(٢٣) جاك تاجر **مرجع سابق** ، ص ٢٣٨ .

(24) S.M. Seikaly, **The Copts Under British Rule,** 1882 - 1914,Unpublished thesis, London University, 1967, p. 35.

(٢٥) ايريس المصرى ، **«تاريخ الكنيسة القبطية»** ، ١٥١٧ ـ ١٨٧٠ ، مجلد ٤ ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤٣ .

استورد أول مطبعة مصرية خالصة . وتم الترحيب بها بإقامة حفل استقبال دينى رسمى ، لكن البطريرك لم يتمكن من توجيه الاستفاده بها طويلا بسبب وفاته بعد ذلك بقليل ، وترتبط الوفاة المفاجئة للبطريرك سريال فى أذهان الكتاب الأقباط ، باستياء سعيد باشا من العلاقة الوثيقة التى كانت تربط ما بين البطريرك ورؤساء الكنائس اليونانية والأرمنية الأورثوذكسية ، ولسعيه من أجل تحقيق الوحدة بين الأقباط والفروع المختلفة للكنيسة الأورثوذكسية ، ثم تصوير سريال على أنه كان ينوى وضع الكنيسة القبطية تحت الحماية الأجنبية ، والروسية بالتحديد ، والقول الشائع أن سعيد باشا ، قد استاء من ذلك الاتجاه وأمر بقتل سريال بالسم[٢٦] .

وقدم إسماعيل باشا ــ الذى كان يحفزه هدفه لجعل مصر الحديثة قطعة من أوروبا ــ تأييده ودعمه المالى للمدارس القبطية . وعين عددا من القضاة الأقباط فى المحاكم . وأعطى الأقباط سنة ١٨٦٦ الحق فى أن يصبحوا أعضاء فى مجلس شورى النواب ، أول برلمان مصرى ، ومنذ ذلك الوقت ظهر إلى الوجود ما يمكن أن يسمى بالأمة المصرية ، بالمفهوم الحديث . لتفرق وتميز بين المصريين المسلمين والأقباط ، من ناحية ، والأجانب الآخرين مثل الأتراك والأرمن من ناحية أخرى[٢٧] . وأنعم إسماعيل باشا ــ على سبيل المثال ــ بلقب الباشوية ، على أول مسيحى يحملها وهو الأرمنى نوبار[٢٨] .

وبعد وفاة سريال بعدة سنوات ، ساد الفساد مجال النشاطات التعليمية القبطية ، وعند وفاة خليفته ديمتريوس ، آلت أمور الطائفة القبطية إلى النائب الأسقفى العام ، وقامت مجموعة من الأقباط بتكوين «جمعية إصلاح» لمتابعة الإصلاح الطائفى ، ومن أجل تحقيق إشراف أفضل على المسائل التى تهم الأقباط. وقدمت الجمعية مذكرة إلى الأسقف مارك أسقف الإسكندرية تطالبه فيها بقيام الكنيسة بمساعدة الفقراء ، وتقديم المعونة والدعم للتعليم القبطى ، وأبدى رجال الدين المسيحى (الاكليروس) الذين كانوا لا يواجهون أى تحد فى ذلك الوقت . قلقا شديدا من هذا الاعتراض ، واحتجوا ضده لدى الحكومة ، ويبدو أن الحكومة كانت تشعر بقلق ــ إلى حد ما ــ من إنشاء الجمعية . إلا أن هذا لم يؤثر فى الأعضاء الذين طالبوا بإنشاء (مجلس ملى) للمساعدة فى تدبير وإدارة الشئون المدنية للأقباط .

---

(26) S.M. Seikaly, op. cit. p. 37.

(٢٧) صبحى وحيده «فى أصول المسألة المصرية» ، القاهرة ، ١٩٥٠ ــ ص ٢٢٧ .

(٢٨) جاك تاجر ، ص ٢٢٧ ،ص ٢٤٢ .

وساند الأسقف مارك بتأييد واستحسان من بعض رجال الدين الاقتراح والتمس من الحكومة ـ طبقا لذلك ـ التعاون لإنشاء المجلس. وقام بكتابة الالتماس شخصية قبطية صاعدة هى بطرس غالى[٢٩] وتضمنت وثيقة الالتماس ، توسلا للخديوى إسماعيل الذى وصفته بأنه راعى ونصير التقدم والحضاره ، بأن يوافق على إنشاء المجلس الملى ، الذى سوف يساعد رجال الدين فى دفع عجلة الإصلاح فى المجتمع القبطى ، وفى ١٥ فبراير ١٨٧٤ صدر مرسوم خديوى يقضى بإنشاء هذا المجلس الذى تم تكوينه من إثنى عشر عضوا منتخبين ومثلهم معينين .

ووقفت الكنيسة القبطية فى وجه النشاطات التبشيرية البروتستينية التى مارسها الأمريكيون والبريطانيون بإقدامها على إنشاء مزيد من المدارس المصرية القبطية ، وقد واجهت مصر الحديثة موجتين من البعثات المسيحية الأجنبية فى القرن التاسع عشر أولها كانت من بريطانيا بعد هزيمة نابليون ١٨٢١ ، والأخرى من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٤ ، وقد نجح الأمريكيون فى استمالة عدد قليل من الأقباط وأنشأوا منهم كنيسة مسيحية صغيرة ، وقد واجهت هاتين البعثتين معارضة عنيفة من الكنيسة القبطية التى دافعت بغيرة وحرص عن شخصيتها المتميزة[٣٠] ، ويمكن تبرير موقف الكنيسة القبطية ضد المبشرين المسيحيين الأجانب فى ضوء الاقتناع والإيمان الراسخين لدى الأقباط بأنهم شعب فريد يمتلك تاريخا خاصا ، ومع ذلك ، فإن أكثر العوامل أهمية فى تعزيز وتقوية الانطباع الذاتى للأقباط ، كان اكتشاف الماضى ، فقد أدى تطور اكتشاف مصر الفرعونية وعملية إلقاء الضوء على روعة الحضارة المصرية القديمة إلى تجميع شمل الأقباط كى يعثروا على هويتهم الحقيقية كمصريين ذوى تاريخ طويل .

وتتوفر لدينا عن الحياة القبطية ـ أثناء القرن التاسع عشر ـ تفاصيل كثيرة تتركز جميعها حول حقيقة أن عملية إضفاء العصرية على الحياة فى مصر، وتحديث الدولة ، والتى بدأت أثناء الحملة الفرنسية ، ونمت وتطورت فى عهد محمد على وخلفائه . أثرت بصورة عظيمة على حياة الأقباط ودورهم فى مصر . ومن ذلك أن محمد على عين بعضهم مثل المعلم جرجس الجوهرى والمعلم غالى ، فى مناصب حكومية رفيعة ، ومنحهم سعيد باشا حق الالتحاق بالخدمة العسكرية ، وأصدر «اللائحة السعيدية» الشهيرة التى أعطت للفلاحين حق امتلاك الأراضى .

---

(29) S.M. Seikaly, op. cit, p. 42.

(٣٠) د . وليم سليمان «الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية» ، القاهرة ١٩٦٩ . ص ٢٣ ـ ٣٢ .

وتظهر دراسات تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة أن الأقباط كان لهم وضع خاص فى ذلك المجال منذ عهد محمد على . ففى أوائل عام ١٨٤٦ امتلك باسيليوس بك ابن المعلم غالى . عددا من الضياع فى الدلتا ، كانت مساحة إحداها ألفى فدان من الأراضى ، وفى عام ١٨٧٠ ورد فى بعض الكتابات ذكر مالك أراضى قبطى كبير اسمه بطرس أغا . كان يمتلك أكثر من ألفى فدان بالقرب من جرجا . وكان يربى خيولا وماشية وأغناما على نطاق واسع .[31] واستمر عدد من الأقباط الأثرياء من مصر العليا رءوس أموالهم فى الأراضى والمزارع فى الدلتا . وهى المنطقة المتطورة المتقدمة فى ذلك الوقت ، فامتلك تاجر قبطى هو جرجس اسطفانوس ــ من مصر العليا ــ على سبيل المثال ، أكثر من ألفى فدان بالقرب من مدينة أجا . وبعض المناطق الأخرى ، وقام بتركيب كثير من مضخات الرى على ترعة المنصورية ، واشترى محلجا للقطن ، ومعصرة لقصب السكر ، وبنى قصرا تحيطه حديقة فى قريته[32] . وكان عدد من الأقباط من مالكى مضخات الرى فى مصر السفلى (الوجه البحرى) خصوصا فى المنوفية والدقهلية (حوالى ٩ ٪ فى كل منهما) ، وعدد أقل إلى حد ما فى الغربية (٤.٢٪) . وفى عام ١٨٩١ كان عدد قليل من العائلات القبطية التى تمتلك ضياعا فى مصر العليا يأتون فى المرتبة الرابعة بين أكثر الجماعات أهمية بالنسبة لمساحة أملاكها من الأراضى (بعد الدولة . وعائلة محمد على . وطبقة كبار الموظفين) ويركز عدد من الكتب التى صدرت فى بداية القرن الحالى على أهمية الأقباط بصفتهم كبار ملاك أراضى فى مصر العليا[34] . وبالإضافة إلى ملكية الأراضى القبطية كأفراد توجد أيضا الأوقاف القبطية .

وحيث أن نظام الوقف الإسلامى يسمح لأبناء الطوائف الدينية الأخرى الذين يعيشون فى دول مسلمة (أهل الذمة) بتحديد أوقاف على أغراض يحددونها . ووفقا لذلك قامت بعض الأقليات المسيحية بإنشاء أوقاف لصالح معاهدهم الدينية ، فتم وقف مساحات كبيرة لمساعدة البطريركية الأرمنية . وأخرى للكاثوليك اليونانيين ، إلا أن المنح والأوقاف الضخمة الكبيرة كانت تخص الطائفة المسيحية الرئيسية وهى الأقباط الارثوذكس[35] .

وقد ورد فى تقرير قدمه «المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس» عام ١٩٠٦ ، أن كنائسهم

(31) G. Baer, A History of Landownsrship in Modern Egypt. 1800 - 1950, Oxford, 1962, p. 63.
(32) Ibid, p.63.
(33) Ibid, p. 37.
(34) Ibid, p. 37.
(35) Ibid, p. 179.

وأديرتهم كانت تمتلك حوالى ١٥ ألف فدان من الأراضى ، وأن المساحة الكلية للأوقاف القبطية التى كانت تخص الأديرة والبطريركية ، بلغت ٣٢ ألف و ١٢٤ فدانا ، وأنه لمن الصعب بمكان التوصل إلى تقييم دقيق فيما يتعلق بتطور الأوقاف القبطية، فقد كان هناك صراع مرير تدور رحاه طوال ثمانين عاما بين رجال الدين الأقباط . والرهبان . والمجلس الملى ، حول موضوع إدارة الأوقاف القبطية ، وكان أحد الأهداف الواضحة التى من أجلها أنشئ المجلس الملى عام ١٨٧٤ هو أخذ مسئولية إدارة الأوقاف من رجال الدين ، الذين كانوا ما يزالون يديرون شئونه حتى ذلك الوقت(٣٦) .

وقد كان لملكية الأراضى القبطية تأثيرها على دورهم وأهميتهم الاجتماعية فى مصر الحديثة ، وبعد ذلك بفترة من الوقت، عين الخديوى إسماعيل أقباطا فى السلك القضائى، وفتح أمامهم الطريق ليصبحوا أعضاء فى البرلمان ، وقد ساعدت تلك التطورات الأقباط ـ ربما لأول مرة ـ منذ الفتح الإسلامى العربى . لدخول الحياة العامة ، وأن يصبح لهم دور فعال على مسرح الحياة السياسية . ويمكن القول أن محمد على وخلفاءه قد خلصوا الأقباط من بعض مظاهر الماضى ، وهيأوا لهم فرصتهم الأولى لإبراز دورهم فى الحياة العامة(٣٧) .

ويتعين هنا تأكيد عامل هام يتعلق بتقييم الأقباط فى القرن التاسع عشر ، ألا وهو نمو التعليم القبطى ، فقد كان للكنيسة القبطية حركة موازية لحركة الإصلاح التعليمى فى الدولة منذ عصر محمد على والتى كان من أبرز روادها رفاعة رافع الطهطاوى وعلى باشا مبارك ، وكانا قد تأثرا بالحضارة الغربية . وكانا يعتقدان بأن تقدم مصر يكمن فى طريق واحد ، هو تطوير نظام التعليم . وفهم نظام الحياة الأوروبية ، وقد ولد رفاعة الطهطاوى سنة ١٨٠١ ودرس فى الأزهر ـ وهو الأساس التعليمى المألوف للمفكرين المصريين من أجل تحصيل الثقافة والمعرفة حتى نهاية القرن التاسع عشر ـ ثم اختير الطهطاوى «إماما» لأول بعثة تعليمية إلى فرنسا سنة ١٨٢٦ ، وعاد إلى مصر وهو متأثر بطريقة الحياة المتقدمة فى أوروبا ، وبالطابع العصرى فى جميع المجالات . ووصف انطباعاته فى كتابه الشهير «تخليص الابريز فى تلخيص باريز(٣٨) » ، وأنشأ مدرسة للغات

---

(36) **Ibid**, pp. 179 - 180.
(37) K.H Howrani, **Minorities in the Arab World**, Oxford, 1947, p. 45.
(٣٨) انظر : الشيال . **رفاعة الطهطاوى** (١٨٠١ ـ ١٨٧٣) القاهرة . ١٩٥٨ . ص ٢٥ .

الأجنبية «مدرسة الألسن» ، وأولى اهتماما خاصا لحركة ترجمة الكتب الأوروبية إلى العربية [٣٩] .

ويعرف على مبارك بأنه أبو التعليم ، وقد ولد فى سنة ١٨٢٤ وسافر إلى فرنسا فى بعثة تعليمية سنة ١٨٤٤ ، وبعد عودته إلى مصر ، أنشأ « مدرسة المهندسخانة » كما تولى تنفيذ برنامج التعليم فى أيام عباس باشا ، وفتح مدارس كثيرة بمستويات عدة ، وفى مجال تخصصات مختلفة ، ونشر كتابه الشهير «الخطط التوفيقية» ، كدائرة معارف محلية ، وأصبح ناظرا للمعارف سنة ١٨٨٨ ، منتهزا تلك الفرصة لمواصلة مجهوداته من أجل الإصلاح التعليمى [٤٠] والطهطاوى ومبارك ، هما رائدا إضفاء الطابع العصرى على مصر فى القرن التاسع عشر ، ويمثلان جيلا أكبر بالنسبة لمحمد عبده وجماعته ، وكانت مساهمتهما ـ بدون أدنى شك ـ ذات قيمة عظيمة لكل من المسلمين والأقباط فى إبراز الشخصية الثقافية لمصر الحديثة ، وتعتبر المشاركة السياسية والاجتماعية للأقباط فى الحياة العامة بمثابة إعلان لمولد الدولة العلمانية فى مصر ، وقد درس فى المدارس القبطية جيل من الأقباط والمسلمين ، كان من بينهم مجموعة من السياسيين وزعماء الرأى العام المصرى ومنهم اثنان من رؤساء الوزارات تخرجوا من المدارس القبطية هما عبد الخالق ثروت ، وحسين رشدى .

وقد ترقب الأقباط وصول قوات الاحتلال البريطانى بحذر ، وفى صيف سنة ١٨٨٢ ، أنزل البريطانيون قواتهم فى الإسكندرية ، ومالبثوا بعد ذلك أن ألحقوا الهزيمة بالقوات المصرية بقيادة عرابى ، فى معركة التل الكبير ، ورحب بعض الأقباط ـ الذين توقعوا قدوم عهد جديد من الحرية ـ بقدوم البريطانيين الذين ينتمون لأمة مسيحية. وأدى الاضطراب الاقتصادى وعدم الاستقرار والفوضى ـ تحت حكم إسماعيل وتوفيق ـ وإعلان بعض الدعاة المسلمين أن الإسلام فى مصر يتهدده الخطر بسبب تزايد المشاركة القبطية فى المناصب الحكومية ، إلى جعل الأقباط يتخذون موقفا وديا تجاه وصول البريطانيين [٤١] .

وأظهر الإحصاء الرسمى للسكان لسنة ١٨٩٧ ، أنه كان يوجد فى مصر ٦٠٨ ألف قبطى فى

---

(٣٩) انظر حسين فوزى النجار : **رفاعة الطهطاوى ، رائد فكر وإمام نهضة** القاهرة . ص ١٥٤ .

(٤٠) حسين فوزى النجار . «على مبارك . أبو التعليم» . القاهرة . ١٩٦٧ ص ٨٨

(41) A.J. Arberry, **Religion in The Middle East**, Cambridge, 1969, Vol. 1, Chapter 8, p. 433.

ذلك الوقت . قليلون منهم كانوا كاثوليك ، وعدد أقل من البروتستانت . لكن العدد الأكبر كان ينتمى إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية[٤٢] .

ولم يشعر الأقباط بارتياح لفترة طويلة بعد الاحتلال البريطانى . وكان السبب الرئيسى هو الموقف المخيب للآمال الذى اتخذه البريطانيون ، وخاصه كرومر ، تجاه الأقباط – قبل ثورة ١٩١٩ – بصفة خاصة ، وكانت الفترة ١٨٨٢ حتى حوالى ١٩١٩ ، فترة حاسمة فى العلاقات بين المسلمين والأقباط . وكان هذا راجعا إلى عاملين رئيسيين : – الطابع الإسلامى للحركة الوطنية المصرية ، بقيادة الحزب الوطنى . بعد إخفاق عرابى ، عند نهاية القرن بصفة خاصة ، فقد اعتقد الزعماء الوطنيون المصريون أن سياسة إعادة السيادة التركية إلى مصر إلى ما كانت عليه فى السابق يعد سلاحا فى متناول أيديهم ضد البريطانيين[٤٣]. ويرى بعض المؤرخين أن الحزب الوطنى لم يكن يعمل – فى الواقع – من أجل إنشاء دولة إسلامية شاملة ، ولا كان يرغب كذلك فى إعادة السيادة التركية إلى ما كانت عليه فى مصر – على الرغم من التأييد التركى لمصطفى كامل – بل حاول الحزب فقط استغلال العلاقة مع تركيا فى الكفاح ضد البريطانيين .

أما العامل الثانى – فكان التنافس الذى نشب بين المسلمين والأقباط حول التعيينات لمناصب الدولة ، وخاصة عند بدء الأحتلال البريطانى ، ويشير قرياقوص ميخائيل – الممثل البارز للأقباط فى لندن حتى وفاته سنة ١٩٥٦ – هذه النقطة قائلا : إن الظلم الذى لحق بالأقباط يعتبر مسألة جديدة على مصر الحديثة. حيث يذكر فى كتابه أنه يقال فى كثير من الأوساط أن الأقباط توقعوا المحاباة من البريطانيين – بحكم انتماء كليهما للمسيحية – والحقيقة أن الأقباط – كما يستطرد قرياقوص ميخائيل – لم ينتظروا أية معاملة خاصة من بريطانيا بسبب الدين ، وأن كل ما توقعوه هو العدل والمساواة مع غيرهم من المصريين ، والواقع الذى حدث أنهم – أى الأقباط – قد فقدوا كثيرا من المواقع التى

---

(٤٢) تشير إحصاءات السكان إلى ثبات هذه النسبة تقريباً فى سنة ١٩٤٧ ، كان سكان مصر يتكونون من ١٧٣,٩٩٧,٩٤٦ مسلم (٩١,٤٦٪) ، و١,١٨٦,٣٥٣ قبطى ارثوذكسى ، و٨٦,٩١٨ قبطى بروتستانتى ، ٧٢,٧٦٤ قبطى كاثوليكى رومانى ، و٨٩,٠٦٢ ارثوذكسى آخرون ، و٥٠,٢٠٠ كاثوليك رومان آخرون ، و١٦,٣٣٨ بروتستانت آخرون ، و ١,٥٤٧ آخرون غير معروفون .

The Statesman's Year Book (Statistical and Historical Annual of The States of World for The Year 1969/1970) p. 1450.

(٤٣) طارق البشرى ، مرجع سابق ، رقم ١٠٧ – القاهرة – فبراير ، ١٩٧٠ .

كانوا يمثلونها فى الإدارة الحكومية مع قدوم الانجليز فى ١٨٨٢ (٤٤) .

ولعل تقييم لورد كرومر للأقباط هام وذو مغزى ، إذ يقول فى كتابه : «إن القبطى قد أصبح من قمة رأسه إلى أخمص قدمه فى عاداته ولغته وروحه كالمسلم تماما» (٤٥) وقد نشر لورد كرومر آراءه بالتفصيل بعد ذلك عن موقف الأقباط تجاه البريطانيين ، «حيث شعروا ــ الأقباط ــ بخطورة المنافسة مع المسيحيين الشوام الذين يلقون تأييدا من الإدارة البريطانية فى القاهرة (٤٦) » .

ولا يمكن إنكار مساهمة السوريين فى دعم وتقوية النزعة والاتجاه الثقافى فى مصر الحديثة ، فقد ساعدوا فى صياغة الليبرالية العلمانية فى مصر ، ومن الممكن أن نورد بعض الأمثلة على دورهم النشط الفعّال فى المجالات والميادين المختلفة ، مثل الإنتاج الأدبى العربى ، والصحافة ، والحركة المسرحية ، وكتب جورجى زيدان ، مؤسس دار الهلال ، روايات تاريخية كثيرة مشهورة ، تتعلق بالعصر الإسلامى ، وأصدر فرح أنطون مجلة «الجمعية» ، كنافذة على الحياة الغربية ، وكان يعقوب صروف رئيس تحرير «المقطم» ، يهتم بالدراسات العلمية التى كان يبسطها للقارئ العربى ، وأولى أمين معلوف مزيدا من الاهتمام لعلم اللغة ، وهناك عديد من السوريين الذين كانوا روادا فى مصر الحديثة خصوصًا فى مجالات الكتابة والصحافة والمسرح (٤٧) ، وكان معظمهم مسيحيين من لبنان ، حيث لم يكن ميلاد الليبرالية العلمانية فى مصر نتاج تكوين الأحزاب السياسية المصرية فى مطلع هذا القرن فقط ، ولكن أيضا كان لدور السوريين ــ وأغلبهم من المسيحيين ــ تأثيره فى دعم ذلك التيار (٤٨) كذلك كانت الدوريات التى أصدرها الكتّاب الشوام مصدرا للإشعاع الفكرى والأسلوب العلمى ، ونذكر فى ذلك المجال ــ على سبيل المثال ــ مجلتى الهلال والمقتطف (٤٩) » .

وكان الأقباط ــ فى هذه الظروف السياسية والاقتصادية ــ مشغولين فى التفكير مليا فى مستقبلهم بدلا من حاضرهم ، خاصة وأنهم كانوا قلقين على مشاركتهم فى الحكومة المصرية ، وفى سنة ١٩٠١ ، بعث سير الدون جورست ــ المندوب السامى البريطانى ، بتقرير إلى حكومته يعلن

---

(44) K. Mikhaill, op. cit., p. 2o.

(45) Cromer, **Modern Egypt**, Vol. 11, Cairo, 1908, p. 203.

(46) **Ibid**, p. 209.

(٤٧) سلامة موسى ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ ــ ٢٢٠ .

(48) P.J. Vatikiotis, **The Modern History of Egypt**, London, 1969, p. 205.

(49) J.M. Ahmed, **The Intellectual Origins of Egyptian** Nationalism, Oxford, 1960, p. 32.

فيه أن الأقباط ـ الذين يمثلون أقل من عشر العدد الكلى للسكان ـ يشغلون ٤٥,٣٢ ٪ من المناصب . وأنهم يتقاضون ٤٠٪ من مجموع المرتبات ، بينما المسلمون يتقاضون ٤٤٪ ، و٦٪ يتقاضاه الآخرون[٥٠] ويعكس ذلك التقرير موقف جورست تجاه الأقباط لأنه كان دائما ما يتهم بأنه «يظهر تعاطفا أكبر تجاه المسلمين»[٥١] .

وأية دراسة للأرقام الخاصة بتوزيع الثروة فى مصر عند نهاية القرن التاسع عشر ، سوف تكشف النقاب عن عامل هام ذى مغزى فى تقييم الحياة القبطية فى ذلك الوقت . فقد كانوا يملكون خمس الأراضى الزراعية والمبانى ، بالإضافة إلى ماكانوا يملكونه فى البنوك[٥٢] ، ومع أنهم كانوا يمثلون ٦٪ من سكان مصر . فقد كانوا يدفعون ١٦٪ من ضرائب الأراضى الزراعية[٥٣] . ممايعنى أنهم كانوا يتمتعون بوضع اجتماعى أفضل نسبيا من بقية المصريين ، كما أن هذا يفسر ويبرر ـ فى الوقت نفسه ـ النهضة والارتقاء فى مستوى تعليمهم .

وقد بدا الخديوى عباس حلمى ـ أثناء الأيام الأولى لحكمه ـ وكأنه الزعيم الذى كان الوطنيون يتطلعون إليه ، فقد شجع القيادات الوطنية ، وأبدى اهتماما بالمثقفين المصريين خصوصا الشبان منهم ، وقد أثارت صلات الخديوى بالحركة الوطنية شكوى كرومر ، إذ كان مقتنعا بأن عباس قد يشجع الوطنيين لأغراضه الخاصة ، وأن ذلك يعتبر منه تصرفا غير شرعى[٥٤] . وتغير موقف عباس تجاه الوطنيين كلية بعد ذلك خصوصا عندما أصبحت له حرية التصرف فى أراضى الأوقاف ، على الرغم من معارضة الشيخ محمد عبده ، واتجه الخديوى إلى التقرب من المندوب السامى البريطانى الجديد سير الدون جورست[٥٥] . ولاحظ الأخير أن نمو الروح الوطنية قد تسبب فى معاداة كرومر للمسلمين المصريين . مما أجبره على السعى إلى تأييد الجاليات الأوروبية والمسيحيين المحليين[٥٦] .

---

(٥٠) جاك تاجر ، مرجع سابق ص ٢٤٨ .

(51) **Gorst's Papers, Autobiographical Note,** p. 121.

(٥٢) طارق البشرى ، مرجع سابق ، الكاتب . عدد ١٠٧ . القاهرة ، ١٩٧٠ .

(53) C. Issawi, **Egypt, An Economic and Social Analysis,** Oxford, 1947, p. 34.

(54) A.L Al-Sayyid, **Egypt and Cromer,** London, 1968, pp. 145 - 148.

(٥٥) سلامة موسى . المصدر نفسه ، ص ٦٦

(56) W. Kazziha, **The Evolution of the Egyptian Political Elite,** 1907 - 1921, Unpublished thesis, Uneversity of London, 1970, p. 101.

وفى كتابه أوضح «ويجال» المفتش العام للآثار المصرية القديمة لدى الحكومة المصرية وجهة نظره فى سياسة الحكومة تجاه الأقباط فى ذلك الوقت قائلا : «لما كانت غالبية الشعب المصرى من المسلمين ، ولما كان الاحتلال الذى تعمل ضده الحركة الوطنية ، مسيحيًا ، فقد أصبح من الضرورى ـ سياسيا ـ بالنسبة للوطنيين ، استخدام واستغلال هذا الاختلاف الدينى كأحد البنود الرئيسية لبرنامجهم القومى وأهدافهم السياسية . ففى الوقت الذى كان فيه السياسيون يرغبون فى أن ينقلوا إلى أوروبا الانطباع بأنهم مثقفون بصورة عالية مما يجعلهم غير متعصبين . فإنهم كانوا يستخدمون الحماس الإسلامى المتأصل بصورة مستمرة كوسيلة للارتقاء بالأمة . وحين أصبح عدد المتعلمين والمثقفين المصريين من الأقباط كبيرا نسبيا ، أصبح على قيادة الحزب الوطنى أن تقرر ما إذا كان يجب أن تتخلص من الطابع الدينى الذى التصق بالحزب بدمج «الوطنيين» الأقباط معهم من ناحية ، أو ما إذا كان يتعين عليهم من ناحية أخرى ، الاحتفاظ بمصدر القوة الهام للحماس الدينى والاستغناء عن خدمات هذه الأقلية التى لا يستهان بها من المسيحيين المحليين(٥٧)» .

ولابد لأية محاولة لدراسة ما نطلق عليه الفترة الحرجة فى العلاقات بين المسلمين والأقباط فى مصر بين ١٩٠٨ ـ ١٩١١ ، أن نتطرق أيضا إلى دور الصحافة القبطية. وكانت صحيفتا «الوطن» و «مصر» هما الصحيفتان القبطيتان الرئيسيتان ، وقد أنشأ صحيفة (الوطن) ميخائيل عبد السيد عام ١٨٧٨ م ، وهو قبطى تخرج من مدرسة الأقباط ، ثم درس فى الأزهر الشريف ، وقد بدأت صحيفته صدورها بتوجيه النقد إلى جمال الدين الأفغانى ، ونزعته الدينية(٥٨) .

وتوقفت «الوطن» عن الصدور إلى أن عادت مرة أخرى تحت إدارة ورئاسة تحرير جندى إبراهيم . سنة ١٩٠١ . وفى سنة ١٨٩٥ . أصدر تادروس المنقبادى صحيفة «مصر» ، ولقى تشجيعا ودعما من بطرس غالى باشا الذى لم يكن على علاقة طيبة مع عبد السيد رئيس تحرير «الوطن» . ولعبت صحيفة «مصر» دورا رئيسيا فى الدعاية للمؤتمر القبطى سنة ١٩١١ وكانت لسان حال التيار القبطى المتعصب إذ كان ميخائيل قرياقوص ـ الممثل القبطى الدائم فى لندن ـ مراسلها هناك(٥٩) وقد تبادلت الصحيفتان القبطيتان الانتقاد إلى أن التقيتا حول قضية مشتركة

(57) A.B. Weigall, A History of events in Egypt from 1798 - 1914, London, 1915, pp. 213 - 214.

(٥٨) أنور الجندى ، تاريخ الصحافة السياسية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ـ ١٥٢

(٥٩) المرجع السابق ـ ص ١٥٠

تتعلق بالمؤتمر القبطى . وبدأت صحيفة «مصر» من سنة ١٩١٨ . تتخذ جانب سعد زغلول ورفاقه(٦٠) .

وكان هناك ـ من ناحية أخرى ـ «المؤيد» و «اللواء» وهما صحيفتان رئيسيتان كانت تستفزهما بعض المقالات فى الصحيفتين القبطيتين . وبدأت معارك صحفية من منطلق دينى . ولفهم خلفية تلك الصحف ذات الطابع الإسلامى عن طريق محرريها وخاصة الشيخ على يوسف ـ رئيس تحرير «المؤيد» والشيخ عبد العزيز جاويش ـ رئيس تحرير «اللواء» فإنه يتعين مناقشة دورهما فى إطار حركة الإصلاح الإسلامى .

ففى ظل الاحتلال البريطانى وجد الفكر الاجتماعى والسياسى نفسه مواجها بمشكلات جديدة . وكانت الطبقة الوسطى النامية بسرعة تشعر بالضيق والحرج من المواجهة القائمة بين الإسلام ، دينهم ، ونظام الحياة الغربية وأنماطه العصرية ، ويرجع الفضل إلى جمال الدين الأفغانى فى ظهور الاتجاهات التقدمية الإسلامية، حيث كون هو ومحمد عبده ـ فى منفاهما بباريس ـ جماعة وطنية إسلامية هى «العروة الوثقى» ، وشرعا فى نشر المجلة الدورية التى تحمل الإسم نفسه ، وتم التعبير عن روح الإسلام سياسيا بصورة واضحة لا لبس فيها على أساس أن الرابطة الدينية بين المسلمين أقوى من أية رابطة عنصرية أو لغوية أخرى، وفى الوقت نفسه، كان الدور القيادى الرئيسى الذى يمكن أن تلعبه مصر فى العالم الإسلامى مؤكدا ، فأثار الأفغانى تيار الإصلاح فى الأمة الإسلامية بإعلانه بأن كل تقدم يمكن التوفيق بينه وبين الإسلام ، بل ويمكن اكتشافه من تاريخ الإسلام ذاته ، فالأمة الإسلامية يتعين توحيدها تحت حكم خليفة لا تكون لقوميته وأصله أهمية، طالما كان فى مقدوره أن يحكم شعوب الأمة ويدافع عنها، وكان الأفغانى يتمتع بنفوذ وقدرة تأثيرية عظيمة فى كل مكان فى العالم الإسلامى، وبصفة خاصة فى مصر، حيث سيطرت شخصيته القوية على الطلاب والمشايخ فى الأزهر الذين توجهوا بأنفسهم إلى المدن والقرى المصرية ، لينشروا رسالته المتصلة بإحياء روح الإسلام الحقيقية وإيقاظ ما يمكن أن تطلق عليه القومية الإسلامية ، واعتبر البسطاء ـ فى وادى النيل ـ الإسلام هويتهم ، وأنه ليس ملكا لليونانيين أو الشركس أو الأجانب المسيحيين الآخرين الذين كانوا متحالفين فى نظر بعضهم مع الطبقة الحاكمة الظالمة المستبدة(٦١) .

---

(٦٠) المرجع السابق ـ ص ١٥١

(61) T. Little, Modern Egypt, London, 1967, p. 56.

وكانت رغبة الشيخ محمد عبده الصادقة تتركز فى إصلاح جامعة الأزهر . ولما كانت هذه الجامعة هى المركز الأول للتعليم الإسلامى فى العالم كله ، فقد كان يعتقد أنه إذا تم إصلاحها ، فإن حال المسلمين سوف يتم إصلاحه أيضا . وأعلن أنه يرغب فى تحويل الأزهر إلى منارة لهداية العالم الإسلامى . لا فى المسائل الدينية فقط ، بل فى القضايا الدينوية كذلك ، كى تشبه أعظم جامعات أوروبا . وعندما اعتلى الخديوى عباس العرش ، تقدم إليه محمد عبده بخطته لإصلاح الأزهر ، ونجح فى إقناعه بأهمية اقتراحه ، وفى سنة ١٨٩٥ . قرر الخديوى تعيين محمد عبده ، كممثل للحكومة فى اللجنة الإدارية للأزهر ، التى كانت تتولى مهمة إصلاح أحوال تلك الجامعة العريقة . إلا أن الإصلاحات الفكرية فى الأزهر ، التى كانت أمل الشيخ عبده ورجاءه لم تتحق أو تؤتى ثمارها ، ذلك أن العلماء اعتبروا إصلاحات محمد عبده بالغة الثورية ، لأنه كان يبغى توسيع نطاق المناهج الدراسية ، وتحسين وسائل التدريس وفقا لمفهوم عصرى ، وأصبح الخديوى معارضا لمحمد عبده ـ تدريجيا ـ وأوقف محاولاته للإصلاح . ونشأ أحد أسباب نفور الخديوى من محمد عبده ، وسخطه عليه نتيجة للمكائد التى حاكها الشيخ على يوسف ومصطفى كامل ، اللذان أثارا الخديوى وألباه ضد محمد عبده[٦٢] وقد ذكر محمد عبده :

«إنهم يظنون أن القضاء على محاولتى لإصلاح الأزهر تعنى أنه قد أصبح مرتعا خصبا لهم يفعلون به ما يشاءون ، على العكس فإننى قد تركت فيه شعلة لن تخمد أبدا»[٦٣] .

وكان الشيخ على يوسف . والشيخ عبد العزيز جاويش مرتبطين تمام الارتباط بما حدث من رد فعلى إسلامى تجاه الإصلاح . وحددت جريدة «المؤيد» أهدافها بأنها قائمة على نشر الأفكار المفيدة والآراء الصحيحة الدقيقة[٦٤] وأصبح عبد العزيز جاويش ـ وهو من أصل تونسى ، لكنه ولد فى الإسكندرية ـ زعيم الصحافة الوطنية المتطرفة فى مصر ـ رئيس تحرير جريدة «اللواء» بعد وفاة مصطفى كامل سنة ١٩٠٨ . وقد تلقى تعليمه فى الأزهر ، وكان ذا أثر كبير فيما بعد فى إنشاء جمعية الشبان المسلمين[٦٥] وكان للشيخ على يوسف ، خلفية مماثلة ، لكن بمزيد من الخبرة السياسية ، وبصلات طيبة وعلاقات خاصة بالخديوى عباس ، وتمتعت «المؤيد» بأعلى أرقام فى

(62) A.L. Al-Sayyid, op. cit., p. 149.

(٦٣) محمد رشيد رضا . تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده . مجلد ٣ . القاهره ، ١٩٤٧ . ص ـ ٥٢ .

(64) J.M. Ahmed, op. cit p 31.

(65) C. Wendell, The Evolution of the Egyptian National, Image, California, 1972, p. 142.

التوزيع فى بداية القرن العشرين ، وأصبح يطلق عليها «تايمز المشرق»[٦٦] وتصاعدت حدة المواجهة بين الصحف المسلمة والقبطية بحلول عام ١٩٠٨ بصحيفتى «مصر» و«الوطن» فى جانب، وصحيفتى «المؤيد» و«اللواء» فى الجانب الآخر. وفى ٢٢ مايو ١٩٠٨ نشرت صحيفة «مصر» مقالا هاجمت فيه أولئك الذين قدموا إلى مصر منذ الفتح الإسلامى ، سواء كانوا أتراكا أو فرنسيين أو بريطانيين وهاجمت مبدأ الإسلامية الشاملة ، انطلاقا من أن الدين لا يمكن أن يقوم وحده كعنصر منفرد فى صياغة الأمة وإعدادها .

ثم ورد مقال آخر فى صحيفة «الوطن» فى عددها الصادر بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٠٨ هاجم الوجود الإسلامى فى مصر ، وهو مقال رد عليه الشيخ عبد العزيز جاويش ، وهاجمه فى مقال نشره فى صحيفته الخاصة «اللواء» تحت عنوان «الإسلام غريب فى بلاده» ، الذى يعد بداية لحوار عاصف بين الصحافة الإسلامية والقبطية[٦٧]. ويذكر عبد اللطيف حمزة أن الصحافة القبطية استفزت المسلمين وأثارتهم ، وهاجمت سجلهم وتاريخهم فى مصر[٦٨] . بينما يصر سلامه موسى على أن الشيخ جاويش كان مسئولا عن بداية الحوار الطائفى المتعصب فى الصحافة المصرية[٦٩] .

وفى ذلك الوقت ، ترك مصطفى فهمى باشا ، رئاسة الوزارة بعد ثلاثة عشر عاما . وفى ١٣ نوفمبر ١٩٠٨ تم تعيين بطرس غالى باشا ، رئيسا للوزراء ، وهو اختيار لقى ترحيبا من الصحافة القبطية ، لأنه أول اختيار لقبطى يتولى هذا المنصب ، وقدم بطرس غالى إسهاما كبيرا فى تنظيم الطائفة ودعم وحدتها مع المسلمين . إذ قام فى سنة ١٨٨١ ــ على سبيل المثال ــ بإنشاء «الجمعية الخيرية القبطية» ، ودعا كلاً من الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم «خطيب الحركة العرابية» لحضور حفل الافتتاح حيث ألقيا خطابين رائعين ، يؤكدان وحدة الأمة المصرية ، أقباطا ومسلمين. وعندما طرد الخديوى عباس الشيخ سليم البشرى ــ شيخ الأزهر ــ قام بطرس غالى بزيارة الأخير وأعلن تأييده له[٧٠] .

---

(٦٦) عبد اللطيف حمزة . قصة الصحافة العربية فى مصر ، بغداد ، ١٩٦٧ ــ ص ١٠

(٦٧) حاك تاحر ، مرجع سابق ، ص ــ ٢٤٩ .

(٦٨) عبد اللطيف حمزة ، مرجع سابق ، ص ــ ١١٤

(٦٩) سلامة موسى ، مرجع سابق ، ص ــ ٦٧ .

(٧٠) د. سهات أحمد فؤاد ، أعيدوا كتابة التاريخ ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ــ ٨٩ .

وتظهر دراسة خلفية الحياة السياسية عند بداية القرن العشرين فى مصر أن مساهمة مصطفى كامل فى الحركة الوطنية المصرية هى أبرز عناصرها التى تضمنت محاولته احتواء كل من المسلمين والأقباط فى حزبه ، فضمت اللجنة التنفيذية لحزبه شخصيتين قبطيتين هما ويصا واصف ، ومرقص حنا ، كما أعلن مصطفى كامل فى إحدى خطبه أن المسلمين والأقباط شعب واحد، تربطهم وتوثق فيما بينهم كل الوشائج، وأنه لا يوجد أى سبب أو مبرر للفصل بينهم، ولكن ظل الأقباط ـ من ناحية أخرى ـ متحفظين تجاه برنامج الحزب الوطنى ، الذى كان يقر بحق السلطان العثمانى فى حكم مصر، وكانوا أيضا قلقين للعلاقة بين مصطفى كامل والسلطان، ومن المحاولة العثمانية لاستغلال نشاط مصطفى كامل ضد الاحتلال البريطانى فى مصر[٧١] ، ويسجل سلامة موسى ـ فى مذكراته عن الفترة ما بين ١٩٠٣ و١٩٠٧ ـ أنه على الرغم من أن الشباب القبطى كان يشترى صحيفة (اللواء)، فإن كثيرا من الأقباط لم ينضموا إلى الحزب الوطنى بسبب صبغته الدينية[٧٢] .

وأثناء هذه الفترة اكتسبت مسألة التمثيل القبطى فى الحزب الوطنى أهمية سياسية أكبر نتيجة لاستقالة ويصا واصف من الهيئة التنفيذية للحزب الوطنى فى ٦ أغسطس ١٩٠٨ بعد وفاة مصطفى كامل ، إذ أن الزعيم الجديد للحزب «محمد فريد» قد فقد تأييد الأقباط ـ إلى حد كبير ـ لأنه اتخذ موقفا متشددا وصلبا من تعيين بطرس غالى رئيسا للوزراء ولم يبد تأثرا عند اغتياله ، وظلت العلاقة بين الحزب الوطنى والأقباط مضطربة غير مستقرة بسبب صبغته الإسلامية ، والنفوذ العثمانى فى الحزب . وفى هذا الجو المتوتر ، أعلن أخنوخ فانوس فى ٢ سبتمبر ١٩٠٨ مشروع إنشاء «حزب مصر» كرد فعل قبطى على بروز الشخصية الإسلامية للسياسة المصرية فى ذلك الوقت[٧٣] ، كما أدى اختيار بطرس غالى ـ فى السنة نفسها ـ كرئيس للوزراء إلى تفاقم الوضع بين المسلمين والأقباط ، ويحق لنا أن نتساءل عما إذا كان قد تم وضع النتائج المحتملة لهذا الاختيار فى الاعتبار أم لا ؟ أو أن تعيين بطرس غالى قد تم لأنه تصادف أن كان واحدا من أقدر الرجال لشغل المنصب فى ذلك الوقت .

---

(٧١) جاك تاجر ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٥١ .

(٧٢) الكاتب المصرى ، القاهرة ، يوليو ، ١٩٤٦

(٧٣) لبيب يونان ، الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٠ ص ـ ٤٢

ولقد أقدم عضو متطرف فى الحزب الوطنى هوإبراهيم الوردانى على اغتيال بطرس غالى فى فبراير ١٩١٠ ، ويؤكد ـ شاهد عيان ـ لتلك الأيام فى مصر فى كتاب له أن المأساة قد أثارت مشاعر المعتمد البريطانى سير الدون جورست الذى كان يراقب الصراع بابتسامة ساخرة إلى حد ما ، وأن وجهة نظره الأكيدة بشأنها كانت أن القاتل لابد وأن ينال عقوبة الموت ، على الرغم من الحملة القوية التى كانت تدافع عنه وتحاول إنقاذه من عقوبة الإعدام[٧٤] .

وهكذا أصبحت مصر مقسمة ـ فى ذلك الوقت ـ إلى ثلاث جهات متميزه وواضحة المعالم : الاحتلال ومؤيدوه ، والخديوى وأنصاره ، ثم الوطنيون الذين كانوا أنفسهم منقسمين تماما[٧٥] ، وشهدت الأيام الأولى لعام ١٩١١ ، محاولة من جانب واصف غالى ـ ابن رئيس الوزراء الذى اغتيل ـ لتحقيق مصالحة وطنية بين العناصر المتطرفة من الأقباط والمسلمين ، ففى يناير أصدر ربيانا أعلن فيه أنه سوف يتغاضى عن الإساءات التى وجهت ضد ذكرى والده لصالح التآلف ، وتعبيرا وإظهارا للأخوة بين الأقباط والمسلمين وكان رد الفعل القبطى ـ على البيان ـ صدور انتقادات ضده ، ورفض تام له ، لأنه لم يكن يعكس رأيا عاما قبطيا[٧٦] .

وبعد صدور بيان غالى الابن بعدة أيام ، نشرت صحيفة «التايمز» فى عددها الصادر بتاريخ ٢٦ يناير ١٩١١ ، برقية لوكالة رويتر صادرة من القاهرة ، تتحدث عن جولة المتابعة الشاملة التى قام بها جورست فى أقاليم مصر[٧٧] ، وكان نص البرقية : «زار سير الدون جورست ، الأقاليم التى يوجد فيها الأقباط ، وحقق تماما فى مسألة المظالم والشكاوى القبطية المزعومة ، لكنه اكتشف أنه لا توجد خارج القاهرة أية شكاوى ذات بال ، وأعلن أن المسلمين والأقباط يعيشون معا بهدوء واطمئنان بصفة عامة ، إذا ما تركوا وشأنهم ، وأن أسوأ خدمة يمكن أن نقدمها للأقباط هى أن تكون معاملتهم كجماعة أو طائفة منفصلة ، ثم أكد سير الدون جورست ، أن المصالح التربوية والتعليمية القبطية تحظى بعناية مناسبة من المجالس المحلية» ؛ وكانت حملة الاحتجاج القبطية فى القاهرة منسقة ، مع الاحتجاج القبطى فى الوجه القبلى ، ودحض (توفيق دوس) تلميحات

---

(74) A.B. Weigall, op. cite., p 215.
S. Seikaly, "**Prime Minister and Assasein: Butros Ghali and Wardani**" Middle Eastern Studies, Vol, 13, No. 1, January 1977, pp. 122 - 123.

(75) **Ibid**, p. 216.

(76) **The Egyptian Gagette,** Janvary 27, 1911.

(77) K. **Mikhail, op. cit.**, p. 21 and S.M. Seikaly, **op. cit.**, p 228

جورست ، بأن الأقباط كانوا يرغبون فى أن تتم معاملتهم كجماعة أو طائفة منفصله ، وأصر على أنهم كانوا يطالبون فقط بأن يتم احترام مبدأ المساواة(٧٨) .

والواضح أن «جورست» كان يعتقد أن موقف الأقباط لم يكن خطيرا مثلما كانوا يدّعون ، وقد رفض دعاواهم المثيرة للعاطفة حول المستقبل ، واعتبر أن ادعاءاتهم تفتقر إلى أساس واقعى ، ولكن جاء رد الفعل فى لندن تجاه ادعاءات الأقباط مغايرا لآراء «جورست» ولم يكن تأييد الأقباط مقصورا على الصحافة البريطانية ، بل شاركت الكنيسة الانجليزية فى التعبير عن التضامن مع الأخوة فى المسيحية ، واستقبل أسقف لندن المندوب القبطى قرياقوص ميخائل ، وأعلن عن تعاطفه مع المطالب القبطية(٧٩) ، والواقع أن الدعاوى القبطية كانت سابقة على حادث اغتيال بطرس غالى ، نظرا لأن زعماءهم كانوا قد تقدموا بالتماس مكتوب إلى مصطفى فهمى رئيس الوزراء ــ حينذاك ــ وإلى لورد كرومر المعتمد البريطانى يطالبون فيه بالمساواة الكاملة عند الاختيار للمناصب الحكومية ، وبغلق المحاكم أيام الآحاد ، وتعيين أعضاء أقباط فى رابطة المحامين "Bar Association" وتثبيت تدريس الديانة المسيحية فى المدارس الأميرية ، ووافقت الحكومة على المطلب الثانى والثالث من تلك المطالب ، وأحالت المطلب الأول للمناقشة ، وجدير بالذكر أنه يوجد عامل هام يرتبط بذلك الجدل بين المسلمين والأقباط ، ألا وهو التردى الذى كانت تتسم به الحركة الوطنية فى تلك الفترة خصوصا بعد صدمة دنشواى وجو الإحباط الذى ساد صفوف الوطنيين ، فقد خمد التأييد الفرنسى لمصطفى كامل والحركة الوطنية المصرية بعد الاتفاقية الانجليزية ـ الفرنسية سنة ١٩٠٤ ، فكان المناخ السياسى فى مصر مهيأ لمثل تلك الخلافات والنزاعات فى ظل الضعف المؤقت الذى دب فى الحركة الوطنية المصرية آنذاك .

وفى تلك الظروف الصعبة انعقد المؤتمر القبطى فى مدينة «أسيوط» وجرت مناقشة مطالبهم وشكاياتهم فى خمس نقاط رئيسية . **الأولى** : عالجت مسألة أن الأقباط قد أرغموا على انتهاك وصايا دينهم ، باضطرارهم العمل فى أيام الآحاد ، ولما كانت المكاتب الحكومية والمدارس الأميرية تعمل ولا تغلق أبوابها أيام الآحاد ، فقد كان من المستحيل ـ بالنسبة للموظفين أو تلاميذ المدارس ــ أن يأخذوا يوم الأحد يوم عطله تبعا لدينهم المسيحى ، لذلك طالب المؤتمر القبطى بأن

(78) S.M. Seikaly, op. cit., p. 230
(79) Ibid, p. 238

يتم إعفاء موظفى الحكومة من مهامهم والتلاميذ من دراستهم فى يوم الراحة المسيحية ، **والنقطة الثانية** كانت تتعلق بعدد من المناصب والوظائف الحكومية القاصرة على المسلمين دون سواهم ، وكان هناك شعور عام ـ لدى الأقباط ـ بأن ترقياتهم لا تتم وفقا لقدراتهم وجدارتهم ، وكانت **النقطة الثالثة** مرتبطة بالنظام الانتخابى فى مصر ، لأن الأقباط لم يكن لهم ممثلون فى المجالس المحلية ، وطالبوا بنظام يضمن حقوق الأقليات عموما . وكانت **النقطة الرابعة** متعلقة بالمطالبة بفرص متساوية للاستفادة من التسهيلات التعليمية التى كانت توفرها المجالس المحلية الجديدة ، وكانت الحكومة المصرية قد فوضت المجلس المحلى لفرض ضريبة خاصة معادلة لـ ٥٪ من الضريبة العامة على الأطيان للأغراض التعليمية التربوية بصورة أساسية ، وكان الأقباط يدفعون ١٦٪ من تلك الضرائب ، وساد لديهم شعور بأنهم لابد وأن يتوقعوا ـ مقابل ذلك ـ بعض التحسينات فى وسائل تعليم أطفالهم فى ظل النظام الجديد ، ولم يكن فى مقدور أطفالهم الالتحاق بالكتاتيب أو المدارس الإبتدائية التى كانت تلقى دعما ماليا من الضرائب الخاصة ، لأن وزارة التعليم أعلنت رسميا أن تلك الكتاتيب ، وكذلك المدارس العادية ، كانت معاهد ذات طابع إسلامى ، وكانت **النقطة الخامسة** هى مطالبة الأقباط بأن تتوجه المعونات الحكومية للمعاهد المحتاجة للمساعدة بدون تفرقة بسبب العقيدة ، وتم بحث تلك الموضوعات بالتسلسل ، واختتم المؤتمر جلساته بتصويت إجماعى يعبر عن ولاء المجتمعين لسمو خديوى مصر ، وهو ما تم إرساله برقيا على الفور ، وجرى تشكيل لجنة عامة من ممثلين للأقاليم المختلفة كى تجتمع عند الضرورة لإدارة الأمور والتصرف فيما قد يظهر من مشكلات ، وانتخب جورج بك ويصا ـ رئيسا وخليل بك إبراهيم والدكتور أخنوخ ـ نائبين للرئيس ، واندراوس باشا ـ أمينا للصندوق[٨٠] .

وكان الباعث على إرسال برقية المؤتمر إلى الخديوى عباس الثانى ، هو تصور أن الخديوى كان يحقق ـ شخصيا ـ فى الشكايات والتظلمات القبطية ، وأنه قد أبدى تأييده لانعقاد المؤتمر[٨١] ، إلا أن «جورست» أدرك نوايا الخديوى بسرعة ، وطلب منه أن لا يستقبل أى وفد قبطى[٨٢] .

وكانت أصداء المؤتمر القبطى كثيرة وبعيدة المدى ، وعارضت «الجريدة» صحيفة حزب الأمة ، المؤتمر بقوة وعنف ، لكن عندما تردد ناظر الداخلية فى السماح بعقد المؤتمر ، اتخذ الحزبان

---

(80) K. Mikhail, op. cit., pp. 28 - 30.
(81) S.M. Seikaly, op. cit., p. 288.
(82) Ibid., p.290.

السياسيان الرئيسيان (الحزب الوطنى ، وحزب الأمة) موقفا معارضا للحكومة ، دعما منهما لحرية التعبير بغض النظر عن عدم تأييدهما لفكرة عقد المؤتمر ، والملاحظ أن جزب الأمة الذى كان يضم صفوة المفكرين من ملاك الأراضى والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة وكان دون صبغة دينية واضحة ، كان يتسم بموقف معتدل من الأقباط ، بالمقارنة ببعض العناصر المتطرفة فى الحزب الوطنى ، وكان أكثر ردود فعل المؤتمر أهمية ، هو موقف كثير من الأقباط الذين كانوا معارضين لفكرة عقد المؤتمر ذاته ، وكان من بينهم واصف غالى ، وويصا واصف ، كذلك فإن الذين اشتركوا فى المؤتمر كانوا أقلية بين الأقباط ، إذ كانوا يشكلون فقط ١٢ ألف من بين ٧٠٠ ألف ، وهو العدد الإجمالى للأقباط فى مصر حينذاك (٨٣) وعلى الرغم من حقيقة أن أسقف أسيوط ، قد أبدى تأييده للمؤتمر ، فإن البطريرك سريال الخامس رئيس الكنيسة القبطية لم يكن متحمسا للاشتراك فيه (٨٤) ، وبعد افتتاح المؤتمر القبطى بيوم واحد ، دعا مواطن من الإسكندرية ، اسمه محمد فهمى الناصورى ، إلى انعقاد مؤتمر إسلامى (٨٥) .

عقدت اللجنة التحضرية للمؤتمر الإسلامى أول جلساتها فى منزل «على شعراوى» ، وفى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر فى ٢٩ إبريل ١٩١١ ، فى مصر الجديدة . قدم رياض باشا ، الذى نصب رئيسا للمؤتمر ، خطابا هادئا لخص فيه أهداف المؤتمر ، بأنها «مناقشة» مطالب الأقباط (٨٦) . وكان الاتجاه الرئيسى فى المؤتمر هو الإصرار على الوحدة الوطنية . والمساواة بين طائفتى الأمة ، ويقرر جاك تاجر ـ فى كتابه ـ أن المؤتمر الإسلامى لقى تشجيعا من «جورست» (٨٧) ويفسر صيقلى ذلك فى رسالته أن المؤتمر حظى بموافقة وتصديق دار المعتمد البريطانى فى القاهرة (٨٨) .

واستقبل الحزبان السياسيان الرئيسيان (الوطنى ، والأمة) فكرة المؤتمر الإسلامى ، دون حماس شديد وذلك من وجهة نظر سياسية ، بينما تحمس له حزب «الإصلاح الدستورى» الذى كونه

---

(٨٣) المؤيد ، ١١ مايو ١٩١١ .
(٨٤) طارق البشرى ، مرجع سابق ، رقم ١٠٩ ، القاهرة ١٩٧٠ .
(٨٥) المقطم ، ٧ مارس ١٩١١ .
(٨٦) المرجع السابق ، ٢٢ مارس ١٩١١ .
(٨٧) حاك تاجر ، المرجع نفسه ، ص ـ ٢٥٢ .
(88) S.M. Seikaly, op. cit., pp. 290 - 293.

الشيخ على يوسف ، كأداة للخديوى عباس الثانى ، وهو حزب لم يكن يهتم كثيرا بالجانب السياسى للمسألة ، ورأى أن المؤتمر الإسلامى كان له غرض واضح ، وهو حماية الشخصية الإسلامية للدولة [٨٩] .

وعكس الوضع الكلى للأقباط فى تلك الفترة شعورا عاما ، بأنه على الرغم من تعاطف البريطانيين مع الأقباط ، فقد كان لدى كرومر، وجورست انطباعا بأن الأقباط يتمتعون بأكثر مما يستحقونه فى الحياة المصرية ، وأنهم كانوا يتوقعون الحصول على امتيازات عن طريق البريطانيين [٩٠] ، فلقد حقق التعليم القبطى تقدما ، وحظى باهتمام ورعاية خاصة ، وأتيحت لكثير من الطلبة الأقباط فرصة إتمام دراساتهم العليا فى الخارج ، وكان من بينهم مكرم عبيد ، الذى نتخذه هنا كنموذج للدراسة فى إطار دور الأقباط فى الحركة الوطنية المصرية كلها .

* * *

(89) Ibid., p. 293.
(90) K. Mikhail, op. cit., p. 38.

الفصل الثانى

مكرم عبيد والمدخل إلى الحركة الوطنية المصرية

مكرم عبيد والمدخل إلى الحركة الوطنية المصرية

ليس أمرًا يسيرًا العثور فى التاريخ الحديث للأقباط على شخصية تعكس الدور الوطنى فى الحياة السياسية المصرية أفضل من مكرم عبيد، لما تميز به من قدرة وتأثير، وقد ولد مكرم عبيد فى أكتوبر ١٨٨٩ بمدينة قنا ، من أسرة نشأت أصلا فى أسيوط . وكان جده الأكبر ـ عن أبيه ـ قد تزوج من ابنة المعلم جرجس الجوهرى[١] ، وانتقلت الأسرة إلى قنا عندما آثر محمد على باشا إبراهيم الجوهرى على أخيه جرجس ، ومكرم عبيد ـ الأب ـ هو واحد من أحد عشر أخا وأختا ، وكان يمتلك حوالى ثلاثين فدانا من الأراضى الزراعية ، لكنه ما لبث أن تحول بعد ذلك إلى مجال آخر كمقاول بناء وأشغال عامة ، ونفذ هو وشقيق له أعمال الإنشاءات فى خط السكة الحديدية بين نجع حمادى والأقصر ، وعند إتمام هذا المشروع قلده الوالى « الوسام المجيدى » ، وأنعم عليه بلقب الباكوية من الدرجة الثانية[٢] . واشترى مكرم عبيد ـ الأب ـ بعد ذلك تسعمائة فدان من أراضى الخاصة الملكية « الدائرة السنية » ، بالقرب من قنا ، وتوفى فى ديسمبر ١٩٢٥ .

وقد أكمل وليم مكرم عبيد تعليمه الابتدائى فى مدرسة أميرية بقنا حوالى عام ١٩٠٠[٣] . وبعد أن كان قد أمضى فترة قصيرة فى مدرسة التوفيقية الثانوية بالقاهرة ، نصح بعض الأصدقاء والده بأن يلحقه بالمدرسة الأمريكية فى أسيوط التى كان يديرها ويشرف عليها المبشرون الأمريكيون .

---

(١) المستشار المالى لمحمد على باشا . وقد أورد الجبرتى ذكره عدة مرات فى كتابه (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار) ـ القاهرة ـ ١٣٢٢ هجرية .

(٢) بعض هذه المعلومات مستقاة من مقابلة مع السيد فكرى مكرم عبيد فى ١٤ فبراير ١٩٧٥

(٣) كان الكاتب الكبير عباس محمود العقاد من بين زملاء عبيد فى تلك المدرسة ، وقد أشار العقاد إلى هذا فى المقدمة التى كتبها لمجموعة خطب عبيد وعنوانها « المكرميات » .

ثم اقترح أخنوخ فانوس ــ وهو محام قبطى مشهور ــ على والد عبيد أن يبعث بوليم ، وكان طالبًا ذكيًا ومجدًا ، إلى جامعة أكسفورد ليتم دراسته هناك[٤] ، ووصل وليم إلى هناك سنة ١٩٠٥ ، وهو فى السادسة عشر من عمره ، ويعتبر وليم مكرم عبيد واحدا من أبرز الطلاب الذين درسوا فى « النيوكولدج » بأكسفورد ، وقد ذكر عميدها يوما ــ فى مناسبة اجتماعية ــ أن الكلية لم تعرف من قبل طالبا أصغر فى العمر من وليم مكرم عبيد ، باستثناء وليم بيت ــ السياسى البريطانى المشهور ــ ولم يكن عبيد قد بلغ السابعة عشرة من عمره فى ذلك الوقت ، كما يقال أيضا إن العميد قد امتدح التقدم الرائع الذى أحرزه وليم مكرم عبيد فى اللغة الإنجليزية ، وداعبه قائلا « إنه سوف يسلك نفس الطريق الذى سلكه وليم شكسبير ويتبع نفس خطواته[٥] ، ولا تحوى سجلات « نيوكولدج » بأكسفورد عن الطالب وليم عبيد أكثر من أنه درس هناك فيما بين ١٩٠٥ و١٩٠٨ ، وأنه حصل على المرتبة الثانية فى القانون.[٦]

ولم يعد عبيد إلى مصر مباشرة بعد حصوله على الدرجة العلمية فى القانون من أكسفورد سنة ١٩٠٨ ، لكنه التحق فى طريق العودة بجامعة « ليون » بفرنسا ، ليكمل دراسات أعلى فى القانون هناك ، وقد أثار اهتمامه بها دراسات علم الآثار المصرية ، وأمضى عامين تقريبا فى فرنسا حيث التقى بزميل مصرى هو (عمر مصطفى) الذى كان يدرس فى نفس الفرع من المعرفة وكانا يتراسلان ببعض الكلمات من الهيروغليفية على سبيل الدعابة والمزاح ، فقد كان لهما اهتمام مشترك بدراسة الآثار المصرية[٧] .

لكن وليم مكرم عبيد قد أثارته فى فرنسا أيضا الاتجاهات الفكرية الجديدة هناك ، وأعجب بالفكر الاشتراكى ، كما أبدى اهتمامًا أيضا بالاتجاهات غير الدينية ، وجدير بالذكر أن الملك فؤاد كان ينظر إلى مجموعة من السياسيين المصريين الشبان ومنهم وليم مكرم عبيد وآخرين مثل الدكتور محمد حسين هيكل ، والدكتور محمود عزمى ، على أنهم مؤيدون للنظام الجمهورى ، ومتأثرون

---

(٤) تمتعت جامعة أكسفورد بشهرة كبيرة فى ذلك الوقت بين العائلات المعروفة فى مصر . وقد تخرج محمد محمود باشا ابن محمود سليمان باشا . رعيم حزب الأمة وواحد من أبرز أقطاب الصعيد من تلك الجامعة قبل وليم مكرم عبيد بعدة أعوام .

(٥) من معلومات المقابلة مع السيد/فكرى مكرم عبيد .

(٦) من خطاب ورد إلينا من «نيوكوليدج» فى أكسفورد ومؤرخ ٢٨ فبراير ١٩٧٥ .

(٧) من معلومات المقابلة مع السيد/فكرى مكرم عبيد .

« بالاشتراكيين الفرنسيين » لأنهم كانوا قد درسوا وتعلموا فى فرنسا ، وتأثروا بالثقافة السياسية والفكر الاجتماعى هناك[8] .

وتبدو تلك الجذور المبكرة لثقافة عبيد ذات أهمية على ضوء مستقبله بعد ذلك ، خاصة عندما أصبح معروفا كسياسى وطنى ذى اتجاهات علمانية ، ويجدر أن نشير هنا إلى أن مكرم عبيد ـ الأب ـ كان قد تحول إلى البروتستانينية حوالى ١٩٠٠ محدثا بذلك انقساما فى الأسرة بين أولئك الذين ظلوا أقباطا من ناحية والذين تحولوا إلى المذهب الجديد من ناحية أخرى ، إلا أن وليم مكرم عبيد قد بقى على أرثوذكسيته طوال حياته[9] . وهذا الالتزام والإخلاص يقدم مؤشرا لطموح عبيد الشخصى المبكر ، إذ أدرك أن طموحه السياسى يفرض عليه الالتزام بالكنيسة الوطنية المصرية ، بينما البروتستانتينية مرتبطة فى الأصل بكنيسة أجنبية ، وكانت تعتبر ـ فى ذلك الوقت لدى العائلات القبطية ـ كظاهرة مستوردة ، وتؤكد شخصية عبيد وحياته العملية طموحه السياسى المستمر ، وكذلك دافعه لكى يلعب دورا فعّالا فى مجال السياسة المصرية بدون أى اعتبار كبير للعامل الدينى ، والملاحظ عند دراسة خلفيته الاجتماعية أن عبيد لم يكن سليل « الارستقراطية » القبطية الحقيقية ، لأن الوضع الاجتماعى لعائلته لم يحى على نفس مستوى العائلات الثرية المعروفة والتى تملكت بالشراء أراض زراعية واسعة من الدائرة السنية ، والتى تحمل أسماء مثل غالى وحنا ودوس[10] .

وكى نتعمق فى بحث الدور السياسى الوطنى لمكرم عبيد، يصبح من الضرورى إلقاء نظرة سريعة على مراحل تطور الحياة السياسية المصرية والحركة الوطنية التى كانت بداياتها الحقيقية قد ظهرت منذ حوالى قرن تقريبا ، فعندما وصل عرابى إلى طليعة الحياة السياسية المصرية كزعيم للضباط الوطنيين التفت القوى الشعبية حوله كرمز للمواجهة ضد استبداد الخديوى والعناصر الأجنبية فى الحكم ، وعلى الرغم من أن الخطوات الأولى لزعامة عرابى فى الجيش كانت ذات طابع فئوى ، إلا أنه حين اتسع نطاقها اكتسب عرابى سمات الزعيم الوطنى الحقيقى[11] ولقد اتخذت مجموعة الوطنيين من ثورة عرابى إشارة بدء لعمل فكرى جسور وهو الإصلاح الدينى والاجتماعى وإحياء حضارة

---

(٨) المصدر السابق نفسه .

(٩) المصدر السابق نفسه

(١٠) هذه النقطة كانت موضع مناقشة فى مقابلة مع الاستاذ محمد حسنين هيكل فى ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ .

(11) A.L. Al-Sayyid, op. cit., p.9.

إسلامية إيجابية تتفاعل مع التطورات الحديثة فى كافة المجالات ، وإن كان من غير المنطق محاولة تقييم مجهودات جمال الدين الأفغانى أو محمد عبده أو رفاقهما داخل الإطار الوطنى المحلى للثورة العرابية [١٢] ومع ذلك فلم يكن جمال الدين الأفغانى أو محمد عبده وتلاميذهما بعيدين عن محاولة إثارة الروح الوطنية كخطوة لتحقيق الهدف الشامل وهو بعث الأمة الإسلامية الواحدة حتى يصبح فى إمكان المسلمين أن يحققوا ذاتهم ويبرزوا هويتهم دون الاعتماد على الدول الأوربية أو التقيد بها على أساس أن الدين الإسلامى ـ بسبب قوته الروحية ـ قادر على التكيف مع الأحوال المتغيره لكل عصر[١٣] .

واعتبر الأفغانى ومحمد عبده الارتباط بين نهضة البروتستانية ، وبروز شخصية الدول الأوربية الحديثة كحافز مشابه ومواز لآرائهم الداعية للإصلاح من أجل المسلمين[١٤] .

كما اعتبر محمد عبده ـ بدوره ـ البرنامج الإصلاحى للأزهر ، وإيجاد توافق بين الإسلام والحياة العصرية الحديثة كخطوة ضرورية للتحرر والتقدم [١٥] ، وقد بدت الصورة أمام محمد عبده أن المسلمين منقسمون إلى طوائف وشيع كل منها يدعى أنه الصادق ذو الرأى الصحيح والمعتقد القويم ، كما شعر بأن الدين الإسلامى ـ كما يفهمه أصحاب المذاهب ـ قد أصبح نظاما متسعا ومعقدًا ؛ لدرجة أنه أصبح من الصعب على أى فرد ـ خاصة إذا كان غير مثقف ـ إدراك جوهر الإسلام ، وكانت فكرة محمد عبده الخاصة بالوحدة الدينية والمبادئ الأخلاقية المشتركة داخل الجماعات الإسلامية ككل أو داخل كل دولة بمفردها تقوم على مبدأ التعاون المتبادل للحد من الشر وتعزيز الخير ، [١٦] ولقد تمكن محمد عبده من إبراز النظام المدنى الإسلامى وأكد أن الحكومة الإسلامية الحقيقية تحوى الفضائل والفعاليات المعترف بها بصورة شاملة فى العالم الحديث ، كما أن النظرية الإسلامية تتفق مع القانون الطبيعى إلى حد بعيد . [١٧]

ولقد وفد محمد رشيد رضا ـ الفقيه السورى ، الذى توفى سنة ١٩٣٥ ـ إلى القاهرة حيث جعل من نفسه أكثر تابعى محمد عبده قربا له والتصاقا به ، وكرس معظم حياته العلمية بوصفه المترجم

---

(12) I.&S. Lacouture, **Egypt in Transition,** London, 1958, p. 74.

(13) C.C. Adams **Islam and Modernism in Egypt,** London, 1933, p. 13. See also Chapter 1, Note 61.

(14) C. Wendell. **op. cit.,** p. 172.

(١٥) الأزهر ، تاريخه وتطوره القاهرة ـ ١٩٦٤ ص ٢٥٢ ، وانظر أيضًا الفصل الأول هامش (٦٣) .

(16) C.C. Adams, **op. cit.,** London, 1933, p. 172.

(17) M.H. Kerr, Islamic Reform, California, 1966, p. 150.

الرئيسى لسيرة محمد عبده ، ومؤسس صحيفة « المنار » ورئيس تحريرها وقد كتب فيها مقالات كثيرة ، وناقش عددا من القضايا ذات الأهمية[١٨] ، وقد ساد التيار الإصلاحى كتابات المفكرين المسلمين ، ومارس تأثيره على الحركة الوطنية فى تلك الفترة ، وعلى الأخص بالنسبة لأولئك الزعماء السياسيين الذين تأثروا بتعاليم محمد عبده وتتلمذوا على يديه .

.. وقد تكون العودة قليلا إلى الوراء ذات مغزى، ففى سنة ١٨٧٩، كّون الضباط الفلاحون Felloh Officers جمعية لمقاومة النفوذ الأجنبى فى مصر وأطلقوا عليها اسم « الحزب الوطنى » وهو الذى عرف بعد ذلك باسم « الحزب الوطنى الأول » لتمييزه عن « حزب مصطفى كامل » فيما بعد ، وعندما تمكن الاحتلال الأجنبى من مصر وسحق ثورة عرابى وسجن زعماءها أو نفاهم، بدا أن المقاومة الوطنية للتدخل الأجنبى فى مصر أوشكت على التوقف ، وكما هو الحال فى دول كثيرة ، فقد خمدت الحركة باعتقال زعمائها أو إلقائهم فى السجون ،[١٩] وبينما كانت الحركة الوطنية فى مصر ـ أثناء عصر عرابى ـ ذات طابع دينى ووطنى وعاطفى وتهدف إلى إثارة الفلاحين المظلومين المضطهدين للمقاومة والكفاح ، كانت الحركة الوطنية المصرية ـ فى بداية القرن العشرين ـ حركة فكرية يقودها سياسيون مفكرون ينتمون إلى أعيان الريف والمدن الصغيرة ، وقد تأثر معظمهم بالحياة الأوروبية والحضارة الغربية ، وبدا ذلك مجرد تحول من الإثارة الدينية إلى العمل السياسى المنظم ،[٢٠] وقد تركزت المشاعر العدائية ضد الاحتلال أثناء السنوات الأولى للقرن العشرين ، وتمثلت فى انتقاد سياسات بريطانيا العظمى تجاه مصر ، وتفاعل الشعور الدينى مع الطموحات الاقتصادية الوطنية لدى المثقفين المصريين ليدعم الحملة المعادية لبريطانيا[٢١] .

وكان أروع إسهام لمصطفى كامل فى الحركة الوطنية ، هو إصراره ـ منذ أيامه الأولى كخطيب ومدافع عن قضية مصر أمام أوروبا والعالم المتحضرـ على الضرورة الأساسية للوحدة بين جميع من يسمون أنفسهم مصريين ، واتبع أحمد لطفى السيد الخطوات نفسها طوال حياته سواء الأكاديمية أو السياسية الطويلة والمتنوعة ، وبدت الأمة المصرية ـ كما برزت من خطب مصطفى كامل ـ قوية ومؤثّرة وتتشابه أحاديث أحمد لطفى السيد مع اتجاهات مصطفى كامل ، على الرغم من

---

(١٨) لمزيد من الدراسة انظر كتاب محمد رشيد رضا (الخلافة والإمامة العظمى) القاهرة ، ١٩٢٣ .
(19) **I.M. Landau, Parliaments and Parties in Egypt,** Tel Aviv, 1953, p. 104
(20) **Ibid,** p. 135.
(21) **Ibid,** p. 136

أنها كانت فى كثير من وجوهها تنزع تجاه التطرف والصرامة التى كان لطفى السيد يتفاداها أو يدنو منها بحذر ، [٢٢] ففى أثناء فترة الخلافات الداخلية ذات الطابع الطائفى والتى نتجت عن اغتيال بطرس غالى باشا ، كتب لطفى السيد : إن وقت ظهور الأخوة قد حان ، ويبقى على الأغلبية المسلمة أن تمد يد الإخلاص والتضامن لإخوتهم لخدمة أرض أجدادهم المشتركة ، [٢٣] كما كان لطفى السيد تعبيرا للفكر الليبرالى فى مصر الحديثة وتجسيدًا للروح العلمية فى الحياة السياسية .

وقد ظهر إلى الوجود ـ قبل عام ١٩٠٧ ـ عدد صغير من الجماعات السياسية ، ولكن فى الربع الأخير من تلك السنة ، ظهرت ثلاثة أحزاب رئيسية قدر لها السيطرة على الحياة السياسية أثناء تلك الفترة التى امتدت إلى وقت نشوب الحرب العالمية الأولى ، وكانت تلك الأحزاب الثلاثة هى : حزب الأمة ، وحزب الإصلاح الدستورى ، والحزب الوطنى . ومع ذلك فإنه لم يكن من الممكن لتلك الجماعات السياسية أن تقوم ما لم يكن هناك بالفعل قدر كبير من الأفكار السياسية السائدة . ولقد تجمع عدد من المتأثرين بفكر الإمام المستنير محمد عبده وأصدروا العدد الأول من (الجريدة) فى ٩ مارس ١٩٠٧ ، ولم يكن على الصحيفة الجديدة أن تنتظر طويلا قبل أن تنهال عليها الانتقادات القاسية ، فقد اتهم رئيس تحريرها (لطفى السيد) بأنه متمرد وثائر ضد السلطان ، كما وجهت التهم إليه وإلى رفاقه بأنهم مدافعون عن السياسة البريطانية ، [٢٤] وكان هذا ادعاء تردد كثيرًا ضد جماعة محمد عبده لأن معظمهم كان يعمل فى الإدارة البريطانية ، ومع ذلك فقد اشتهرت (الجريدة) بسرعة لاعتدالها ورصانتها ، وفى غضون عدة أشهر قرر ـ الذين أسسوها ـ تشكيل حزب سياسى تكون (الجريدة) لسان حاله ، والناطقة باسمه ، وألقى حسن باشا عبد الرازق ، نائب رئيس الجمعية التأسيسية للحزب ، خطابًا حدد فيه سياسته ، إذا أعلن أن الهدف الرئيسى للحزب هو تكوين شخصية مصرية ، وبلورة خصائص سياسية مميزة لها ، وكان الحزب يعتقد أن أى تقدم يتم إحرازه ، أو أى درجة من الاستقلال يتم تحقيقها ، من الممكن ألا تكون ذات قيمة دائمة ما لم يتم إقامتها على أساس الشعور بالوحدة والتضامن ، وهما أمران كانت

---

(٢٢) انظر على سبيل المثال على كامل ، **مصطفى كامل باشا فى أربعة وثلاثين ربيعا** ، القاهرة ـ ١٩٠٨ .
وعبد الرحمن الرافعى ، **مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية** ، القاهرة ـ ١٩٣٩ .
(٢٣) **الجريدة** ـ ٦ مايو ـ ١٩١١ .

(24) J.M. Ahmed, op. cit, p.69.

وصبحى وحيده ـ مرجع سابق ، ص ـ ٢٤٥ .

مصر فى حاجة ملحة إليها ، وقد تكوّن الحزب من أفراد ينتمون إلى عائلات لها جذور عميقة فى تربة مصر ، فكانت لهم مصالح واهتمامات حقيقية فى مستقبل البلاد ، وكان الحزب يركز اهتماماته بصفة خاصة على مشكلات الريف ، وينبه إلى مخاطر افتقاد الأمن فى القرى ، وأعلن قادة الحزب أنهم سوف يحاولون إصلاح جهاز العدالة ، كما أن حاجات سكان الريف قد تجاوزت نظام الرى السائد ، مما يجعل تنفيذ مشروعات جديدة وكبيرة أمرًا ضروريًا ، إلى جانب أهمية التوسع فى التعليم ، كما يتعين أيضًا على المدارس العليا أن تعد مزيدًا من الرجال القادرين على تولى مهام الخدمة المدنية ، وكانت آخر نقطة فى برنامج الحزب ـ والتى أصبحت أهم النقاط فيما بعد ـ هى : توسيع نطاق سلطات المجالس المحلية ، والجمعية التشريعية ، تمهيدًا لدعم الإدارة الوطنية ، ولم تبد هذه الأهداف بالنسبة للوطنيين عمومًا مختلفة كثيرًا عن السياسة المعلنة لبريطانيا[٢٥] ، إذ كانت تحتوى على جميع عناصر الإجراءات التدريجية ، وبدا لهم أنها تعنى أن حزب الأمة كان يثق فى بريطانيا ، وأنه سوف يتعاون معها فى تهيئة الدولة المصرية لنيل الاستقلال ، كما لفت نظر عدد من الوطنين إلى العلاقات الشخصية الوثيقة التى كانت تربط ما بين بعض أعضاء الحزب ، وعدد من كبار المسئولين البريطانيين ، فى وقت كانت فيه العلاقات بين البلدين ـ بصفة عامة ـ أكثر توترا من أى وقت مضى[٢٦] ، كما أن الخديوى نظر أيضا إلى مولد الحزب بعين الريبة والشك ، فقد كان يمثل ـ فى نظره ـ تحالفا بين مجموعة من المثقفين وعلية القوم بالأقاليم ، كما أن عددًا كبيرًا من الذين كان لهم دور فى تكوينه ، كانوا ينتمون إلى عائلات مصرية لعبت دورًا فى دعم حركة عرابى منذ جيل مضى .

وكانوا معارضين ـ من حيث المبدأ ـ لا ستمرار دور للخديوى ، تمامًا مثلما كانوا معارضين لا نعدام أى نوع من الرقابة على سلطة البريطانيين ، وكانوا يرغبون فى أن يلعبوا دور « القوة الثالثة » لمراقبة القوتين الأخريين[٢٧] . وقد جذب اعتدال الحزب عددًا من زعماء الأقباط ووجهائهم ، مثل فخرى بك عبد النور ، وسينوت بك حنا ، الذين أصبحوا بعد ذلك من زعامات حزب الوفد المصرى[٢٨] .

---

(25) J.M. Ahmed, op. cit, p.70

(٢٦) عباس العقاد « قصة الأحزاب » ـ أخبار اليوم ـ القاهرة . ٦ نوفمبر ١٩٤٦

(٢٧) حسين فوزى النجار ـ أحمد لطفى السيد ـ القاهرة ـ ١٩٧٥ ـ ص ـ ٢٠٠

(28) J.M. Ahmed, op. cit, p 71 .

... وقد ظهر الحزب الوطنى إلى الوجود ـ رسميًا ـ بعد إنشاء حزب الأمة بوقت قصير ، إلاّ أن الحزب كان موجودًا بالفعل ، طوال عدة سنوات متمثلا فى مؤيدى جهود مصطفى كامل ، فقد كان الزعيم الوطنى الشاب ، لا يؤمن بإنشاء حزب بصورة رسمية ، لأنه كان يعتقد أن إنشاء الأحزاب يؤدى إلى تقسيم وتفتيت الأمة ، إلا أنه ما أن تم إنشاء حزب الأمة حتى كتب إلى صديقه ورفيقه ـ محمد فريد ـ يبلغه بأن الحزب الوطنى ، الذى تحمل العبء الرئيسى للكفاح ضد الاحتلال طوال ثلاثة عشر عامًا ، يتعين إنشاؤه رسميًا ، كما انتقد حزب الأمة لسياسته القائمة على الفلسفة التدريجية ، وتم عقد اجتماع كبير فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ ، بالإسكندرية ، وألقى مصطفى كامل أطول خطبه ، وأكثرها تأثيرًا ، فى جمهور يزيد على ستة آلاف شخص ، تكونوا أساسًا من سكان المدينة خصوصًا الطلاب ، إلى جانب عدد قليل من علية القوم الذين جذبتهم إليه حماسته وجديته ، ويحدد الخطاب ـ فى نواح كثيرة ـ مرحلة هامة فى تطور المفاهيم والأهداف السياسية لمصطفى كامل ، ولم يكن البرنامج الذى دافع عنه يختلف كثيرًا عن برنامج حزب الأمة فى المبادئ الأساسية ، لكنه اعترف ـ ربما للمرة الأولى ـ بأن مصر يمكنها أن تتطلع لا إلى تركيا ولا إلى فرنسا من أجل خلاصها ، بل إلى جهودها الذاتية وحدها ، وفى ديسمبر من العام نفسه ، تبنت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى برنامجًا يدعو إلى ربط الشعب بإنجازات الحكومة ، والتأكيد على أن الروابط والصلات بين المسلمين والأقباط يتعين تقويتها ودعمها[٢٩] .

... أما الحزب الثالث وهو حزب « الإصلاح الدستورى » فقد كان مثل الحزب الوطنى ، يدور محوره حول رجل واحد هو الشيخ على يوسف ، وقد مارس على يوسف أنشطة مختلفة فى حياته ، لكن أهمها كان رئاسته لتحرير صحيفة « المؤيد » طوال ثلاثة وعشرين عامًا ، ابتداء من أول صدور لها فى عام ١٨٨٩ حتى اعتزاله المجال السياسى والصحفى سنة ١٩١٢ . وقد ظل طوال حياته المهنية والحزبية ، كرئيس تحرير وكشخصية عامة ، وفيًا ومخلصًا للخديوى ، وحين اختلف مصطفى كامل والخديوى ، وانقطعت العلاقات بينهما بعد توقيع الاتفاقية الإنجليزية ـ الفرنسية عام ١٩٠٤ ، اقترب الخديوى أكثر من على يوسف ، الذى لم تكن عواطفه الإسلامية مؤيده للأتراك ، لكنه ـمع ذلكـ بدا أنه يخدم أهداف الخديوى ، وعندما تكون حزب الأمة ،

---

(29) Ibid, p.77.

وانطلق مصطفى كامل للعمل من أجل إنشاء حزبه السياسى ، صاغ على يوسف ومن خلفه الخديوى وبمساعدة عدد من الوجهاء وعلية القوم وكبار المسئولين ، برنامج حزبه وكان أول هدف معلن له هو تأييد ودعم السلطات الخديوية فى نطاق الحدود والقيود التى أرستها الفرمانات التى أجازها السلطان ، وإجبار بريطانيا على الوفاء بوعودها الخاصة بالجلاء ، كما أعلن الحزب أيضا أنه يناضل من أجل إنشاء هيئة نيابية مصرية لتضع التشريعات المتصلة بجميع المسائل التى تخص المصالح المصرية ، ومن أجل تعليم مجانى شامل ، مع جعل اللغة العربية هى لغة التدريس ، ومن أجل إحلال مصريين محل الموظفين الأجانب ، ومن أجل توحيد النظام القضائى ، كما أعلن البرنامج فى مقدمته ، أنه يتعين الفصل بين الدين والسياسة فى كل الأنشطة الحزبية . وفى خطابه فى الاجتماع العام الأول للحزب ، أعلن على يوسف أن حزبه يتفق مع مصطفى كامل فى ضرورة تحقيق الجلاء ، لكنه يختلف معه فى الوسائل التى يتعين استخدامها لذلك ، إذ أن الإقناع وسيلة أكثر فعالية من القوة .[٣٠]

.. وبعد وفاة مصطفى كامل سنة ١٩٠٨ ، فقدت الحركة الوطنية المصرية حيويتها ، كما خمد الحماس الوطنى ، وكانت الأعوام العشرة التى أعقبت وفاة مصطفى كامل حتى عام ١٩١٨ بمثابة مرحلة انتظار وترقب ، وهى أيضًا سنوات العلاقات الحساسة بين المسلمين والأقباط[٣١] ، ويمكن اعتبار تلك الأعوام بمثابة الفترة التحضيرية لثورة ١٩١٩ ، وهى ذاتها الأعوام العشرة التى مهدت الطريق لقيام الوفد كحزب ، والذى توجد أكثر من قصة واحدة تتعلق بمولده ، ونشأته ، إحداها مصدرها الأمير عمر طوسون الذى يزعم أنه هو الذى فكر فى فكرة إنشاء الوفد فى الأسابيع الأولى من عام ١٩١٨[٣٢] ، وفى مذكراته ، يورد سعد زغلول نفسه ، أن فكرة الوفد بدرت فى ذهنه فى نفس الوقت الذى بدرت فيها فى ذهن آخرين ، لكنه اتخذ الخطوة العملية ، بدعوة زملائه للاشتراك فيه[٣٣] .

وفكرة مما ثلة بدرت فى ذهن رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ــ حسين رشدى باشا ــ الذى كان

---

(30) Ibid, p.81.
(31) See., Seikaly, op. cit., p p. 226 - 230.

(٣٢) محمد زايد ــ من عرابى إلى عبد الناصر ــ الحركة الوطنية الحديثة بيروت ــ ١٩٧٣ ــ ص ــ ٩٧ .
(٣٣) انظر . عبد الخالق لاشين ــ «سعد زغلول» (دراسة حول زغلول حتى عام ١٩١٤) ــ مع ملحق عن مذكراته ــ القاهرة ــ ١٩٧١ .

يتهيأ لزيارة لندن على رأس وفد مصرى لمناقشة المطالب الوطنية مع البريطانيين[٣٤] ، وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، توجه سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى إلى مقر المندوب السامى حيث قابلوا سير ريجينالد وينجات ، للمطالبة باستقلال مصر ، ويعتبر ذلك الاجتماع البداية التاريخية لقيام حزب الوفد ، وقد تركزت مطالبهم ــ فى ذلك اللقاء ــ على أساس الطبيعة المؤقتة للحماية البريطانية فى مصر ، وقال سعد زغلول لوينجات: إن « انجلترا أقوى الدول العظمى ، وأكثرها ليبرالية ، وباسم مبادئ الحرية التى ترشدها وتهديها ، نطالب بأن نصبح . أصدقاءها » وقد عمل المندوب السامى البريطانى ــ بحذر ــ لكسب الوقت ، لكنه أوصى وزارة الخارجية ببدء المحادثات ، وبالسماح بوفد يعرض قضيته فى مؤتمر سلام كان على وشك أن يعقد فى باريس ، وذلك كوسيلة لاستكشاف عدد من المشكلات السياسية ، وأجابت لندن ــ بعنف وحدة ــ وقررت اتخاذ « موقف حازم » ، واحتج سعد زغلول ، ونظم عدة إجتماعات ، كما بعث ببرقية إلى مؤتمر باريس ، وفى ٨ مارس ١٩١٩ نفى رئيس الوفد وثلاثة من أنصاره وهم ، محمد محمود ، وإسماعيل صدقى ، وحمد الباسل ، إلى جزيرة مالطة ، ولكن أدركت انجلترا أن الأمة المصرية الحديثة قد ولدت بالفعل[٣٥] .

وفى صباح ٩ مارس اندلعت الاضرابات والمظاهرات وأعمال التخريب فى جميع أنحاء البلاد من الأقصر إلى الإسكندرية ، وكانت القوة والجاذبية الرئيسية للوفد ، تكمن فى شخصية سعد زغلول ، الزعيم الشعبى الذى نشأ فى الريف ، وهو ابن فلاح مصرى من الوجه البحرى ، حفظ القرآن وتشرب الثقافة التقليدية فى الأزهر قبل أن يتعلم الفرنسية وهو فى الأربعين من عمره وقد اشترك فى الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ ، بينما كان قاضيًا شابًا جنبًا إلى جنب مع أستاذه محمد عبده ، فبالإضافة إلى رجل مثل محمد محمود ــ المثقف المصرى خريج أكسفورد ــ والذى كانت ثروة أسرته ومكانة والده مرموقة فى صعيد مصر ، كان هناك رجل آخر هو أحمد لطفى السيد ، أحد مريدى الإمام محمد عبده ، وواصف غالى ، سليل عائلة قبطية معروفة ، ومصطفى النحاس ، وحافظ عفيفى ــ اللذان يمثلان شباب الحزب الوطنى من المتحمسين لمصطفى كامل ، لقد كان هؤلاء وآخرون يمثلون سويا الجيل الجديد من قيادات الحركة الوطنية وساسة الأحزاب ، أما سعد

---

(٣٤) محمود زايد مرجع سابق ــ ص ــ ٩٩

(35) I & S. Lacouture, op. cit., pp. 86 -87.

زغلول وهو النتاج الحقيقى لسنوات المخاض الفكرى والتمرس السياسى فلم يلبث ـ بعد انتخابه لزعامة الوفد ـ أن بدأ يجمع ما بين أسلوب مصطفى كامل ، الوطنى المتصلب ، وأفكار الإمام محمد عبده ، الداعية المصلح ونصير الحريات ، وقد اجتاز الوفد بزعامة سعد زغلول كل المصاعب والتحديات ، وقد عانى زغلول من السجن والنفى ، لكنه أصبح فى النهاية زعيم الوفد بلا منازع ، وقد أعطته الجماهير تأييدًا كاسحًا وحماسًا قويًا ، وبعد ثلاث سنوات فقط من اختياره لزعامة الحزب ، أصبح قويًا بصورة كافية مكنته من طرد عدد من زملائه الأول الذين أدت طبيعتهم الشخصية وخلفيتهم الفكرية وروابطهم العائلية إلى ابتعادهم عن الاتصال بالجماهير أو التلاحم معها ، فطرد أحمد لطفى السيد ، المنظر واسع العلم والمعرفة ، ومحمد محمود ، المصلح المتحفظ إلى حد التزمت ، وعدلى يكن ، الأستقراطى التركى المصرى ، وغيرهم لأنهم كانوا يشكلون أغلبية فى اللجنة التنفيذية للحزب ، فقد كان على سعد زغلول أن يعلن سخطه عليهم كمبرر لسقوطهم فى أعين الجماهير ، إلاّ أن ما فقده بخروجهم كسبه فى الأعضاء الجدد ، ومنهم مكرم عبيد ـ المحامى الشاب الذى صعد ـ فيما بعد إلى منصب سكرتير الحزب الذى يتطلع إليه الكثيرون ، وهو المنصب الذى صاغ مستقبله طوال عقدين من الزمان تقريبًا . ويرجع أصله ـ مثل مصطفى النحاس الذى تولى زعامة الحزب بعد سعد زغلول ـ إلى أسرة ريفية من الطبقة المتوسطة[٣٦] ، ولقد اكتشف سعد زغلول ، الذى كان يؤمن باحترام الدستور وسيادة القانون ، أنه فى سعيه للسلطة ينبغى أن يخاطب الجماهير بأسلوب يثير حماسها[٣٧] .

ومثلمًا يتعين النظر إلى ثورة ١٩١٩ السياسية فى إطار نتائج الحرب العالمية الأولى ، كذلك فإن التغيرات الاجتماعية المصاحبة للثورة كانت تعكس التطورات الاقتصادية التى حدثت فى زمن الحرب ، فقد كشفت الحرب عن وجود ثغرات كبيرة فى الاقتصاد المصرى ، وأظهرت ما يعانى منه اقتصاد يعتمد أساسًا على تصدير محصول واحد هو القطن ، وعلى التمويل الأوروبى الضخم لتسويق هذا المحصول ، وكان بنك مصر هو أهم المؤسسات الاقتصادية الجديدة التى تم إنشاؤها

---

(36) J M. Ahmed, op. cit, p p. 114-115.

(37) E. Kedourie, **sa'ad Zaghloul and The British,** St Antony's papers, Number 11. **Middle Eastern Affairs,** Number Two. Edited by A. Houcani, London, 1961, p 156.

بعد الحرب العالمية الأولى ، ويرجع الفضل فى قيامه إلى طلعت حرب[٣٨] ، وبوصفه أحد الأعضاء المؤسسين فى (الجريدة) صحيفة حزب الأمة ، فقد أكد طلعت حرب على وجوب أن تتضمن الصحيفة مقالات تعالج الشئون الاقتصادية ، وكتب هو نفسه عديدًا من تلك المقالات طالب فى إحداها بالعمل على بناء قاعدة اقتصادية للاستقلال السياسى ، ومع أن البنك تم إنشاؤه برأس مال متواضع ، إلاّ أنه نال اهتمامًا كبيرًا من الصحافة المصرية ، واستخدم طلعت حرب بنك مصر كأداة للتطور الصناعى والبناء الاقتصادى ، وبدأ فى عام ١٩١٣ ، استثمار قدر من فائض أرباح البنك فى إنشاء الصناعات القومية ، وتوسع فى هذا البرنامج فى السنوات التى تلت ذلك[٣٩] ، وكان اتحاد الصناعات المصرية هو ثانى مؤسسة عكست اتجاهات جديدة فى مجال الاقتصاد ، وقد شكلت هذه المؤسسة ـ التى أنشئت فى ١٩٢٢ ـ القطاع الصناعى ذا الطابع العصرى الحديث بدلا من مجموعات الحرفيين والصناع اليدويين المحليين التى كانت ما تزال هى السائدة فى ذلك الوقت ، وكانت النقابة الزراعية المصرية العامة هى ثالث مؤسسة اقتصادية جديدة يتم إنشاؤها بعد الحرب ، وكانت تمثل مصالح كبار ملاك الأراضى فى مصر ، ورغبتهم فى إحراز سيطرة أكبر على تسويق القطن . وتعد تلك المؤسسات الاقتصادية الثلاث الجديدة من نتائج ثورة ١٩١٩ المصرية ، وعكست ـ مثلها مثل حركة سعد زغلول السياسية ـ اتجاهًا وطنيًا قويًا ، فكانت المطالبة بأن يكون البنك الجديد مصريًا صرفًا ، وبمساهمين مصريين فقط ، وبمجلس إدارة مصرى ، مقدمة لأن يتولى بنك مصر مهمة خلق دعامات الاستقلال السياسى لمصر ، كما سعى اتحاد الصناعات المصرية ـ على الرغم من أنه كان خاضعًا لتحكم وسيطرة ما يمكن تسميتهم Cosmopotitans of Egypt أيضًا إلى خلق اقتصاد مصرى أكثر تنوعًا بقطاع صناعى قوى ، وأثارت النقابة الزراعية المصرية العامة المشاعر ضد تحكم وسيطرة مجموعة صغيرة من التجار الأوروبيين فى تسويق القطن المصرى ، وكمنت تلك المطالب الوطنية الواضحة فى الخيال القوى الخصب، ولم يكن مؤيدو تلك المؤسسات الجديدة يحاولون خلق اقتصاد قومى مستقل

---

(٣٨) تخرج طلعت حرب من مدرسة الحقوق المصرية ، وبدأ حياته العملية كمترجم فى الدائرة السنية ، ومارس أنشطة عديدة فى المجالات الاقتصادية والسياسية ، ويعد بحق أب الاقتصاد القومى المصرى الحديث

(39) R.L. Thignor, **"The Egyptian Revolution of 1919: New Directions in the Egyptian Economy"** Middle Eastern Studies, Vol. 12, No. 3, London, October, 1976, p. 58.

تمامًا ، بل كان هناك نوع من الادراك الواعى للحاجة إلى الاعتماد على قدر معين من المعونة الفنية ورءوس الأموال الأجنبية ، وسعى الحس الوطنى فى الوقت نفسه إلى مقاومة اتجاهات كرومر الذى كان ينظر على ضوئها إلى مصر كدولة زراعية فقط ، تصدر القطن لتصنيعه خارجها ، وقد هيأ التطور الصناعى ، ونظام التعريفة الجمركية المعدلة حماية للصناعات الوليدة ، وإنهاء الاعتماد على زراعة محصول واحد ، كما كان قيام تلك المؤسسات الجديدة بداية ازدهار للبورجوازية المصرية [٤٠] ، وقد أدت تلك المؤسسات الجديدة إلى انتعاش عدد من عائلات القرن التاسع عشر فى مصر التى كانت محظوظة بدرجة تكفى لأن تصبح من ملاك الأراضى الكبار ، نتيجة للتغيرات التى حدثت فى قوانين الأرض وتوزيع الملكيات والضياع الخاصة ، التى وزعها محمد على وخلفاؤه ، ويمكن اعتبار مكرم عبيد ـ بوصفه واحدًا من إفرازات ثورة ١٩١٩ ـ واحدًا من تلك الشخصيات التى تحمست لإنشاء المؤسسات الجديدة للأقتصاد القومى المصرى وهو الذى كرر ـ فى مناسبات عدة ـ القول بأن التطور الاقتصادى المصرى سوف يؤدى إلى إحداث تطور سياسى واجتماعى للأمة المصرية .

... وقد انضم مكرم عبيد إلى وزارة العدل فى ١٩١٣ كسكرتير للجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ثم عمل بعد ذلك سكرتيرًا خاصًا لهيئة المستشارين القانونيين البريطانيين للوزارة ـ من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩١٨ ـ وقد حدث أن كتب مرة مذكرة اقترح فيها إنشاء نوع من التحالف بين مصر وبريطانيا ، وهو ما كان موضع اهتمام كبير فى ذلك الوقت [٤١] ، واستقال من منصب السكرتارية فى عام ١٩١٩ ، واعتبر خطاب استقالته المفتوح ـ الذى نشر فى الصحف ـ على نطاق واسع ، أحد المقالات الوطنية الرائعة ، وقيل إن خطاب الاستقالة لفت انتباه سعد زغلول إليه للمرة الأولى ، ثم عين مكرم عبيد كمدرس فى مدرسة الحقوق الملكية حيث كان يلقى محاضرات فى قانون العقود Law of Contracts، وكان محمد صلاح الدين ، وإبراهيم عبد الهادى ومحمد سليمان غنام ، من بين طلبته ، وهم الذين أصبحوا ـ فيما بعد ـ أعضاء قياديين فى حزب الوفد ، لكنهم كانوا فى ذلك الوقت مجرد أعضاء فى لجنة الطلبة التابعة للحزب ، وقد طرد عبيد من مدرسة الحقوق فى أغسطس ١٩٢١ ، لأنه كان قد اشترك فى مأدبة تكريم لسعد زغلول ، وفى خطاب عام

---

(٤٠) المرجع السابق ـ ص ـ ٦٤ .

(٤١) من سجلات (المباحث العامة المصرية) القاهرة ـ ١٩٦١ .

ألقاه فى سبتمبر ١٩٢١ ، أعلن صراحة أنه لن يحتفظ باسم « وليم » ، لأنه اسم أجنبى ، وأكد أنه يرغب من ذلك الوقت فصاعدًا ، فى أن يعرف باسم مكرم عبيد ، وكان قد كتب ـ قبل ذلك بعامين فى سنة ١٩١٩ ـ مذكرة عامة انتقد فيها سياسة سير والتربرونيات ـ المستشار البريطانى فى وزارة العدل ـ وقد لفتت تلك المذكرة أنظار عدد من الوطنيين إليه ، وقد شارك عبيد بحماس فى الترحيب بسعد زغلول سنة ١٩١٩ لدى عودته من منفاه فى مالطه ، وفى تلك المناسبة قدم ويصا واصف مكرم عبيد إلى سعد زغلول ، بصفته الرجل الذى كتب مذكرة ضد المستشار البريطانى فى وزارته ، إلاّ أنه حتى عام ١٩٢١ لم يكن هناك اتصال قوى مباشر بين سعد زغلول ومكرم عبيد[٤١] .

.. فإذا رجعنا إلى مسألة مشاركة الأقباط عمومًا فى الوفد ، فقد بدأت فى وقت مبكر عن ذلك ، عندما توجه سعد زغلول واثنان من زملائه لمقابلة المندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فبعد ذلك بعدة أيام ، عقدت مجموعة من علية القوم الأقباط اجتماعًا فى (نادى رمسيس) ، ناقشوا فيه حقيقة أنه لم يكن هناك بين الزعماء الثلاثة قبطى واحد ، وكان من الحاضرين فخرى عبد النور، وويصا واصف، وتوفيق اندراوس وقرروا مقابلة سعد زغلول وإثارة مسألة خلو الوفد من عناصر قبطية ، وفى اللقاء طلب منهم سعد اختيار واحد ليمثلهم فى المرحلة الجديدة من الحركة الوطنية . فرشحوا ثلاثة أسماء : واصف بطرس غالى ، وسينوت حنا ، وجورج خيّاط . وأدى الثلاثة القسم أمام سعد زغلول ، وفى حضور حمد الباسل ـ الوجيه البدوى من الفيوم ـ الذى كان قد نفى مع سعد زغلول إلى مالطة وقد استفسر خياط بصورة مباشرة عن الدور القبطى فى الحركة السياسية والوطنية ، فأجابه سعد زغلول قائلا له : « إن الأقباط مثل المسلمين لهم نفس الحقوق ، وعليهم نفس الواجبات ، فالمصريون جميعًا سواء[٤٣] » .

وقد أصبح الأقباط وثيقى الصلة بسعد زغلول ، وأظهروا دوما ولاءهم وإخلاصهم لزعامته ، وعندما واجه الانشقاق الأول فى الحزب فى يونيو ١٩٢١ ، ظل معظمهم إلى جانبه مؤيدين خطه الوطنى المتشدد من أجل الاستقلال الكامل ، وقد التف حول سعد زغلول أثناء خلافه مع عدلى

---

(٤٢) من مقابلة مع السيد/سعد فخرى عبد النور فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

(٤٣) طارق البشرى ـ مرجع سابق ـ الكاتب ـ العدد ١١٥ ـ القاهرة أكتوبر ١٩٧٠ .

يكن ، ثلاثة من الأقباط هم : واصف غالى وسينوت حنا وويصا واصف ، وكان مكرم عبيد بين الشباب الأقباط المحيطين بسعد زغلول ، وقد أعجب سعد زغلول بذكاء مكرم عبيد ، وثقافته وتأثيره القوى وسحر شخصيته لدى الجماهير، إلى جانب كفاءته كمتحدث وكاتب ممتاز باللغة الإنجليزية فى ذلك الوقت ، لذلك فقد قدر لمكرم عبيد أن يكون مبعوث سعد زغلول إلى لندن فى أكثر من مناسبة ليقدم الاحتجاجات ضد أنشطة المعتدلين فى الحركة الوطنية وذلك لأن مؤيدى سعد زغلول كانوا يعتبرون أنفسهم الممثل الحقيقى للأمة المصرية . وفى رسالته للاجيبشيان جورنال فى لندن ،كتب مكرم عبيد مخاطبًا محررها يقول (٤٤) :

« علاوة على ذلك ، فأنت تسألنى عما إذا كان أعضاء الوفد المصرى المعارضين يمثلون الأمة ، وإننى لأجيبك ـ مرة أخرى ـ بكل تأكيد ، إنه لا هم ولا حكومة عدلى يمكنهم بأية طريقة الادعاء بأنهم يمثلون الشعب ، بل إننى أقول أكثر من ذلك إنهم وحكومة عدلى هم المسئولون فقط عن إقناع الشعب البريطانى والأوروبى بأنه يوجد شقاق فى صفوفنا ، ومع ذلك ، فإن مهمتى الأساسية هى أن أثبت لهم ـ بعيدا عن أى ظلال من الشكوك ـ بأن الأمة المصرية متحدة ، وستظل كذلك فى دعم هدفها الوطنى وزعيمها المختار ، والمواطن الإنجليزى يحكم على الرجال بجوهر آرائهم وليس بتعبيرهم الظاهرى ، ولا يمكنك أن تنكر حقيقة أن لورد ملنر ، والحكومة البريطانية وجزءا كبيرًا من الرأى العام البريطانى يدركون أن حكومة عدلى تمثل رأيا لا يتفق مع الإجماع العام للأمة المصرية بخلاف زغلول باشا، الذين يعتبرونه متطرفا.- وقد ذكر مستر بيرشيفال لاندون الذى أعلن فى مقال سابق فى الديلى تلجراف أن زغلول باشا لم يكن فى إمكانه التفاوض مع البريطانيين ، لأنه كان معارضًا لمشروع ملنر ، وهو أيضًا الذى يتحدث فى مقال آخر عن الأمل فى أن عدلى باشا بنزوعه إلى حل وسط معتدل سوف يتوصل مع الحكومة البريطانية إلى الهدف المشترك ، إنك تقول أن زغلول باشا كان يرغب فى التفاوض مع عدلى باشا ، حقًا لقد كان كذلك ، ولكن وفقًا لشروطه الخاصة ، وعندما رفضها عدلى باشا ، كان من الطبيعى أن يعارضه بكل ما أوتى من قوة إلى حد أنه كان لابد من اتخاذ إجراءات عسكرية قوية لحماية حكومة عدلى من غضب الشعب الذى يدعون الآن أنهم يمثلونه ، وعلى الرغم من هذه الحقائق ، فمازلت تثير مسألة رئاسة الوفد التى كانت حكومة عدلى ومؤيدوها ـ وما يزالون ـ يستغلونها بطريقة مزرية ، إن

(44) **The Egyptian Journal, London, September 8, 1921**

المسألة واضحة برمتها ، ولم أقابل مواطنًا إنجليزيًا واحدًا لا يتفق مع معظم الشعب المصرى فى هذه النقطة . وأخيرًا ، أنت تسألنى عن السبب الذى من أجله يطالب زغلول باشا الآن بإلغاء الأحكام العرفية ، بينما كان عدلى باشا يتفاوض ـ دون أن يضغط ـ لإلغائها ، كما حدث فى مفاوضاته مع ملنر ، وإننى فى الواقع عاجز عن فهمك ، إن زغلول باشا اشترط إلغاء الأحكام العرفية قبل مغادرته باريس ، وفى مصر ـ قبل أن تثور الخلافات والنزاعات الحالية بينه وبين عدلى باشا بوقت طويل ـ وعندما طلب منه التعاون فى المفاوضات الرسمية ، وافق على ذلك ، مشترطًا بالنسبه له ولعدلى باشا على حد سواء ، بألا تجرى أية مفاوضات رسمية قبل إلغاء الأحكام العرفية ، وهو الإلغاء الذى سيثبت حسن نيه الحكومة البريطانية » .

وكان مكرم عبيد ـ فى ذلك المقال ـ يشدد على تمثيل سعد زغلول الحقيقى والصادق للأمة المصرية ، مؤكدا أن عدلى باشا ـ رئيس الوزراء ، يجب ألا يوافق على بدء المفاوضات الرسمية طالما أن الأحكام العرفية كانت ما تزال قائمة وسارية المفعول ، وقد أبدى عبيد حيوية ونشاطًا بالغين أثناء مهمته فى لندن ، وكتب مقالات عديدة فى الصحف ، وعقد لقاءات صحفية مع كثير من الصحفيين البريطانيين ، وقد عقد ـ على سبيل المثال ـ فى يوم واحد لقاءين أحدهما لصحيفة لندن أيفننج نيوز ، والآخر للمانشستر جارديان ، ونشرت صحيفة الأيفننج نيوز المقابلة تحت عنوان « البروفسور المصرى يطالب باستقلال تام » ، بينما نشرت المانشستر جارديان المقابلة معها تحت عنوان « المفاوضات البريطانية ـ المصرية ، رسول الاستقلال الحقيقى ... لا لمشروع ملنر[٤٥] » . وكتبت المانشستر جارديان تقول :

« إن مهمة البروفسور مكرم عبيد هى مخاطبة الرأى العام هنا بالأسباب التى دفعت أتباع زغلول إلى اتخاذ موقف المعارضة من وفد عدلى الذى يقوم حاليًا بالتفاوض من أجل معاهدة مع الحكومة البريطانية ، واعتبار أن أية معاهدة يتم توقيعها بهذه الصورة لن تلقى الموافقة فى مصر بصفتها حلاً مقبولا[٤٦] »

وفى ٩ أغسطس ١٩٢١ ، ألقى عبيد خطابًا مطولاً ـ كضيف على اللجنة البرلمانية المصرية ـ فى

---

(٤٥) مشروع تقدمت به الحكومة البريطانية كبديل للاستقلال الكامل لمصر . وقد رفض المشروع سعد زغلول ورفاقه وأغلب قيادات الحركة الوطنية .

(46) **The Manchester Guardian,** August 4,1921.

مأدبة أقيمت فى مجلس العموم أثار فيه عدة نقاط ، مثل : حرية الكلام فى مصر ، والمهزلة الديمقراطية ، وعلل أسباب عدم نفته هو وزملاؤه فى المفاوضات الرسمية[٤٧] وأوجز فى خطابه الخلافات بين زغلول وعدلى قائلا :

«إن زغلول يعبر عن المثل الوطنية ، وهو المندوب المعترف به للأمة المصرية ، بينا عدلى هو ممثل الحكومة فقط ، وبذلك يكون فى الحقيقة رجل بريطانيا» ، وواصل عبيد خطابه بتقديم تصور للعلاقات الإنجليزية ـ المصرية الجيدة ، وكان يعتقد أن الصداقة من الممكن أن تقوم وتتدعم إذا ما تحقق لمصر استقلالها ، فهو يقول :

« إنكم ـ أيها الإنجليز ـ بمساندتكم للقضية المصرية لا تقفون فقط عند حد الوفاء بوعود بلدكم الحر ولكن أيضًا تخدمون مصالحه الحيوية » ، وتجدر هنا ملاحظة أن أى تقييم لخطاب عبيد لا يتعين إجراؤه بمعيار الحركة الوطنية وحدها لكن بمعيار مقدرة عبيد على التعامل مع العقلية السياسية البريطانية ، فقد كان كثير من السياسيين المصريين فى ذلك الوقت ينتمون إما إلى أصل تركى ، مثل عدلى يكن باشا ، أو ينحدرون من الريف المصرى مثل سعد زغلول باشا ، والنموذج الأول كان مشهورًا بقدرته على التعامل مع العقلية السياسية الغربية بسبب قدرتهم على التحدث بلغات أجنبية حيث تلقوا تعليمهم طبقًا للنظام الأوروبى والثقافة الغربية ، أما النموذج الثانى ، فقد بدأ تعليمه فى الغالب فى المدارس الحكومية المحلية أو فى المدارس الإبتدائية الدينية (الكتاتيب) ، لذلك كان معظمهم يفتقد خبرة الثقافات الأجنبية ، كما كان بعضهم عاجزًا عن التعامل مع العقلية الأجنبية ، أما عبيد فقد كان واحدًا من تلك القلة التى بدأت حياتها فى الريف المصرى ودرست فى كل من المدارس الوطنية والأجنبية إلى أن أصبح فريدًا فى نظرته الثقافية ، وأصبحت لديه القدرة على التعامل مع كل من الشئون المحلية والأجنبية ، وهذه الميزة هى واحدة من أكثر العوامل وضوحًا فى شخصية عبيد ، وأعنى بها ثنائية التأثير : داخليًا وخارجيًا .

وقد أصبح عبيد أكثر انخراطًا فى الحركة الوطنية بينا توثقت علاقاته بسعد زغلول ، وأصبح الناطق بلسانه إلى حد أنه كان معروفًا بأنه « ابن سعد البار » ، وفى أحد لقاءاته الصحفية حول مداولات عدلى ـ ملنر ، أعلن عبيد :

---

(47) M. Ebeid, **Versus the Milner Scheme, or The Zaghloul - Adly Issue,** London, 1921.

« أعتقد أن مشروع ملنر سوف يحظى بالقبول مع تحفظات معينة ، وإننا مع ذلك نعتزم بدء مقاطعة شبيهة بمقاطعة غاندى ضد بريطانيا دولة الاحتلال » ،

« فإذا كان عدلى باشا يرغب فى العمل بإخلاص وتفان من أجل البلاد ، فلا يوجد إلاّ وسيلة واحدة يمكنه بها البرهنة على إخلاصه للأمة ، ألا وهى العمل على التحالف مع زغلول باشا ، لقد فقدت الأمة كل الثقة فى عدلى ، إنه سبب الكارثة والمصيبة العظمى التى تتكبدها الأمة حاليًا[٤٨] » ، وفى مقال آخر فى الأجيشيان جورنال ، واجه عبيد مشكلة مع الصحافة البريطانية عندما نشرت :

« لقد ورد إلينا من أحد المراسلين الذى سمع السيد/ مكرم عبيد وهو يخاطب عددًا من الطلبة المصريين فى إحدى فنادق لندن الأسبوع الماضى قائلاً إن زغلول باشا كان قد أعطاه أموالاً للصحافة فى انجلترا » .

وقد كتب عبيد خطابًا إلى رئيس تحرير « الأجبشيان جورنال » قال فيه :

« سيدى ، يتعلين علىّ أن أطلب منك أن تنشر رأيى وأن تقوم بالتكذيب المطلق للبيان المنشور فى عددكم الأخير والذى ورد فيه أننى ذكرت أن لدى مالاً لأدفعه للصحفيين البريطانيين ... لقد ألقيت خطابى أمام حوالى ثمانين مصريًا ، وهؤلاء فى إمكانهم إثبات حقيقة أن ذلك البيان السخيف لا أساس لوجوده على الإطلاق » ...

مكرم عبيد

فندق « سيسيل » ستراند ، لندن

١٠ سبتمبر ، ١٩٢١[٤٩]

واستمر الحوار بين عبيد والصحافة تحت عنوان « من المبعوث الجديد لزغلول باشا إلى رئيس تحرير الأجبشيان جورنال :

« سيدى ، هل تسمحون لى بالرد بإيجاز على المقال المنشور فى عددكم بتاريخ ١١ أغسطس ، وعنوانه « المبعوث الجديد لزغلول باشا » ، وسوف أتغاضى ـ بعد إذنك ـ عن التلميحات

---

(48) F.O.371/7744, December 27. 1921. Allenby to Curson (من مراسلات الخارجية البريطانية)

(49) The Egyptian Journal September 15,1921

الشخصية نحوى ، وسخريتك من الشخصية الحسّاسة للبروفسور المصرى ، وأنك لمخطئ تماما ــ يا سيدى ــ فى إدراكك لمهمتى التى صورتها بأنها مثل « مناقشة الخلافات العائلية على مسمع من الناس » إننى موجود هنا لأطلع الشعب البريطانى بما لا ترغب أو تجرؤ حكومة عدلى على قوله ، وفيما يتعلق بادعاءاتك بأن أتباع زغلول لم يرفضوا مشروع ملنر ، أعتقد أنك تفسد الحقائق وتشوهها ، فالأمة لم توافق قط على مشروع ملنر ، كما هو فى الواقع ، بل وافقت عليه مثلما جرى تفسيره وشرحه لها بواسطة المبعوثين ، كما إنه كذلك لم تتم الموافقة عليه بدون تحفظات ، وأنت تعرف أفضل منى أنه إذا كان هناك مسئول عن تلك التفسيرات ، فإن ذلك المسئول لم يكن زغلول باشا الذى بعث ببرقيته الشهيرة من فيشى ، معلنًا أن « المشروع مرفوض من الوفد » لأنه خارج التفويض الممنوح له ، ولأنه لا يعطى لمصر استقلالها على الرغم من أنه يضمن للبلاد بعض المصالح والفوائد التى يمكن إدراكها ، أما سبب تقديمه إلى الأمة ، فقد كان من أجل تفادى حدوث خلافات وانشقاقات داخلية بين أعضاء الوفد ، وهى الخلافات التى بدأت فى الظهور بالفعل نظرًا لأنه حتى فى تلك المرحلة المبكرة ، كان المعارضون قد أظهروا تعاطفهم الواضح والصريح مع عدلى ، وأنهم كانوا ــ مثل عدلى باشا ــ يؤيدون مشروع ملنر » .

وقد علق رئيس تحرير الأجبشيان جورنال بقوله :

« إننا ننشر ــ بسرور ــ رد السيد/ مكرم ، ونشكره على إعطائه فرصة لقرائنا لدراسة وجهات النظر بصورة ملائمة ، إنه يتحدث عن أعضاء الوفد الرسمى المصرى (مؤيدى عدلى باشا) كأنهم أفراد « ليس لديهم تفويض من الأمة » . وماذا يعنى بـ « تفويض من الأمة ؟ » . فالتفويض الذى لدى عدلى باشا لا يختلف بأية صورة من الصور عن التفويض الذى لدى زغلول باشا ، وأقصد بذلك حصولها على وثائق الثقة من الهيئات النيابية ، كما أن كلا الجانبين لديه قدر من ذلك التفويض ، ويقدم السيد/ مكرم ، سببًا آخر لإقدامه على شجب الوفد الرسمى ، هو أن المفاوضات « يتم إجراؤها فى جو الإرهاب والاضطهاد ، وفى ظل الأحكام العرفية » ... وجو المفاوضات الحالية لا يختلف عن ذلك الجو الذى أجرى فيه سعد باشا مفاوضاته »[٥٠] .

.... ولقد عبّر سعد زغلول عن ثقته واعتزازه برؤيته لرفاقه الأقباط يحيطون به جنبًا إلى جنب مع إخوتهم الوطنيين المسلمين ، وإنه لأمر هام له مغزاه أن يكون فى إمكاننا أن نجد موقفًا مماثلا لذلك

---

(50) **The Egyptian Journal,** August 25, 1921.

عام ١٨٨٢ ـ فى حركة عرابى ـ وكذلك فى جهود مصطفى كامل فى الميدان نفسه ، وإنه لمن الواضح أن حركة سعد زغلول كانت حركة وطنية مصرية خالصة إلى حد بعيد ، مجردة من أية نزعة دينية ، بينما تضمنت حركة عرابى ، وجهود مصطفى كامل إيحاءات إسلامية واضحة ،[٥١] ولو تابعنا شخصية الحركة الوطنية المصرية لأدركنا أنه بينما كانت حركتا عرابى ومصطفى كامل لا تخلوان من مسح دينية ، فإن مسلك سعد زغلول ورفاقه كان وطنيًا مصريًا صرفًا ، ويقودنا ذلك إلى الخمسينات والستينات من هذا القرن ، لنتعرف على فكر جمال عبد الناصر وسياسته ، كما حددها فى كتابه « فلسفة الثورة » فى سنة ١٩٥٣ . وفيه اعتبر الدائرة الإسلامية كأحد المجالات الكبرى للسياسة الخارجية المصرية ، وعلى الرغم من حقيقة أنه لم يكن هناك أحد الأقباط بين « الضباط الأحرار » ، وأن عددًا من أعضاء التنظيم كانوا متأثرين بفكر وتنظيم جماعة الإخوان المسلمين ، مثل كمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرءوف وحسين الشافعى ، إلا أن المنطق العلمانى لعبد الناصر كان واضحًا وهو الذى واجه حركة الإخوان المسلمين مرتين الأولى عام ١٩٥٤ والثانية سنة ١٩٦٥[٥٢] ، وقد قاوم عبد الناصر ـ بشدة ـ كل عروض إنشاء حلف إسلامى وذلك من زاوية سياسية متقدمة ، إلا أن الدور القبطى فى الحياة السياسية فى عهد عبد الناصر كان محدودًا ، بسبب اختفاء الأحزاب السياسية وضعف المؤسسات الديمقراطية بوجه عام[٥٣] ، ولذلك فإن الدور النشط للأقباط ـ أثناء ثورة ١٩١٩ ـ يجسد ذروة تاريخهم الوطنى ، وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٢٢ ، وجهت السلطات البريطانية فى القاهرة إنذارًا إلى الشخصيات البارزة حول سعد زغلول ، تطلب منهم الإقامة فى الريف وإلا أقدمت على نفيهم من مصر ، ولقى الإنذار الرفض من سعد زغلول ومصطفى النحاس وفتح الله بركات ، وعاطف بركات وسينوت حنا ، ومكرم عبيد ، فتقرر نفيهم إلى جزر سيشل ، ويرى د . حسين مؤنس ـ الكاتب والمؤرخ المعروف ـ أن تأكيد مكرم عبيد على ضرورة رفض الإنذار هو الذى دفع زملاءه إلى اتخاذ القرار ، إذ كانوا يناقشون الأمر عند وصوله إلى اجتماعهم ، وهو الذى أصر بشدة على ضرورة رفضهم لذلك الإنذار[٥٤] .

---

(٥١) محمد زكى عبد القادر ، **محنة الدستور من تاريخ مصر** ، (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ـ ٤١ .

(52) For details, see R.P. Mitchell, **The Society of The Muslim Brothers**, Chapter V, Oxford, 1969.

(53) O.F. Meinardus, op. cit., Cairo, 1968, pp. 46 - 50; and **E. Wakin, Alonely Minority (The Modern Story of Egypt's Copts)** New York, 1963, p. 172.

(٥٤) د . حسين مؤنس ، «دور الأقباط فى ثورة ١٩١٩» ، **مقالات فى آخر ساعة القاهرة** ، ٢٣ مايو ١٩٧٥ .

ويذكر الأستاذ محمود سليمان غنام فى كتابه أن وصول مكرم عبيد إلى الإسكندرية من لندن فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ وخطبه المتتالية التى ألقاها فى محطات القطار أثناء طريقه إلى القاهرة والترحيب الحار به فى « محطة مصر » ، والهتافات المدوية ضد الاحتلال البريطانى ، التى تضمنت هتاف « يسقط اللنبى » ، بالإضافة إلى استعدادات الطلاب للاحتفال بنجاح مكرم عبيد فى مهمته بلندن وفشل مفاوضات (عدلى ـ كيرزن) كل هذه العوامل دفعت دار المندوب السامى إلى توجيه ذلك الإنذار للوطنيين المصريين(٥٥) ، ويصف أحمد شفيق باشا فى كتابه « حوليات مصر السياسية » الاضطرابات والمظاهرات فى القاهرة عند وصول مكرم عبيد ـ كمبعوث سعد زغلول من لندن ـ ويذكر أن جنديًا بريطانيا لقى مصرعه وجرح آخر(٥٦) ، وبصرف النظر عن السبب الحقيقى وراء قرار نفى الزعماء المصريين ، فقد كان لهذا القرار آثار هامة فى الحياة السياسية والمستقبل الوطنى لكل من المنفيين ، لأن مسألة نفيهم مع سعد زغلول كانت تعنى ـ ضمنًا ـ أنه قد تم إضفاء شرف الوطنية عليهم فى ظل ظروف بالغة الحماس ، وكما ذكرنا من قبل ، فقد كان ذلك ذا أهمية عظمى بالنسبة لمكرم عبيد كنقطة تحول حاسمة فى حياته السياسية ، تعنى انتقاله من مرحلة السياسى الحزبى إلى الثورى الوطنى .

... وقد تمثلت نتائج فترة المنفى بالنسبة لعبيد فى ثلاث نتائج رئيسية : أولها أنه أصبح وثيق الصلة ـ على المستوى الشخصى ـ بسعد زغلول ، وأكثر التصاقا وصداقة وألفة بالزملاء الآخرين ، خاصة مصطفى النحاس ، ويقال إن مكرم عبيد عندما عانى من مرض الملاريا فى منفاه بجزيرة سيشل ، طلبت سلطات المستشفى أن يرافقه أحد زملائه أثناء فترة العلاج ، فتطوع لذلك النحاس ، وظل معه فى المستشفى إلى أن شفى . وكان مما ورد فى تقرير السلطة البريطانية فى عدن :

« يشرفنى أن أبلغك أن وليم مكرم بك ، سمح له بدخول المستشفى البريطانى للعلاج من حمى فى ٣ فبراير ١٩٢٢ ، وتم صرفه من المستشفى فى ١٣ فبراير ١٩٢٢ ، بعد أن شفى تمامًا »(٥٧) ، وكانت

---

(٥٥) محمود سليمان غنام ، **«أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ »القاهرة ـ ١٩٦٩** ص ـ ٤١٠ .

(٥٦) أحمد شفيق ـ **حوليات مصر السياسية** ـ مجلد ٢ ـ القاهرة ، ١٩٢٧ ص ـ ٥٤٤ .

وأيضا :

F.O. 371/7741, January 2, 1922, Allenby to Curzon.

(57) F.O. 371/7734, May 3, 1922 —**(From Political Resident, Aden, to H.M. Secretary of State for Colonies, London)**

النتيجة الثانية ، هى أن فترة المنفى كانت فرصة أتيحت لمكرم عبيد لصقل لغته العربية ، مما مكنه من أن يصبح خطيبًا مفوهًا ممتازًا ، إذ كان يوجد بين زملائه ، عاطف بركات ، ابن أخت سعد زغلول ، الذى كان فيما مضى ناظرًا لمدرسة القضاء الشرعى ، وساعد عبيدا كثيرًا وطوال عامين تقريبًا على تأكيد فصاحته فى اللغة العربية ، حتى قدر له أن يصبح واحدًا من أشهر الخطباء فى تاريخ الحياة السياسية المصرية (٥٨) ، وآخر تلك النتائج ، هى أن فترة المنفى ، كانت بمثابة العنصر الأساسى الذى دعم فكر مكرم عبيد ورؤيته الوطنية ، كما أن فترة المنفى كان لها الفضل فى دعم وتعزيز العلاقة الوثيقة بين مكرم عبيد ومصطفى النحاس ، من بين مجموعة سعد زغلول والتى تحدد بها مستقبل الحياة السياسية المصرية فى فترة معينة خلال نشاطها المشترك فى الحزب والحكومة .

ولعله من أطرف الأحداث بنفى مكرم عبيد ذلك الالتماس الذى بعث به الأستاذ لويس فانوس – المحامى – إلى مدير « نيوكوليدج » بأكسفورد وخريجيها يطلب منهم استخدام مساعيهم الحميدة لإطلاق سراح مكرم عبيد باعتباره خريجًا سابقًا من تلك الكلية ، وتبدو أهمية ذلك الخطاب المؤرخ فى يناير ١٩٢٣ ، فى أنه يقدم تلخيصًا لجهود مكرم عبيد السياسية حتى ذلك الوقت ، ولقد جاء فيه :

« عزيزى مدير الكلية »

ألتمس أن ألفت نظركم ، ونظر الكلية ، إلى قضية وليم مكرم عبيد ، العضو البارز بين خريجى الكلية ، والذى تم نفيه فى ديسمبر الماضى بواسطة العسكرية البريطانية إلى جزر سيشيل ، فى المحيط الهندى ، حيث يقاسى الآن من صحة معتلة بسبب إصابته بالملاريا ، بعد أن تم حجزه فى عدن وهو فى طريقه إلى سيشيل فى أوائل هذا العام ، وإننى لأرجو – بإقدامى على الكتابة إليكم – تحقيق هدف مزدوج :

أولا : أن أشرح للكلية طبيعة الدور الذى لعبه مكرم منذ ١٩١٩ والذى أشعر بثقة أن الكلية سوف تراه دورًا مشرفًا ومخلصًا ومتوائمًا مع تقاليد « نيوكوليدج » .

وثانيا : أن أجند لصالحه الوزن المعروف للكلية ، فى محاولة للحصول على إطلاق سراحه وإعادته إلى وطنه لضمان العلاج الطبى الذى يحتاجه بصفة عاجلة ، وكى يستعيد أيضًا حريته

---

(٥٨) من مقابلة مع السيد سعد فخرى عبد النور فى ١٣ سبتمبر ١٩٧٤ .

الشخصية بصفته مواطنًا يحترم القانون ... وعندما أدت التطورات السياسية فى مصر ، فى ربيع ١٩١٩ ، إلى حدوث صدام بين الوطنيين المصريين والسلطات العسكرية البريطانية ، واكتشف مكرم عبيد أن واجباته كسكرتير للمستشار القضائى البريطانى (الذى كان عليه أن ينجز ـ فى ذلك الوقت ـ قدرًا كبيرًا من المهام للمندوب السامى البريطانى) تضعه فى موقف أخلاقى دقيق للغاية ، لكونه وطنيًا ، ولأنه كان قادرًا على الوصول إلى الوثائق السرية البريطانية بحكم وظيفته ، فأدرك بأنه لن يكون أمرًا مناسبًا أو عادلًا بالنسبة للبريطانيين ، فقد يجد نفسه فى موقف قد تصطدم فيه واجباته الوطنية كمصرى ، مع واجباته كسكرتير موثوق فيه لرئيسه البريطانى ، فأبلغ رئيسه على الفور بآرائه السياسية فى صراحة ووضوح ، وطلب منه إعفاءه من ذلك المنصب ، وأصبح مكرم ـ بعد ذلك ـ نصيرًا لزغلول باشا ، الزعيم الوطنى الشهير ، الذى أحرز لديه بعض النفوذ والذى أعتقد أنه قد وظف قدراته السياسية للتأثير فى البريطانيين ، وكان ذلك هو سبب إقدام سعد زغلول باشا على إرساله فى العام الماضى ، كمبعوث إلى بريطانيا لتحقيق إدراك أفضل للمطالب المصرية ، وشرح موقف زغلول من حل القضية المصرية ، وهو ما أنجزه مكرم بكفاءه فى عدة مقابلات صحفية فى صحف « إيفننج نيوز » و « مانشستر جارديان» و « الديلى نيوز » ... إلخ من أغسطس إلى ديسمبر ١٩٢١ ، وحدث ـ أثناء هذه الفترة ـ انقسام مشئوم فى صفوف الوطنيين ، فأيّد مكرم زغلول باشا ، بينما كنت أنا شخصيًا مؤيدًا لعدلى باشا ، إلى حد أننا لم نكن متفقين دائمًا فى سياستنا ، لفترة من الوقت ، على الرغم من أننا جميعًا كنا نسعى ، بطرق مختلفة ، وبكل ما فى طاقتنا من قوة لإيجاد إدراك أفضل للعلاقة بين بلدنا الذى ولدنا فيه ، وبلد ثقافتنا وصداقاتنا (يقصد بريطانيا) ، وقد غادر مكرم لندن فى منتصف ديسمبر ١٩٢١ ، ووصل إلى مصر فى العشرين منه ليجد فى استقباله والترحيب به آلاف المواطنين ، ولعل ذلك الاستقبال ـ مقرونًا بنشاطه السابق فى الصحافة البريطانية كنصير لزغلول ـ قد جعله موضع اهتمام خاص من السلطات العسكرية البريطانية التى كانت فى ذلك الوقت تعتزم القيام ببعض إجراءات القمع والقهر ضد زغلول ، لكى تمكن « الحزب » العدلى ، من التكاتف مع ثروت باشا ـ رئيس الوزراء الجديد ، والاحتشاد لدعمه ، ونتيجة لذلك ، وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ ، أى بعد يومين من وصوله إلى مصر ، صدرت الأوامر إليه ، وإلى عدد من أبرز أنصار زغلول ، بل وزغلول باشا نفسه أن يمتنعوا عن ممارسة أى نشاط سياسى ، واستسلم بعض أولئك الأنصار والأعوان واعتزلوا السياسة ولكن زغلول نفسه ومعه مكرم عبيد وأربعة آخرين من أعضاء لجنته رفضوا ذلك مطالبين بحرية ممارسة حقهم كمواطنين مصريين فى إطار القانون ، لذلك أقدمت السلطات

العسكرية البريطانية التى كانت تتصرف فى ظل الأحكام العرفية ، **وليس وفقا لأى قانون مدنى مقبول** ، على إلقاء القبض عليهم ، وترحيلهم أولا ، إلى عدن ، حيث أصيب مكرم بالملاريا ، ثم إلى سيشل ، حيث يعانى الآن من آثار تلك الحمى والتى تشكل خطرا كبيرا على حياته ، ولم يتم أبدًا الادعاء بارتكاب أية جريمة أو إساءة للقانون من جانب مكرم أو زغلول وأعوانه باستثناء عصيانهما لأوامر القائد الأعلى للقوات البريطانية ، بالانسحاب من الحلبة السياسية ، وهى أوامر مشكوك فى شرعيتها تماما ، وتعتبرها جهات عديدة أوامر استبدادية وغير صائبة ، ومكرم ـ الذى يتعرض حاليا لمعاناة رهيبة ـ لم يفعل أكثر من خدمة وطنه وهو ما شعر أنه واجبه بصفته رجلا تربى وتثقف فى ظل الأفكار البريطانية الداعية إلى الالتزام بالقانون وضمان حقوق المواطن ، فقد احتج على ما اعتبره أوامر مستبدة من جانب الأوتوقراطية العسكرية ذات السلطة الأعلى فى مصر فى ذلك الوقت ، ورفض إطاعتها والإذعان لها ، وقد يهمك أن أشير إلى أن البرنامج الدقيق الذى كان زغلول ومكرم ، وما يزالان يدافعان عنه ، منذ مدة طويلة بوصفه البرنامج الوحيد القابل لتحقيق التسوية المرضية المرغوب فيها ويسعى لورد اللنبى حاليا ـ بإلحاح ـ ومنذ نفيهم ، للمطالبة لدى حكومة صاحبة الجلالة ، بأخذه باهتمام إذ أنها الصيغة الوحيدة المقبولة من الوطنيين ، لأنها تجسد عناصر الحل المشرف الوحيد الممكن ، مما يدل على أن مكرم كان ذا أثر فعّال فى إيجاد وإقرار موقف أفضل كنا ، وما زلنا ، نعمل من أجله بطرق مختلفة ، والسياسة الحالية لحكومة صاحبة الجلالة ليست ـ فى الواقع ـ شيئًا آخر مغايرًا لبرنامج زغلول الخاص، من الناحية النظرية على الأقل لذلك فإن هذا البرنامج ، من الناحية العملية ، ما يزال محل معالجة غير كاملة وذلك بعد أن تم ائتمان خصوم زغلول ـ الباشوات الأتراك والمصريين ـ الذين يمثلهم ثروت باشا رئيس الوزراء الحالى ، على أمر تنفيذه ، بدلا من ترك هذه المهمة لواضعيه أنفسهم ، ولذلك لأنه نظرًا لأن سلوك مكرم ـ طوال هذه الفترة ـ كان مشرفًا وأمينًا وواضحًا ، ووفيًا ، بصورة يقتدى بها ، تجاه وطنه وتجاه بريطانيا كذلك ، التى كان يعتبرها دائمًا أفضل صديق لوطننا . ونظرًا لأن سلوكه كان وما يزال دائمًا يتميز بمواقفه الشجاعة ، التى تعتبر جميعًا صفات تلق الاحترام والتقدير فى كل إنسان ... من أجل هذا ، فإننى أطالبكم بتأييد موقف مكرم لدى رئيس الوزراء ووزارة المستعمرات ، وخريجى « النيوكوليدج » القدماء الذين يتولون مناصب مؤثرة حاليًا ، مثل وكيلى وزارة المستعمرات ووليم أورمسبى جور ـ عضو البرلمان المحترم ، و هـ . أ . فيشر ـ عضو حزب المحافظين المحترم ، وبأية طريقة أخرى قد ترى أنها قد تساعد على ضمان إطلاق سراح مكرم ، فى أقرب وقت ، وبذلك

تنقذ حياة إنسان وتنقذ مواهبه وقدراته وشخصيته من أجل مزيد من الخدمات النبيلة .

ودمتم لى ـ عزيزى ـ مدير الكلية .

المخلص

لويس فانوس

وتنبثق الأهمية الحقيقية لالتماس « فانوس » من حقيقة أنه وعبيد لم يكونا متفقين على آراء سياسية واحدة ، وكانت اتجاهاتهما السياسية مختلفة ، فبينما كان عبيد يتحمس بشدة لتأييد زغلول باشا ، ممثلاً الاتجاه الوطنى كان « فانوس » واحدًا من أولئك المؤيدين لعدلى فى موقفه المعتدل فيما يتعلق بمعالجة المطالب الوطنية المصرية وقبل رسالة فانوس ، بعث اللنبى برسالة إلى كيرزن فى ٤ فبراير ١٩٢٣ يعارض فيها ادعاءاته ومطالبه[٥٩] ، وجدير بالذكر أن أتباع زغلول وأنصاره قد حصلوا على تعاطف أكبر بعد نفى زعمائهم ، وتحمس الشعب بشدة لهم ، وكان أحد أمثلة ذلك انتخاب عاطف بركات ومكرم عبيد ، كعضوين فى الاتحاد العام للمعلمين ، بينما كانا فى منفاهما فى سيشيل ، وبعد شهر من عودته من المنفى فى ١٩ يوليو ١٩٢٣ ، ألقى عبيد خطابًا حماسيًا جامعًا فى مجموعة من الشباب فى شبرا ، مؤكدًا فيه أن كل المصريين ـ أقباطا ومسلمين ـ أخوة ، لأن مصر أمهم ، وزغلول أبوهم ، واقتبس عبيد محادثة جرت بينه وبين زغلول ، كان قد أشار فيها عبيد إلى أنه يوجد أقباط فى جماعة زغلول أكثر من المسلمين ، فرد زغلول عليه بقوله إنه لم يكن يعرف عبيدا وزملاءه بصفتهم أقباطًا ، ولكن بوصفهم مصريين قبل كل شىء[٦٠] .

وإذا ما تتبعنا حياة عبيد السياسية بعد عودته إلى مصر ، فإننا نجد أنه أصبح أكثر انشغالاً بالحركة الوطنية ومتابعًا ـ كذلك ـ حياته الوظيفية كمحام مرموق خصوصًا فى الدفاع عن القضايا ذات الصبغة السياسية ، وفى سنة ١٩٢٤ أصبح زغلول رئيسًا للوزراء ، ومع ذلك ، لم يكن عبيد وعدد من زملائه فى مجلس الوزراء ، ولكن صهره ، مرقص حنا ، أصبح وزيرًا للأشغال العامة فى تلك الوزارة[٦١] ، وقد أصدر سعد زغلول نداء لجمع شمل الأمة فى ديسمبر ١٩٢٢ خاطب

(59) F.O. 37/8964, February 12, 1923, Curzon to Allenby.

(٦٠) د. حسين مؤنس ، آخر ساعة ، ٢٣ مايو ١٩٧٣ .

(٦١) تزوج مكرم عبيد من عايدة مرقص حنا فى نوفمبر ١٩٢٣ . ولم يرزقا بأبناء .

المصريين فى نهايته مطالبًا إياهم بأن ينبهوا العالم كله إلى أنه توجد فى مصر أمة ناهضة تسعى إلى الحرية بجدية ، وتكافح من أجل الاستقلال بطريق مشروع [٦٢] وعندما تصاعد النضال من أجل الاستقلال ، أصبحت مشاركة الأقباط أكثر فعالية فى تلك الفترة ، وقد تخلص الأقباط فى ظل ذلك المناخ السياسى والاجتماعى من حساسيات الأقلية ، وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى تضمن أربعة تحفظات يتعلق ثالثها بحماية الأجانب والأقليات ، وقد اتخذ الأقباط المصريون موقفًا صلبًا ضد ذلك التحفظ بوجه خاص ، وهاجمت الصحف القبطية التصريح بسبب التحفظ الثالث أساسًا ، مؤكدة على أن الأقليات لم تلتمس الحماية أو الرعاية الخاصة لأنهم يشعرون بأنهم جزء لا يتجزأ من نسيج الأمة ، وأنهم لا يقبلون حماية الأجنبى [٦٣] وفى ٣ أبريل ١٩٢٢ أعلن عن تشكيل لجنة الدستور من ثلاثين عضوًا ، وقاطعها حزبا الوفد والوطنى ، وكانت الأقليات ممثلة فى اللجنة طبقًا لتمثيل مماثل كان سائدًا فى الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ [٦٤] ، وقد مثل الأقباط الأنبا يؤانس ، أسقف الإسكندرية ، وقلينى فهمى ، وإلياس عواد ، وتوفيق دوس ، وتم فى جلسة ٧ مايو ١٩٢٢ مناقشة موضوع تمثيل الأقليات فى البرلمان طبقًا لنظام جديد ، وعبّر توفيق دوس عن رأيه بأنه يتعين أن تكون هناك حصة من المقاعد للأقليات فى البرلمان ، وكانت مبرراته لذلك هى :

أولا : لتفادى أية ملاحظات أجنبية .

وثانيا : لأن البرلمان هو السلطة التشريعية ، وفى إمكانه إصدار أية قوانين ضد مصالح أية أقلية من غير قصد .

وكان الدكتور عبد الحميد بدوى معارضًا لذلك ، وعندما أجرى التصويت كانت غالبية المسلمين والأقباط ضد اقتراح دوس ، وهذا المثال يعطى صورة دقيقة لروح الأقباط فى عهد زغلول . وفى كتابه ، اعتبر سلامة موسى رد فعل الأقباط ضد اقتراح دوس كانعكاس لأول إنجاز لحركة ١٩١٩ [٦٥] وكانت هناك مناقشة مماثلة فى الصحف بين محمود عزمى ، وهو كاتب مسلم كان

---

(62) F.O. 371/10886. December 29. 1924, Kerr to Mac Donald.

(٦٣) **مصر**، القاهرة ، ٥ مارس ١٩٢٢ .

(٦٤) **الوطن** ، القاهرة ، ٥ أبريل ١٩٢٢ .

(٦٥) سلامة موسى ، **مرجع سابق** ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص - ١٥٤ - ١٥٥ .

مؤيدًا لآراء توفيق دوس ، بينما كان عزيز ميرهم ، وهو سياسى قبطى ، معارضًا لها . وكان الدكتور طه حسين من بين أولئك الذين عارضوا فكرة تخصيص نسب معينة لتمثيل الأقليات فى البرلمان ،[٦٦] وفى هذا المناخ الوطنى السليم حظى مكرم عبيد بفرصة طيبة لتولى ما يستحقه من الأدوار الرئيسية على المسرح السياسى المصرى .

وفى تلك الفترة من منتصف العشرينات ، كان مكرم عبيد ، عضوًا فى البرلمان وسياسيًا نشطًا فى حزب الوفد ، ولم يكن عبيد عنصرًا فعّالا ومؤثرًا فى ذلك البرلمان لأنه كان مشغولا بالمشاركة المباشرة فى حركة زغلول الوطنية ، وفى البعثات السياسية إلى الخارج والمهام التى يوفده فيها الوفد ، وفى سنة ١٩٢٤ ، انضم لسعد زغلول فى زيارته للندن للتفاوض مع حكومة حزب العمال برئاسة رمزى ماكدونالد ، وكان مكرم عبيد اليد اليمنى لسعد زغلول فى تلك الزيارة ، خاصة فى مقابلاته مع الصحافة ووسائل النشر ، وفى الاتصال بالشخصيات السياسية البريطانية ، وكان سعد زغلول شديد الاستياء من سير المفاوضات ، معلنًا أنه قد رفض الموافقة فى لندن على ما كان آخرون المصريين قد عارضوه من قبل[٦٧] ، وعاد إلى القاهرة مع الوفد المصاحب له ، دون تحقيق مطالبه ، وفى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، اغتيل جنرال سيرلى ستاك باشا فى القاهرة ، ووجه لورد اللنبى إنذارًا إلى سعد زغلول مطالبًا ـ ضمن أشياء أخرى ـ بانسحاب الجيش المصرى من السودان ، وعقب الإنذار ، احتلت القوات البريطانية الجمارك ، فاستقالت حكومة سعد زغلول ، وألقى القبض على كثير من الوطنيين ، وكان من بين هؤلاء مكرم عبيد الذى وجهت إليه تهمة إلقاء خطب لتحريض جماهير الشعب ضد السلطات البريطانية[٦٨] ، وكان اغتيال الجنرال سيرلى ستاك باشا ، أهم الأحداث السياسية ، وأكثرها إثارة للانتباه من الناحية العملية فى السياسة المصرية الحديثة ، وكان بمثابة بداية لأفول نجم حركة سعد زغلول وضعفها تدريجيا حتى وفاته سنة ١٩٢٧[٦٩] . وكان من نتائج الدور الذى لعبه مكرم عبيد ـ إبان حادث اغتيال الجنرال ستاك ـ

---

(67) F.O. 371/10022, October 13. 1924, Kerr to Mac Donald.

(٦٦) طارق البشرى ، مرجع سابق ، الكاتب ، عدد ١١٩ ، فبراير ، ١٩٧١ .

(٦٨) ملف عبيد فى المباحث العامة (البوليس السياسى سابقا) ـ القاهرة ، ١٩٣٧ .

(69) T. Russel, Egyptian Service (1902-1946), London, 1949, p. 220.

قيام السلطات البريطانية بإعادة وضع اسمه فى قائمة المشتبه فيهم والتى كان قد تم رفع اسمه منها قبل ذلك بسبعة أشهر فقط(٧٠) .

.. وجدير بالذكر أن نظرة الأقباط لدورهم فى ذلك الوقت لا تختلف عن نظرة المسلمين ، إذ أن القوة الدافعة لحركة ١٩١٩ ، وروح سعد زغلول ، سيطرت على مشاعر جماهير الشعب وردود أفعالها ، ونظر الأقباط إلى دور مكرم عبيد، وزملائه ــ مسلمين وأقباط ــ فى ضوء المحيط الكامل للحركة الوطنية . وقد برزت فى هذا الجو شخصية مكرم عبيد الثائر الوطنى الذى تمتع بشعبية عظيمة بين المسلمين والأقباط على السواء ، ولم يتهم قط بالعمل على أساس مصالح الأقلية التى انبثق منها ، بل كان على العكس يقتبس من القرآن فى أحاديثه حتى قيل إن مكرم عبيد وواصف غالى ، من بين أكثر السياسيين الأقباط نجاحًا ، ويميلان فى سلوكهما السياسى إلى التصرف بحماس يفوق حماس زملائهم المسلمين(٧١) .

من هنا فإن أى تقييم لحركة ١٩١٩ ، يجب أن يقر أنها ولدت اتجاهًا مصريًا وطنيًا فى ميدان السياسة والأدب والفن وأنتجت بعض النماذج المصرية الخالصة فى فروع متنوعة . سيد درويش فى الموسيقى ، ومحمود مختار فى النحت ، وتوفيق الحكيم فى الأدب ، وسلامة موسى فى الفكر الاجتماعى ، ودعمت الوحدة بين المسلمين والأقباط ، وفتحت ــ فى الوقت نفسه ــ الباب على العالم الغربى ، الذى يحاول دائمًا أن يتسلل إلى الساحة السياسية الحافلة بكل أوجه النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى(٧٢) .

---

(70) **F.O. 371/10899, June 10, 1925. Foreign Office to Allenby.**

(71) J.C. Hurewits, **"The Minrities in the political process" Social Forces in the Middle Eost,** Edited by S.N. Fisher, Nem york, 1955, p 219.

(٧٢) عبد الرحيم مصطفى ــ تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ــ القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص . ٢٧

الفصل الثالث

الزعيم المرموق
فى حزب الأغلبية

الفصل الثالث

الزعيم المرموق
فى حزب الأغلبية

يكاد يكون هناك شبه إجماع على أن أبرز نتائج ثورة ۱۹۱۹ وأهم آثارها ذلك الانصهار القوى بين طوائف الشعب خصوصا المسلمين والأقباط فى بوتقة الحركة الوطنية ، فقد لعب الأقباط دورا نشطا وفعالا فى سنوات تلك الثورة الشعبية ، وأدى النضال المشترك إلى مصالحة وطنية شاملة بصورة تكاد تكون أقوى من أى وقت مضى . وكان لسعد زغلول ـ الذى قاوم التعصب الدينى ـ دور عظيم فى إنجاز ذلك. وهو الذى جعل الوحدة الوطنية من المظاهر التاريخية لحركته والتقاليد التى حرص عليها الوفد ، فقد كان مجلس الوزراء يضم قبطيين ويهوديا واحدا ، ثم كان رئيس مجلس النواب قبطيا . وهو ويصا واصف باشا . وبفضل الثورة الوطنية سوف يتضح أن زغلول ورفاقه قد وضعوا صيغة تاريخية للوحدة الوطنية[1] .

وبعد وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ اختار زعماء الوفد مصطفى النحاس لخلافته ، وذلك بعد أيام من التفكير فى عدم إمكانية إيجاد بديل للزعيم الراحل واحتمال اختيار زوجته كرئيس شرف ، على أن يقوم بإدارة شئون الوفد لجنة تنفيذية من ثلاثة أعضاء هم : فتح الله بركات باشا ، ومصطفى النحاس باشا ، وويصا واصف بك . إلا أن فرص النحاس باشا تزايدت خصوصا عندما عرف أن ترشيحه كان يلقى تأييد العناصر الوطنية المتشددة ، كما أن العلاقات الشخصية بين أم المصريين السيدة صفية زغلول وفتح الله بركات المنافس القوى للنحاس كانت متوترة[2] ، وتبع اختيار النحاس باشا رئيسا لحزب الوفد ، تعيين مكرم عبيد سكرتيرًا عاما للحزب ، وكان اختيار عبيد النتيجة الطبيعية لعدة عوامل أهمها تأكيد الميراث السياسى لسعد

---

(1) J.S. Lacouture, op. cit., p. 90

(٢) فتح الله بركات ، كان من أقوى المرشحين لخلافة زغلول ، فهو ابن أخته ، كما شارك بفعالية فى جهود خاله ، فى الحركة الوطنية .

زغلول والتقاليد التى حرص عليها بإشراك الأقباط مع المسلمين فى زعامة الحركة الوطنية ، لكن اختيار عبيد من بين الأقباط بدلا من واصف ويصا ، الذى تم انتخابه كرئيس لمجلس النواب ، أو واصف بطرس غالى ـ الذى كان أكثر اهتماما بالشئون الخارجية ـ كان بسبب التفاهم الشخصى بينه وبين النحاس ، لأنهما كانا معا فى المنفى « بسيشيل » ، وقد أظهر كلاهما ولاء شديدا لزغلول ومنهجه السياسى إلى جانب الدور الفعال لمكرم عبيد فى اختيار النحاس لرئاسة الوفد ، ولعل ميزات عبيد الشخصية وقدرته كمفاوض وإجادته للغات وخبرته فى التعامل مع المنطق السياسى الأوروبى وزياراته إلى لندن وباريس فى مهمات سياسية وإعلامية كرجل دعاية وناطق بلسان الحزب ، كانت كلها صفات بدا أنها تمثل تكملة لجوانب شخصية النحاس الذى كان معروفا فى ذلك الوقت كرجل صريح وطيب القلب ، لكنه لم يكن مفاوضا ماهرا ، كما لم يكن متمرسا بالتعامل مع العقلية الأوروبية .

وفى ١٧ مارس ١٩٢٨ طلب الملك فؤاد من النحاس أن يشكل أول حكومة فى حياته السياسية ، وكانت حكومة ائتلافية ، ضمت محمد محمود ـ زعيم الأحرار الدستوريين ، وزيرًا للمالية ، مع عدد من زملائه الآخرين ، ودخل عبيد الوزارة ـ لأول مرة ـ وزيرًا للمواصلات ، وقد مكثت حكومة النحاس عدة أشهر فقط ، إذ سقطت بانهيار الائتلاف ، نتيجة لاستقالة محمد محمود ، وأعضاء الوزارة من حزبه[٣] ، وأصبح محمد محمود ـ بعد ذلك ـ رئيسا للوزراء وكان معروفا بأنه رجل « اليد الحديدية » وأشيع ـ فى ذلك الوقت ـ أن مكرم عبيد مرشح لأن يكون الوزير المفوض المصرى القادم إلى لندن ، وكانت الحكومة البريطانية مترددة تجاه ذلك الاختيار ، ولم تكن قد اتخذت قرارا نهائيا فى ذلك الشأن لتحدد ما إذا كان من الممكن اعتبار مكرم عبيد الدبلوماسى المصرى المعتمد لديها ، واستقباله بتلك الصفة[٤] ، وعلى أية حال فإن عبيد لم يتم تعيينه وزيرا مفوضا دائما لدى حكومة لندن ، لكن النحاس فعل ما سبق لسعد زغلول أن فعله من قبل عندما بعث بمكرم عبيد للدعاية السياسية ضد عدلى فى لندن ، كما أرسله ـ مرة

---

(٣) كان السبب الحقيقى وراء إقالة النحاس هو ترافعه كمحام دفاعًا عن الأمير سيف الدين ـ الذى كان متهما بمحاولة اغتيال الملك فؤاد .

انظر عصام سليمان (أزمة الحكم فى مصر ١٩١٩ ـ ١٩٥٢)

القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص . ٣٩

(4) F.O. 371/13141 - June 1, 1928. Hoare to Chamberlain.

أخرى ـ إلى لندن سنة ١٩٢٩ ، ولكن لمعارضة سياسات ومفاوضات محمد محمود رئيس الوزارء الجديد ، وقد كان تقليدًا شبه منتظم أن كل رئيس وزراء مصرى جديد يستهل فترة حكمه بالسعى من أجل إجراء مفاوضات جديدة مع بريطانيا خاصة فى الفترة من ١٩١٩ ـ إلى ١٩٣٦ ، واتبع محمد محمود ذلك التقليد عندما أصبح رئيسا للحكومة ، فقام ـ بعد أن حل البرلمان ـ بالاتصال بحكومة العمال البريطانية الجديدة ، وبدأ ما سمى بمباحثات محمود ـ هندرسون ، واتخذ الوفد موقفا معارضا ضد سياسة محمد محمود ، الداخلية والخارجية ، كما حشد جماهيره ضد مفاوضاته مع بريطانيا .

.. وقد بدأت مهمة « مكرم عبيد » فى لندن فى شهر أغسطس ١٩٢٨ حيث انضم إلى الدكتور حامد محمود ـ الممثل الدائم للوفد فى لندن ، وإلى وفدى آخر هو عبد الرحمن عزام[٥] ، وقد مر عبيد بباريس وهو فى طريقه إلى لندن ، لكن السلطات البريطانية فى ميناء دوفر ، رفضت السماح له بدخول البلاد لأسباب سياسية ، حتى أنه اضطر هو وزوجته إلى قضاء الليل فى الحجز بدوفر ، رغم أن زوجته كانت مريضة[٦] ، وعقب ذلك ، وبعد تسوية الموقف مع وزارة الداخلية البريطانية سمح له بمواصلة رحلته ، فنظم ـ فور وصوله إلى لندن ـ اجتماعات إعلامية دعائية ، وألقى عددا من الخطب ضد نظام محمد محمود الدكتاتورى ، وقد عقد أحد تلك الاجتماعات تحت رعاية « الجمعية المصرية لبريطانيا العظمى وايرلندا »[٧] ، حيث ألقى خطابا مطولا أدان فيه الإجراءات الإرهابية لدكتاتورية محمد محمود ، وأعلن أنه لا يريد لأى طالب الاشتغال بالسياسة ، واتهم حكومة محمد محمود بأنها خلقت جوا من التوتر والاضطراب فى البلاد ، وأضاف عبيد أن من مخططات حكومة محمود استخدام العملاء المحرضين لإثارة القلاقل والاضطرابات فى أنحاء مصر ، ثم واصل خطابه بقوله إن أكثر من خمس عشرة صحيفة قد تم وقفها عن الصدور ، وأن البوليس لديه تعليمات بفض أية تجمعات بشكل حاسم ، وذكر عبيد عدة أمثلة لسطوة البوليس ، وعندئذ نهض المجتمعون وقوفا وهتفوا ثلاث مرات : « يسقط

---

(٥) عبد الرحمن عزام باشا ، هو الذى أصبح أول أمين عام لجامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥

(6) F.O. 371/13123, September 25, 1928. Foreign Office (Egyptian Department to Cairo Chancery)

(٧) تكونت سنة ١٩١٩ ، فى لندن ، وضمت عددا كبيرا من الطلبة المصريين الذين كانوا يدرسون فى جامعات المملكة المتحدة .

محمود »[٨] . وواصل مكرم عبيد نشاطاته فى لندن بكتابة مقالات فى الصحف ، أو عقد لقاءاته مع الشخصيات البريطانية العامة ، ومهاجمة سياسات وادعاءات حكومة محمد محمود ، كما أصدر عن الجمعية المصرية ـ البريطانية نشرة سياسية تحت عنوان (مصر) .. وتم توزيعها بين الدوائر السياسية فى بريطانيا . واتخذت الحكومة المصرية برئاسة محمد محمود ، موقفا معارضا لمهمة عبيد ، وكانت قد حاولت ـ منذ البداية ـ منعه من السفر إلى لندن ، بدعوى أنه ذهب إلى لندن لتحسين العلاقات المباشرة بين الوفد كحزب والحكومة البريطانية[٩] .

وقد حقق عبيد نجاحا كبيرًا عن طريق اتصالاته الخاصة بعدد من أعضاء البرلمان البريطانى من العمال ، فكانت له « مجموعة ضغط » من خمسة أعضاء برئاسة مستر « كورنورثى » قامت بتوجيه النقد لحكومتهم بسبب موقفها السلبى من تعطيل الدستور المصرى ، وحل البرلمان[١٠] ، وعاد مكرم عبيد إلى مصر حيث لقى ترحيبا عظيما من حزبه وجماهير الشعب ، وعند وصوله إلى الاسكندرية أطلقت عليه الصحف الوفدية اسم « المجاهد الكبير » وقال عبيد فى خطاب ألقاه فى حفل ضم أكثر من خمسمائة شخص أقيم فى إحدى فنادق الإسكندرية ، إن محمد محمود كان مجرد أداة لتوصيل مقترحات حكومة العمال إلى الشعب المصرى ، وأضاف أن قرار الوفد برفض بحث تلك الاقتراحات حتى يتم دعوة البرلمان للانعقاد مرة أخرى يجب النظر إليه باعتباره مؤشرا لروح ودية من جانب الشعب المصرى ، وواصل عبيد حديثه موضحا أنه بالإضافة إلى ذلك فإن خطوة العمال فى إبداء الرغبة لإقامة علاقات طيبة مع مصر ، هى خطوة ودية يقدرها المصريون تماما ، ويردون عليها بالمثل ، وواصل ـ وسط التصفيق الحاد ـ حديثه مؤكدا أن كل ما يطلبونه فى تلك المرحلة هو استعادة الدستور والبرلمان ، وهو شرط يعتبره الوطنيون ضروريا لأنه لا يمكن أن تكون هناك صداقة حرة ، مالم يتوفر لها مناخ حر[١١] . وألقى وفديون آخرون بعدد من الخطب فى تلك الحفلة ، ولكن ربما كان أكثر تلك الخطب أهمية هو ذلك الخطاب الذى ألقاه حافظ عوض

---

(8) F.O. 371/13845, July 23, 1929, Metropolitan police (Special Branch) to the Home Office.

(٩) (من خطاب للنحاس فى مؤتمر سياسى بالمنصورة)

أحمد شفيق ـ الحوليات ـ مجلد ٥ ، القاهرة ـ ١٩٢٨ ص ـ ١٢٩١

(١٠) المصدر نفسه ـ ص ١٢٥٧ .

(11) Daily Herald, Landon, September 9,1929.

بك ـ وهو عضو بارز فى حزب الوفد ، وكان موجودا فى أوروبا أثناء تواجد عبيد فى باريس ولندن ـ وقد ذكر فى خطابه أن مكرم عبيد كان فى باريس للعلاج ، لكنه عندما علم بوصول محمد محمود باشا إلى لندن ، توجه إلى هناك ، متجاهلا نصيحة طبيبه المعالج ، وقد ذهب محمد محمود إلى الحكومة العمالية حاملا معه كتابه « اليد الحديدية » ليثبت للبريطانيين أن الدكتاتورية هى النظام الأنسب لحكم مصر ، وأضاف حافظ عوض أن مكرم عبيد تحدى نشاط محمد محمود على الرغم من أن الأخير كان رئيسا للوزراء ، وكانت لديه كل الوسائل للاتصال بجميع الجهات والشخصيات ، وبذل محاولات متعددة للدفاع عن آرائه وادعاءاته ومطالبه بكل وسائل الدعاية المتاحة ، ولكن مكرم عبيد اتصف بالصبر والعزيمة الصلبة ، بالإضافة إلى المرونة السياسية ، وهو ما لاحظه فيه حافظ عوض عن قرب فى أثناء مهمته فى لندن(١٢) .

وبينما كان الوفديون يحتفلون بوصول مكرم عبيد ، ويمتدحون إنجازاته فى لندن أصدر مؤيدو محمد محمود بيانا ضد مهمة عبيد ، وتم توزيعه على نطاق واسع فى الإسكندرية تحت عنوان « المجاهد الفاشل الكبير » وأعلنوا فيه أنه قد فشل فى تكوين انطباع سيئ ضد حكومة محمد محمود ، وأنه قد قدم مثالا على انشقاق الأمة المصرية فى مواجهة البريطانيين ، وادعوا أن الأقباط قد جمعوا عشرة آلاف جنيه لصالح مهمته(١٣) ، والأكثر من ذلك أن « السياسة » صحيفة حزب الأحرار الدستوريين ، نشرت مقالا طويلا ضد مكرم عبيد ومهمته وحزب الوفد . وأعلنت أن الوفد كان خاضعا لنفوذ وتأثير « وليم » مكرم عبيد ، وقد أضافت الصحيفة أنها لا تذكر ذلك تعصبا لأن لديهم فى الحزب ـ الأحرار الدستوريين ـ من الأقباط أكثر مما فى الوفد(١٤) .

ولقد كان ذلك نموذجا لما لجأ إليه بعض خصوم مكرم عبيد فى الأحزاب السياسية الأخرى حين كانوا يتحدثون عنه بوصفه تعبيرا عن اتجاهات الطائفة التى تعمل على السيطرة على حزب الأغلبية ، والواقع أن مكرم عبيد لم يتصرف طوال حياته السياسية كممثل للأقباط ، ولكن كزعيم وطنى مصرى .

وقد ألقى عبيد خطابا فى الاجتماع الذى عقده حزب الوفد فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ، للاحتفال بذكرى زيارة سعد زغلول لدار المندوب السامى فى عام ١٩١٨ ، وكان ذلك الخطاب

---

(١٢) أحمد شفيق ـ **الحوليات** ـ مجلد ٦ ـ القاهرة ـ ١٩٢٩ ص ٨٢٨ ، ٨٣٢ .

(١٣) **البلاغ** ، القاهرة ، ٨ سبتمبر ١٩٢٩ .

(١٤) **السياسة** ، القاهرة ، ٨ سبتمبر ١٩٢٩ .

قطعة من الأدب الرفيع ، حيا فيه سعد زغلول بوصفه أب الحركة الوطنية المصرية الحديثة ، وانتقد دكتاتورية حكومة محمد محمود ، وتحدث عن العلاقات بين المسلمين والأقباط ، ورد على الادعاءات والمزاعم التي أطلقها المعادون للوفد وصحفهم ، وذكر أنه حينما اكتشفت الحكومة السابقة أن الأمة ظلت متحدة رغم الإرهاب والدكتاتورية ، قررت تقويض البنيان المتماسك ، وبذلت محاولات لإحياء الصراعات الطائفية والخلافات الدينية . وكان الهدف هو تأليب المسلمين ضد الأقباط ، لكن المحاولة باءت بالفشل الذريع ، مثلما سيكون مصير جميع المحاولات المماثلة(١٥) .

وهذه الفترة من حياة مكرم عبيد السياسية تعكس دوره المتشدد فيما يمكن أن نطلق عليه الجناح المتطرف فى حزب الوفد ، وقد كان له تأثير كبير على النحاس بل وسيطر عليه بالإصرار على تحقيق الحد الأقصى من طموحات الوفد(١٦) ، وفى يناير ١٩٣٠ أصبح مكرم عبيد وزيرًا للمالية فى حكومة النحاس ، ومن مارس إلى مايو ١٩٣٠ كان عضوا فى وفد برئاسة النحاس توجه إلى لندن لإجراء مفاوضات حول المعاهدة ، وضم الوفد ـ أيضًا ـ واصف ويصا ، وعثمان محرم ، وأحمد ماهر(١٧) .

وأثناء حديث رسمى بين عبيد ومستر واتسون من السفارة البريطانية بالقاهرة فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ ـ قبل إن تستقيل حكومة النحاس بيوم واحد ـ قال مكرم عبيد أن رئيس الوزراء كان على وشك أن يقدم استقالة حكومته إلى الملك بسبب رفض الملك التوقيع على القانون المتعلق بالمسئولية الوزارية ، وبسبب موقفه من تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، وأضاف مكرم عبيد أن شعورا قويا فى دوائر الوفد بأنه إذا كانت رغبة الحكومة البريطانية هى إبقاء الباب مفتوحا لعقد معاهدة متوازنة فسوف يكون هناك مخرج مؤكد من الأزمة الحالية(١٨) ، وتظهر تلك المحادثة بوضوح نية الوفد وعزمه على اتخاذ مسلك صلب مع الملك ، وتشير أيضا إلى التغيير إلى الأحسن فى العلاقات بين الوفد والبريطانيين التى أصبحت أكثر اعتدالا وتفاهما .

وأثناء عمله وزيرًا للمالية ، كرس عبيد مزيدا من نشاطه للجانب السياسى والحزبى ، أكثر مما

---

(15) F.O. 371/ 13849, Novovember 25, 1929, Loraine to Henderson
(16) F.O. 371/ 13849, November 12, 1929, Loraine to Henderson
(17) F.O. 371/ 14607, February 25, 1930, Loraine to Henderson
(18) F.O. 371/ 14615, June 21, 1930, Loraine to Henderson

كرسه لواجباته الوزارية اليومية ، كما تجاهل ـ إلى حد كبير ـ العمل الإدارى مركزًا على المهام السياسية ، وعالج المسائل المالية والمشكلات الاقتصادية من زاوية سياسية ، وكان متحمسا لإقرار سياسة قطنية ثابتة مستقرة ، لإدراكه لأهمية القطن باعتباره المحصول الرئيسى لمصر فى ذلك الوقت ، وبعد استقالة حكومة الوفد ، كتب مقالا صحفيا يشرح فيه تلك السياسة قائلا إنه قد أعلن فى مجلس الشيوخ ـ قبل استقالة الوزراة بيومين ـ أن حكومة الوفد تعتزم تبنى سياسة قطنية ثابتة ، وليست سياسة مؤقتة ، وأن تلك السياسة سوف تنزع إلى حماية الأسعار من العوامل المصطنعة والمضاربات الزائفة ، وبأخذ هذا الهدف فى الاعتبار نجحت وزارة الوفد فيا أتيح لها من وقت قصير ، فى تقديم مشروع قانون لإنشاء بنك زراعى لمساعدة الفلاحين ذوى الملكيات الزراعية الصغيرة ، وصياغة مشروع لإصلاح بورصة « مينا البصل » ، بعد التشاور مع الأعضاء الرئيسيين فى رابطة منتجى الإسكندرية ، وعلاوة على ذلك فإن حكومة الوفد تعتبر نفسها محظوظة فى الحصول على خدمات خبير بريطانى فى القطن هو البروفسور/تود ، الذى كان عليه دراسة مسألة القطن فى مصر خلال ذلك الصيف ووضع تقرير فى هذا الشأن[١٩] .

وعندما شكل إسماعيل صدقى باشا حكومته فى يونيو ١٩٣٠ ، وبدأ سياسته التى أدت إلى تعطيل دستور ١٩٢٣ ، عارض الوفد أوتوقراطيته بقوة ، وعندما اقتضت الضرورة شن حملة دعائية سياسية ضد صدقى فى لندن ، كان مكرم عبيد مرة أخرى مبعوث الوفد فى تلك المهمة إلى لندن من يوليو حتى سبتمبر ١٩٣٠ ، وبرز جانب من أهم جوانب شخصية مكرم عبيد فى مناسبة المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى لندن فى أغسطس ١٩٣٠ ، أثناء وجوده بها ، عندما كان يعمل ضد حكم صدقى ، وعبر المجتمعون ـ فى ذلك المؤتمر ـ عن آرائهم تحت عنوان (فى الوطن) سعيا وراء استقلال الدول الإسلامية والكفاح ضد الاستعمار، ولم تولى أية صحيفة بريطانية ذلك المؤتمر اهتماما ، وكانت مجلة فرنسية هى « ايكو دى بارى » الوحيدة التى نشرت تقريرا عن الاجتماع فى ٢٤ أغسطس تحت عنوان (نهضة الشرق) ، وحضر الاجتماع ـ كما ورد فى المجلة ـ أكثر من ثمانمائة شخص[٢٠] ، وكان أغلبهم من المصريين والهنود والشوام ، وقدم الشيخ عبد المجيد ـ إمام

---

(١٩) التايمز، لندن ، ١٤ اغسطس ١٩٣٠ .

(٢٠) فى إجابة من وزارة الخارجية البريطانية عن استفسار من السفارة الأسبانية فى لندن عن المؤتمر ، قدرت عدد الذين حضروا بأنهم لم يتعدوا المائة والخمسين شخصا .

F.O. 371/1462, September 30, 1930 (Home office to thé Spanish charge< d'Affaires in London).

مسجد لندن ، وهو مواطن هندى ـ مكرم عبيد بصفته مصريًا قبطيا ، وأعلن أن مصر والهند يربط فيما بينهما هدف مشترك ألا وهو التطلع إلى الحرية ، وقد ذكر عبيد فى خطابه أن المؤتمر لا يرمز إلى الوطنية وحدها ، ولكنه أيضا تعبير عن المعاناة الطويلة للأمم والشعوب الشرقية وأضاف أن الشرق هو الشرق والغرب هو الغرب ، وكلاهما يناضل ضد الحواجز التى تفرق بينهما لخلق صيغة جديدة للتعايش .

وجدير بالملاحظة هنا أن كثيرين من السياسيين المصريين قد وفدوا إلى العواصم الأوروبية فى تلك الفترة دون أن يفكروا فى حضور مؤتمر إسلامى ، لكن مكرم عبيد ـ القبطى ـ كان متحمسا لحضور مثل ذلك المؤتمر الذى كان هو ضيف شرف فيه لأنه كان يتطلع دوما لتمثيل الأغلبية والتجاوب مع آمالها ، فقد كان ذلك أمرا حيويا لدوره السياسى الذى أراده لنفسه .

وقد قام مكرم عبيد بأنشطة سياسية أخرى فى لندن ، ضد حكومة صدقى ، وعقد اجتماعات مع شخصيات بريطانية ، ونشر مقالات عديدة ليبرر السياسة الاقتصادية للوفد ـ باعتباره كان وزيرا للمالية فى حكومة الحزب ـ ظهر أحدها فى صحيفة « التايمز » ، حيث ذكر فيه أنه بصرف النظر عن المسائل الدستورية والسياسية المحيطة بالأزمة الحالية فى مصر ، فهل يسمح لى ـ بصفتى وزير مالية سابق ـ بالتحدث عن الوجه الاقتصادى المحض لحالة الاضطراب وعدم الاستقرار الحالية فى مصر ، بلغة الحقائق والأرقام النزيهة . فالمشروعات التجارية ـ طبقا للتقارير الواردة من مصر ـ متوقفة تماما ، والوضع الاقتصادى فى أسوأ حالاته ، بسبب حالة عدم الاستقرار الحالية فى البلاد ، ومما لاشك فيه أن الوضع المالى سيصبح أكثر سوءا بعد شهر أو شهرين من الآن ، عندما تحدث حملة الوفد الداعية إلى الامتناع عن دفع الضرائب مفعولها الكامل ، إذ أن الضرائب مستحقة الدفع ابتداء من أكتوبر القادم ، ويبدو من المؤكد أن نجاح حملة الوفد يمكن أن يعززه الشقاء والبؤس المالى الحالى لدافعى الضرائب المصريين ، ومعظمهم من الفلاحين[٢١] .

وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٣٠ ألقى مكرم عبيد محاضرة فى الاتحاد الديموقراطى Union of Democratic Control حول موضوع الديموقراطية فى مصر ، مع الإشارة إلى الوضع القائم ، فأعلن أن الديمقراطية فى مصر والوفد مترادفان ، وأضاف قائلا :

---

(21) F.O. 371/14641, August 18, 1930, Lorain Henderson.

« لقد عانت الديمقراطية فى مصر مما أريد به أن يكون لطمة للحرية عن طريق إصدار مرسوم ملكى يجرى تغييرات مذهلة فى الدستور وحق الانتخاب ، وقد ألغى الملك دستور ١٩٢٣ بجرة قلم ، وقدم دستورا جديدا سوف يدافع عنه بالقوة الغاشمة ذلك لأنه فى عصر الديمقراطية الذى نعيشه ما تزال القوة هى المبدأ المتحكم فى العلاقات الإنسانية . ومصر تخفرها الآن قوات الجيش والبوليس من أقصاها إلى أقصاها ، وقد أكد الملك أن « لا صوت نريد سماعه فى طول البلاد وعرضها ما عدا صوت المدفع ، وأنه يتعين ألا يكون هناك قانون غير قانون التهديد بقوة السلاح (٢٢) » .

وقد كان مكرم عبيد يستخدم دائما النغمة المتطرفة فى نقده لأعدائه السياسيين واستخدام كل مواهبه فى معاركه ضد أعداء حزبه سواء كانوا علىّ أو محمد محمود أو صدقى ، وفى مهماته الرئيسية الثلاث ـ كمبعوث للوفد إلى بريطانيا ـ نجح عبيد فى الدعاية على نطاق واسع لقضية حزبه ، والدفاع عن مفهومه السياسى الذى يؤمن به ، وقد لعب مكرم عبيد ـ أثناء حكم صدقى الذى دام ثلاثة أعوام ـ دورا قياديا فى حزب الوفد ، مقدما ذلك الحزب باعتباره تعبيرا عن إرادة الغالبية رغم ابتعاده عن السلطة .

وفى سنة ١٩٣١ ، قام مكرم عبيد بزيارة لسوريا ولبنان وفلسطين ، وعكست زياراته بعدا جديدا فى الموقف القبطى تجاه مسألة العروبة ، وألقى عدة خطب فى بيروت ودمشق وشتورا والقدس وعكا وحيفا ، أثار فيها أن فكرة «الفرعونية» التى تعكسها اتجاهات أدبية معينة ، كانت تمثل حركة لفصل مصر عن الدول العربية الأخرى (٢٣) ، وكان هذا أيضا موقفا غير تقليدى لا بالنسبة لسياسى قبطى فحسب ، ولكن بالنسبة لأى سياسى مصرى عموما فى ذلك الوقت ، وقرر أنه يعارض الاتجاه القبطى الذى كان يشعر ببعض المخاوف تجاه مسألة القومية العربية ، وأضاف أن الأقباط لهم جذور مصرية قديمة ، ولكن ذلك لا يتعارض مع عروبتهم ، وفى سنة ١٩٣٩ نشر مقالا ناقش فيه مسألة دولة عربية واحدة ، وطور أفكاره العربية بشكل ملحوظ ، وكان مما ذكره فى مقاله «إن التاريخ العربى سلسلة متصلة بسبب وحدة اللغة ، والثقافة العربية ، وأن الوحدة العربية هى حقيقة مؤكدة قائمة ، وأن على العرب أن يسلكوا الطريق الذى سلكه الأوروبيون بأن يقيموا تنظيما يلتقون من خلاله فى ميثاق قومى واحد لبذل الجهود من خلال

---

(22) **F.O. 371/14621, October 28, 1930, Loraine to Henderson.**

(٢٣) أنيس صايغ ، **الفكرة العربية فى مصر** ، بيروت ، ١٩٥٩ ص ١٢٧ ، ١٧٣ .

النضال العربى المشترك من أجل الحرية والاستقلال[٢٤] ، ومن الملفت هنا أن نكتشف أن مكرم عبيد كان لديه تصور واضح لمفهوم العروبة وكانت لديه القدرة لمناقشة الأفكار العربية الطموحة فى تلك الفترة المبكرة نسبيا فى الكتابة والحديث عن القومية العربية ، وقد استخدم عبيد أيضا تعبير « الجامعة العربية » قبل إنشاء تلك المنظمة الإقليمية التى تحمل ذلك الإسم بأكثر من خمسة أعوام ، لكن اهتمام عبيد بالبعد العربى لمصر لم يدفعه أكثر من ذلك ، ويصوره تكفى لجعله يلعب دورا رائدا فى السياسة العربية ، كما كان الحال بالنسبة لزميل آخر هو عبد الرحمن عزام على سبيل المثال ، ويمكن تفسير اهتمام عبيد بعروبة مصر ودورها الإسلامى ربما بقدر يزيد عن اهتمام بعض السياسيين المصريين المسلمين لأنه كان يشعر بأن هذين العنصرين ، الإسلام والعروبة ، قد يثيران حساسية بعض الأقباط ، ونظرا لطموحه السياسى العظيم ، فقد كان يريد التغلب على هذين العائقين على نحو لا يجعل شعبيته فى بلد عربى مسلم عرضة للاهتزاز.

وإذا حاولنا ــ من جانب آخر ــ دراسة أفكار عبيد فى الاقتصاد ، وأفكاره المتعلقة بالحل الاجتماعى للمسألة الاقتصادية فى مصر ، فإنه يحسن دراسة خطابين ألقاهما عبيد ، كتقديم لمشروع الميزانية المصرية فى البرلمان سنة ١٩٣٦ ، ومرة أخرى فى سنة ١٩٤٢ ، كوزير للمالية ، وفى المناسبتين كان الوفد فى الحكم ، وقد أعلن فى خطابه الأول أن مصر تعد دولة غنية إذا كان المعيار هو أنه يمكنها أن تكون مستقلة عن غيرها ، وأن لديها مواردها الذاتية ، أو إذا قسنا ذلك بالثروة الحكومية التى يمكن ترجمتها إلى أرقام فى الميزانية ، ولكن إذا تأملنا طريقة توزيع الثروة بين طبقات الأمة لوجدنا أن ١٪ يملكون ٤٦٪ تقريبا من الرقم الإجمالى للملكية فى مصر[٢٥] ، وفى خطابه الذى عرض فيه الميزانية المصرية على البرلمان سنة ١٩٤٢ ، وصف عبيد الحالة البائسة للفلاح المصرى ، الذى كان دعامة الاقتصاد المصرى ، بقوله :

« والحق أنى ما مررت بقرية من قرانا الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكله ، ويلبسه العرى وغيره يرفل ، ويضنيه العيش القذر والمأوى القذر والمرض القذر والماء القذر وغيره يتجمل فيجمل ، حتى لكأن المسكين يخرج من الجنة لكى يدعنا ندخل ، كلما شهدت هذه المزريات

---

(٢٤) مكرم عبيد ، المصريون عرب ، الهلال ، القاهرة ، أبريل ١٩٣٩ ، ص ــ ٣٢ .

(٢٥) أحمد قاسم حودة . المكرميات (خطب وبيانات صاحب المعالى مكرم عبيد باشا)ــ القاهرة (بلا تاريخ) ص ١٧٣ . ١٧٥ ، والمكرميات هى مختارات من خطب عبيد وأحاديثه ومقالاته فى مناسبات سياسية مختلفة ، جمعها ونشرها أحمد قاسم حودة ــ رئيس التحرير المسئول لجريدة « الكتلة » .

المفجعات ، وحاولت أن أقارن أو أوازن بين ما نرى فى مصر من مفارقات ، تولانى شعور أشد إيلاما من الحزن والأسى لأنه مقترن بالكثير من الخجل والكثير من الوجل[٢٦] ، وقد ذكر حفنى محمود بك ـ وهو وفدى وشقيق لمحمد محمود باشا ـ فى تقديمه للمكرميات ، أنه بينما كان عبيد يلقى إحدى خطبه المتعلقة بالميزانية السنوية فى مجلس النواب ، بصفته وزيرا للمالية ، ردد تعبيرات مثل « الفلاح المصرى » و « مالك الأراضى الإقطاعى » ، حتى أن أحد الأعضاء المجاورين لحفنى بك فى الجلسة صاح فى دهشة مستهجنا استخدام عبيد لمثل تلك الكلمات الخطيرة ، واتهم عبيد بأن لديه تعاطفا مع الفكر الاشتراكى المتطرف[٢٧] !

وفى تقرير سنوى آخر فى مجلس النواب ـ بصفته وزيرا للمالية ـ قال مكرم عبيد : « نحن الآن فى دور التنازع بين الديمقراطية أو العقلية الشعبية والبيروقراطية أو العقلية الحكومية ، والقول بأن تحديد أجر العامل الحكومى بحيث لا يقل عن خمسة قروش يوميا أو إعفاء الفلاح من الضريبة إذا بلغت خمسين قرشا سنويا أو إلغاء السخرة أو ما شاكل ذلك من إجراءات ، القول بأن هذه الإصلاحات تنطوى على اتجاهات اشتراكية فيه ظلم للاشتراكية ولنا ، فما هى إلا الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية »[٢٨] .

ويؤدى بنا هذان الخطابان اللذان ألقاهما مكرم عبيد ـ كوزير للمالية ـ ووضوح بعض الأفكار الاقتصادية فيهما إلى سؤال هام : هل كان لدى مكرم عبيد نظرة تقدمية فى معالجته لموضوع الملكية والثروة ؟ ... لقد كان مدركا تماما لشكل المجتمع المصرى فى ذلك الوقت والفروق الطبقية ، والتفاوت فى مستوى المعيشة بما يوحى بأنه كان متأثرا بروح وأفكار الاشتراكيين الفرنسيين وقت دراسته فى « ليون » بفرنسا[٢٩] ، ولكن يصعب أن ننسب إلى عبيد أى تأثر بالاشتراكية الماركسية ، وما يمكن تأكيده فقط هو أنه كان يؤمن بضرورة العدالة الاجتماعية ، وبضرورة رفع مستوى حياة الشعب المصرى وخاصة الفلاحين ، وفى ١٥ ديسمبر ١٩٣٣ أعيد انتخاب مكرم عبيد نقيبا للمحامين ، رغم أن حكومة الأقلية ـ فى ذلك الوقت ـ اتخذت اجراءات تشريعية طارئة مما أدى إلى موجة من السخط بين المحامين فى مصر ، ولكن حكومة نسيم باشا ألغت تلك

---

(٢٦) المرجع السابق ـ ص ١٧٧ ، ١٨١ .

(٢٧) المرجع السابق ـ ص ٥

(٢٨) المرجع السابق ـ ص ـ ١٨١ .

(٢٩) انظر الفصل الثانى ـ الهامش رقم ٨ .

الإجراءات الطارئة فى شهر ديسمبر ، وبذلك تم ضمان إعادة انتخاب مكرم عبيد لذلك المنصب الذى كانت توليه الأحزاب أهمية خاصة بسبب الوزن السياسى لنقابة المحامين ، ويذكر جودة فى تقديمه للفصل الخاص عن (مكرم ـ المحامى) :

وقد استطاع مكرم باشا بمواهبه الخطابية والبيانية والفقهية أن يظفر بمركز الصداره ، ويحتل مكان الطليعة فى مهنة المحاماة ، وأن يفوز ـ مرة أخرى ـ بالنقابة عن المحامين ، حتى لم يتيسر إقصاؤه أحيانا عن كرسى النقيب إلا بإجراءات التزييف أو بالقوة السافرة فى أكثر من عهد من العهود[٣٠] ، وقد قام مكرم عبيد ـ المحامى المرموق ـ بالدفاع عن عباس العقاد ، الذى كان متهما بالسب فى الذات الملكية ، من فوق منبر البرلمان ، وكان ما قاله مكرم عبيد فى المحكمة: إن العقاد الكاتب والعقاد النائب فى البرلمان ليس مدانا بالعيب فى ذات صاحب الجلالة ، وإنه قد تلقى معاملة سيئة أضرت بصحته دون أن يستجاب لشكواه[٣١] ، وقد واصل عبيد مرافعته فى المحكمة ، وقارن بين الموقف الذى يواجهه العقاد وما واجهه رسول الله محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ من عنت قومه واستبدادهم ، وكانت النقطة التى ركز عليها عبيد فى خطاب مرافعته فى المحكمة هى أن العقاد فى المقام الأول ، مثقف متميز وكاتب مرموق قبل أن يكون سياسيا ، ويعتبر دفاع مكرم عبيد فى محاكمة العقاد واحدا من أروع وأشهر المرافعات فى تاريخ المحاكم المصرية ، والواقع أن مكرم عبيد قد نال شهرة واسعة كمحام فى القضايا السياسية أوغير السياسية .

وقد فكر عبيد عندما كان نقيبا للمحامين فى تنظيم إضراب عام ضد البريطانيين وقد كانت وجهة نظر السلطات البريطانية فى القاهرة هى أن المحامين فى مصر هم آخر عنصر قد تثيره الحكومة وتستفزه ، وأن إضرابا للمحامين ـ إذا ما أمكن تنظيمه ـ سوف يثبت فعاليته فى إحداث الاضطراب فى الحياة العامة[٣٢] .

ولكن لم يحدث ذلك الإضراب لأن العلاقات التى كانت تتجه إلى التحسن مع بريطانيا جعلته مجرد فكرة ، ولم ينس مكرم عبيد فى حياته السياسية أبدا أنه كان محاميا وكان دائما ما يولى مهنته اهتماما وافرا خاصة فى الفترات التى لم يكن فيها الوفد فى الحكم ، وقد مارس دورا فعالا كنقيب

(٣٠) أحمد قاسم جودة ـ المصدر نفسه ـ ص ١٩٤ ـ ١٩٦ .

(٣١) أنيس منصور ـ « العقاد فى ذكراه » ـ آخر ساعة ـ القاهرة ٢٦ مارس ١٩٧٥ .

(32) F.O. 371/ 17983, July 23, 1934, Lampson to Simon.

للمحامين ، مضفيًا على دور النقابة طابعا سياسيا بفضل موقعه كسكرتير عام للوفد ، وفى نفس الوقت كان عبيد ـ مثل النحاس وغيرهما من الزعماء السياسيين ـ مستغرقا فى متابعة تطور العلاقات الإنجليزية المصرية من خلال سلسلة طويلة من المفاوضات ، بدءا من مباحثات زغلول ـ ملنر سنة ١٩٢٠ ، حتى محادثات صدقى ـ سيمون سنة ١٩٣٢ .

وكان عبيد ينظر إلى بريطانيا فى ضوء المطلب المصرى من أجل الاستقلال التام مع الاحتفاظ بالصداقة مع الحليف الدائم ـ بريطانيا العظمى ، وقد فسر عبيد آراءه يوما بأن استعادة دستور ١٩٢٣ ، وعقد معاهدة إنجليزية ـ مصرية هما هدفان رئيسيان للسياسة الوفدية(٣٣) ، ومنذ سنة ١٩٣٣ أخذت علاقات الوفد مع بريطانيا فى التحسن ببطء عندما بدا فى الأفق أن الوفد سوف يتجه لا تخاذ خطوة إيجابية تجاه بريطانيا إذا قدر له تولى السلطة ، وفى حفل أقامته كلية فيكتوريا يوم ٢٧ مارس ١٩٣٤ حضر مكرم عبيد ـ كضيف شرف ـ وألقى خطابا وديا تجاه بريطانيا ، الثقافة الانجليزية ، وركز فيه أساسا على المشكلة الأنجلو ـ مصرية ، وامتدح التعليم البريطانى وآثاره فى تكوين شخصية المثقفين المصريين ، كما ركز على أن التعليم البريطانى يعزز ويدعم روح الحرية والاستقلال لدى أولئك الذين يتلقونه(٣٤) .

والواقع أن بريطانيا كانت تعنى أشياء كثيرة بالنسبة لعبيد ، فهى الدولة التى تلقى فيها تعليمه والتى فيها أمضى بعض سنوات عمره ذات الأثر الكبير فى تكوينه ونشأته كما كان ينظر إليها على أنها هى التى شكلت شخصيته ووسعت مداركه ، كما أنها ـ فى الوقت نفسه ـ هى دولة الاحتلال الذى يعانى منه وطنه ، ولمكرم عبيد خطاب قديم ألقاه فى سبتمبر ١٩٢٠ فى حفل تكريم أقامه خريجو جامعة أكسفورد من المصريين لمحمد محمود باشا ، وقد ذكر فيه أنه غير قادر على التوفيق بين احترامه وإعجابه بالشعب البريطانى ـ الذى عاش بينه وارتبط به ـ وبين مشاعره المعادية لسياسة بريطانيا فى مصر(٣٥) ، وعلى الرغم من أن مكرم عبيد كان يعتبر وطنيا متشددا فقد كان دائما يؤكد أن بريطانيا هى مركز الفكر الديموقراطى والليبرالى ، كما كان يبدى إعجابه بأسلوب الحياة الانجليزية ، والنظام البرلمانى البريطانى .

---

(33) F.O. 371/ 17980, October 5, 1934, Peterson to Simon.

(34) 371/ 17982, April 16, 1934, Lampson to Simon.

(٣٥) أحمد قاسم جودة ، المصدر نفسه ، ص ١٤٢ ـ ١٤٤ .

وفى سنة ١٩٣٥ ، ظهرت آثار التحسن فى العلاقات الأنجلو ـ المصرية ، من خلال بيانات وتصريحات زعماء الوفد . ففى خطاب ألقاه مكرم عبيد فى حفل شاى أقامه محامو الإسكندرية تكريما للنحاس ، ذكر عبيد أن هناك فرصة ذهبية لعقد اتفاقية صداقة بين مصر وانجلترا [٣٦] ، كما ذكر فى مناسبة أخرى أن أية معاهدة يتم التفاوض بشأنها بواسطة حكومة الأقلية ـ حتى ولو كانت إيجابية بصورة أكبر بالنسبة لقضية مصر من تلك التى وقعها الوفد سنة ١٩٣٠ ـ ستكون غير مقبولة من الوفد لأنها صدرت عن حكومة غير دستورية [٣٧] .

وقد بدأت الحكومة البريطانية عام ١٩٣٥ فى استطلاع ودراسة آراء الزعماء السياسيين المصريين ، كى تستكشف مواقفهم من مسألة المفاوضات ، وكان سير مايلز لامبسون ، المندوب السامى ، قد اجتمع بزعماء الأحزاب ، خاصة أولئك الذين كانوا قد أجروا مفاوضات مع بريطانيا من قبل (النحاس ـ من حزب الوفد ، ومحمد محمود من حزب الأحرار ، وصدقى ـ من حزب الشعب) لأن البريطانيين كانوا يرغبون فى التفاوض مع القوى الوطنية التى تمثل جميع الأحزاب السياسية من أجل تفادى الهجوم من أى قطاع فى الرأى العام المصرى ،وفى ١٣ فبراير صدر مرسوم ملكى متضمنا أسماء أعضاء وفد قومى من كل الأحزاب لإجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، ويتكون من (مصطفى النحاس ـ رئيسا ، محمد محمود ، إسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، واصف بطرس غالى ، أحمد ماهر ، على الشمسى ، عثمان محرم ، أحمد حمدى سيف النصر ، حلمى عيسى ، مكرم عبيد ، حافظ عفيفى ، ومحمود فهمى النقراشى (أعضاء) ، وأصبح عبيد عضوا فى وفد كل الأحزاب السياسية كممثل لحزب الوفد ، وأصبح وزيرا للمالية فى حكومة النحاس فى مايو ١٩٣٦ ، وحصل على لقب باشا ، ودور عبيد فى مناقشات ومفاوضات معاهدة ١٩٣٦ ، وتقييمه لها ، تتضمنه محاضرة له حول ذلك الموضوع ألقاها فى الجامعة المصرية فى نوفمبر ١٩٣٦ .

وقد ألقى مكرم عبيد هذه المحاضرة بعربية رفيعة مستخدما أسلوبه الأدبى المتميز وقد عدد

---

(36) F.O. 371/ 19074, September 9, 1935, Kelly to Hoare.

(37) F.O. 371/ 17980, October 5, 1934, Peterson to Simon.

(٣٨) مكرم عبيد ـ محاضرة معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية ـ بحث تحليلى مقارن على المعاهدة المصرية ـ البريطانية ، القاهرة أول نوفمبر ١٩٣٦ (٧٦ صفحة) .

مكرم عبيد ــ فى محاضرته تلك ــ كل مراحل التفاوض بين مصر وبريطانيا[٣٩] ، إلى أن توصل الجانبان إلى الاتفاقية التى جسدتها معاهدة ١٩٣٦ . ونظر إلى مفاوضات النحاس ــ هندرسون بوصفها القاعدة الصلبة لمعاهدة ١٩٣٦ ، لأن المعاهدة تتضمن معظم البنود التى تمت مناقشتها فى محادثات ١٩٣٠ ، وهى المحادثات التى فشلت لأن الجانبين عجزا عن التوصل إلى اتفاق حول مسألة السودان .

وكان عبيد مبالغا فى الإحساس بدوره الحزبى لأنه كان يرى أن أية اتفاقية يوقعها الوفد سوف تنال رضاء الجماهير ، وكانت هذه النقطة معروفة لبعض السياسيين البريطانيين أنفسهم ، فقد سجلها هيوح دالتون ــ السياسى العمالى البريطانى فى مذكراته ، وهو الذى أصبح فى سنة ١٩٤٥ ، وزيرا للخزانة ــ وكتب فى مذكراته حول مباحثات ١٩٣٠ يقول :

«لقد كانت لنا جولات أخرى مع المصريين فى ربيع ١٩٣٠ ، وأرسلوا هذه المرة ، وفدا كبيرا برئاسة النحاس باشا ــ رئيس وزرائهم ، ومكرم عبيد ، وكنت أعتقد ، وكثيرا ما قلت علنا ، .. من أجل عقد معاهدة أنجلو ــ مصرية ، فإن الوفد وحده هو القادر على تقديم الوجه الحقيقى لمصر ، وأية حكومة مصرية أخرى ، سوف يزايد عليها الوفد ويسقطها حتى لو وقعت معاهدة معقولة»[٤٠] .

ومن الواضح أن مكرم عبيد كان متأثرا فى تقييمه للمعاهدة فى محاضرته الشهيرة التى ألقاها فى الجامعة المصرية بموقفه الحزبى ودوره السياسى فى المفاوضات كساعد أيمن للنحاس باشا ، وقد وصف أحد الطلاب محاضرته بأنها كانت متقدة وذات أسلوب حماسى ، يميزها خط حزبى متطرف[٤١] ، وفيها امتدح مكرم عبيد النحاس ــ الذى كان بين الحاضرين ــ عدة مرات ، وأعلن عن تقديره وإعجابه بجهود زعيم الحزب لإنجاز معاهدة الصداقة والتحالف ، أو ــ كما كان عبيد الوفدى يسميها ــ معاهدة الشرف والاستقلال ، وقد اتخذ عبيد خطا قويا فى الدفاع عن

---

(٣٩) زغلول ــ ملنر ، عدلى ــ كيرزون ، زغلول ــ ماكدونالد ، ثروت ــ شامبرلن ، محمود ــ هندرسون ، النحاس ــ هندرسون ، صدقى ــ سيمون .

(40) H. Dalton, call Back Yesterday, Memoirs 1887-1931, London, 1953, p. 249.

(٤١) محمد حشيش ، معاهدة ١٩٣٦ ، وأثرها فى العلاقات المصرية ــ البريطانية حتى ١٩٤٥ . رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، أبريل ١٩٧٠ ص ٣ من المقدمة .

المعاهدة وتبريرها ، وهى المعاهدة التى لقيت معارضة عنيفة من الحزب الوطنى وقطاع كبير من الطلاب وجماعة مصر الفتاة ، بزعامة أحمد حسين(٤٢) .

ويؤرخ كثير من الدارسين للحركة الوطنية المصرية الحديثة لهبوط شعبية الوفد بتوقيعه للمعاهدة ، ويرون بأن توقيع المعاهدة سلب الحزب جاذبيته الوطنية التى تمتع بها طويلا وأحاله إلى مجرد تجمع حزبى يدعو للاعتدال والتعاون مع بريطانيا(٤٣) .

وقد لعب عبيد دور الداعية الذى يحاول إقناع الرأى العام المصرى بالمعاهدة وترغيبه فيها لصالح الوفد كحزب وكحكومة فى الوقت ذاته ، وقد تبعت المعاهدة خطوة ذات مغزى على طريق الاستقلال الوطنى ، وكانت تلك الخطوة هى مؤتمر الامتيازات الأجنبية فى «مونترو» الذى افتتح فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ حيث تفاوض وفد مصرى برئاسة النحاس باشا(٤٤) ، مع الدول المعنية ، وحصل على موافقتها لإنهاء الامتيازات الخاصة برعاياها فى مصر(٤٥) ، وبدا أن هذا الإنجاز قد

(42) **F. O. 371/ 20119, September 16, 1936, From Kelly to Eden.**

(جماعة مصر الفتاة كانت حركة سياسية ضمت عددا كبيرا من الشباب ، ونشأت فى أوائل الثلاثينات ، وتأثرت ببعض الأفكار المعاصرة والتنظيمات الألمانية ، وكان يرأسها محام شاب هو أحمد حسين ، يساعده بعض مؤيديه مثل محمد صبيح ، وإبراهيم شكرى وضمت تنظيما شبه عسكرى ، بزى خاص وكان يسمى (ذوى القمصان الخضراء) وانهارت علاقتهم مع الوفد عندما حاول أحد أعضائها ، وهو عز الدين عبد القادر ، اغتيال النحاس فى ٢٨ نوفبر ١٩٣٧ ، وكانت جماعة (مصر الفتاة) مرتبطة بشخصيات مثل على ماهر ، وعزيز المصرى كما كانت معروفة بتعاطفها مع دول المحور) .

انظر : أحمد حسين ، إيمانى ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

(٤٣) انظر ، على سبيل المثال ، عصام سليمان ، مرجع سابق – ص – ٦٥ .

ونفس التحليل ذكره الأستاذ محمد حسنين هيكل فى مقابلة معه يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٥ .

(٤٤) تشكل الوفد المصرى برئاسة النحاس باشا من : أحمد ماهر ، وواصف بطرس غالى ، ومكرم عبيد ، وعبد الحميد بدوى .

(٤٥) ترتبط الامتيازات الأجنبية بنوع من المعاهدات التجارية التى عقدتها الدول الغربية مع الدول الأسيوية والأفريقية والتى يتمتع الرعايا الغربيون بموجبها بامتيازات خاصة خارج نطاق التشريع الوطنى ، لذلك كان المقيمون الأوربيون فى المستعمرات خاضعين لقوانين حكوماتهم ، ويعفون من قوانين الدول المضيفة لهم ، وقد تطور النظام وانتقل من مناطق الشرقين الأدنى والأوسط إلى أنحاء الإمبراطورية العثمانية .

انظر :

I.c. Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East,** Vol., 1, Princeton, 1956, pp. 1-21.

أنعش الروح المعنوية للمصريين نظرا لأنه جعل المصريين والأجانب سواء أمام القانون لأول مرة منذ قرابة أربعة قرون ، وعلى الرغم من حقيقة لا يمكن إنكارها وهى أن عبد الحميد بدوى[٤٦] ، قد قام بالجهد الرئيسى فى المؤتمر ـ كخبير قانونى ـ فقد كان لمكرم عبيد أيضا . دور حيوى خاصة فيما يتعلق بالمناقشات حول الفترة الانتقالية لإنهاء الامتيازات الأجنبية ، وقد أصر الجانب المصرى على جعل الفترة الانتقالية قصيرة بقدر الإمكان ، بينما كانت الوفود الغربية شديدة التمسك بجعلها اثنى عشر عاما على الأقل .

وفى ٦ أكتوبر ١٩٣٦ استقبل الزعيم النازى «هتلر» النحاس وعبيد فى برلين ، ولم يكن السبب الحقيقى للزيارة واضحا . وهل هى زيارة مجاملة أم كانت لها أهداف سياسية ، فبينما أعلن السبب الظاهرى لزيارة رئيس الحكومة المصرية ووزير ماليته لألمانيا . هو رغبتهما فى استشارة طبيب ألمانى حيث أخبر الوزير المفوض المصرى فى برلين «سير/ اريك فيس» من السفارة البريطانية فى ألمانيا بأن صحة مكرم باشا متدهورة ، وأن الطبيب الذى استشاره فى برلين ، ذكر أن عبيد قد يموت فى أية لحظة ومن ناحية أخرى . أبلغ أمين عثمان عضوا فى السفارة البريطانية بالقاهرة أن الهدف الرئيسى للزيارة كان يتعلق بموقف ألمانيا من الامتيازات الأجنبية[٤٧] ، ولكن يبدو أن رواية أمين عثمان ـ وقد كان وثيق الصلة بكل من الوفد والإنجليز ـ هى الأقرب إلى الحقيقة ، لأن زيارة النحاس لهتلر تمت وهما فى طريقهما إلى الوطن قادمين من مؤتمر «مونترو» .

وبينما كان الوفد ـ كحكومة ـ يحقق نجاحا فى الخارج بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ومعاهدة إنهاء الامتيازات الأجنبية ، كانت هناك اتجاهات معاكسة داخل كيان الحزب نفسه . إذ وقع حدث هام عام ١٩٣٧ ، بخروج محمود فهمى النقراشى ، واحمد ماهر من الحزب ، وقيامهما بتكوين الحزب السعدى بعد ذلك مما أدى إلى تزايد نفوذ مكرم عبيد وتأثيره على النحاس وحزب الوفد ، وكان أحمد ماهر ، والنقراشى يشعران بتحكمه وسيطرته على الحزب، وأيدهما ـ فى ذلك الاحساس ـ أرملة زغلول باشا (أم المصريين) التى كانت تنتقد كثيرا سياسة النحاس وعبيد[٤٨] .

---

(٤٦) بدأ الدكتور بدوى حياته العامة كسكرتير سياسى لثروت باشا ، وكانت ميوله معادية لحزب الوفد ، وقد اعتاد بعض الوفديين ، ومنهم عبيد ، تسميته بـ «مفتى القرية» ، ولم تكن له علاقات طيبة مع عبيد ، وكثيرا ما تبادلا النقد .

(47) F.O. 371/ 20122, November 20, 1936, From Phipps (Berlin) to Eden.

(مما يدعو للتأمل ان مكرم عبيد توفى بعد ذلك بخمسة وعشرين عاما)

(٤٨) من لقاء مع السيد سعد فخرى عبد النور ، فى ١٣ سبتمبر ١٩٧٤ .

ووفقا لما ذكره لامبسون ، كان هناك خلاف حاد بين أحمد ماهر ومكرم عبيد فقد اتهم الأخير أحمد ماهر بأنه مأجور لرئيس الوزراء ، وأنه يحيك المكائد بهدف إبقاء على ماهر شقيقه بالقرب من الملك وإضعاف قوة الوفد[٤٩] .

وقد رأى النحاس فى معالجة عبيد للأمور ونهجه السياسى ما يرضيه ويحقق روح « الوحدة الوطنية » التى برزت فى عهد سعد زغلول ، ولم يكن النحاس يتوقع أن يقوم النقراشى وأحمد ماهر بالتعجيل بإحداث الانشقاق فى صفوف الوفد[٥٠] ، وقد بدأ الخلاف بين ماهر والنقراشى فى جانب وزعامة الوفد فى جانب آخر عندما ثار خلاف فى الرأى داخل مجلس الوزراء حول موضوع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، وكان محمود غالب وزير العدل ، والنقراشى وزير المواصلات ـ بتأيد من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ـ يرغبان فى عرض المشروع من خلال عطاء عالمى ، بينما كان عبيد وأعضاء مجلس الوزراء الآخرون ـ بتأييد من النحاس ـ يصرون على ضرورة قيام شركة بريطانية معينة بتولى المشروع على الرغم من أن التكاليف ستكون أكثر وأجرى النحاس تعديلا فى وزارته فى أغسطس ١٩٣٧ مستبعدا النقراشى ، وغالب من حكومته ، وبعد ذلك عقدت اللجنة العليا للوفد اجتماعا لمناقشة المسألة ، وانسحب أحمد ماهر الذى لم يلق إلاّ تأييدا ضئيلا[٥١] ، وكان هذا أحد الانشقاقات الرئيسية فى تاريخ الوفد ، ونجم عنه ميلاد الحزب السعدى تحت زعامة أحمد ماهر والنقراشى ، ويدل ذلك الانشقاق على الثقل السياسى الحقيقى لمكرم عبيد ، وتأثيره ونفوذه على النحاس والحزب ، وقد كان نفوذ مكرم عبيد فى مجلس الوزراء سببا فى زيادة السخط والاستياء ، ولم يتردد أعضاء الوفد فى استخدام النعرة الطائفية فى حملتهم ضد مجلس وزراء وصفوه بأنه خاضع بشكل واضح للنفوذ القبطى[٥٢] .

وتمثل فترة الثلاثينيات سنوات الذروة فى حياة مكرم عبيد ونشاطه كسياسى ، إذ كان القوة الحقيقية خلف زعامة حزب الأغلبية ، كما كان سحر شخصيته وجاذبيتها مصدر قوته فى نشاطه السياسى. إذ كانت لديه القدرة على الوصول إلى الجماهير والتأثير فيها ، ولأنه كان متحدثا ممتازا يتمتع

---

(49) F.O. 371/ 20105, April 27, 1936, From Lampson to Eden.

(٥٠) عبد العظيم رمضان ، الوثائق المصرية فى التاريخ المصرى ، مجلة (صباح الخير) القاهرة ، ١٧ فبراير ١٩٧٧ .

(٥١) د. محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، المجلد الثانى (١٩٣٧ ـ ١٩٥٢) ص . ٣٥ ، ٣٦ ، ص : ٤٨ ، ٤٩ .

(52) F.O. 371/ 22004, April 13, 1938, From Lampson to Eden.

بالقدرة على اختيار الكلمات المناسبة وبإيقاع متواتر متزن ، فقدركز دائما أحاديثه إلى قلب أمة عاطفية بدلا من أن يوجهه إلى عقل مفكريها ، وقد كان لسحر الشخصية وجاذبيتها دائما أثره على المواطنين خصوصا فى الدول غير المتقدمة ، ومتى تلك الميزات الشخصية غير متاحة للإنسان العادى ، ويمكن اعتبارها أقرب إلى الموهبة من الخبرة المكتسبة ، ويتم على أساسها التعرف على خصائص الزعامة لدى أصحابها[٥٣] . فإذا كان ذلك هو مفهوم الكاريزما (CHARISMA) أو سحر الشخصية وجاذبيتها ، فإنه يمكن اعتبار مكرم عبيد سياسيا له خاصية متميزة وذو شخصية تتصف بالحيوية ، إلى جانب ثقافته المزدوجة ، العربية والأجنبية ، واتصاله السهل والمؤثر بجماهير الشعب ، كما يمكن أن نصنفه « ديماجوجيا » سياسيا إلى حد كبير مثل كثير من ساسة العالم المتخلف ممن يقدرون على جذب الجماهير والحصول على الشعبية . وإذا ما قارنا عبيد بالسياسيين المصريين الآخرين ، مثل إسماعيل صدقى ، على سبيل المثال ، لوجدنا أن الأخير كان يفتقد إلى وسيلة الاتصال السهلة والعلاقة الحميمة بالشعب والتى كان يمتلكها عبيد . ولأنه متحدث ممتاز مصدر قوة عظيمة على المسرح السياسى ، ليس فقط فى الدول المتخلفة ، بل فى الدول المتقدمة أيضا (مثل لويد جورج فى بريطانيا) ، ويعتبر مكرم عبيد أشهر خطيب فى التاريخ السياسى المصرى الحديث ، ولسوء الحظ ، فإن أية ترجمة لخطبه وأحاديثه تعجز عن إبراز قوتها الحقيقية لأنه من غير الممكن الإبقاء على الأسلوب الخاص لبلاغته فى الترجمة ، وكان مشهورا باستخدام السجع ، كى يدفع بوجهة نظره إلى هدفه المنشود .

وقد ألقى خطبًا وأحاديث فى مناسبات عديدة لا تحصى ، بعضها لأهداف وطنية ، والبعض الآخر لأسباب ودواع سياسية أو حزبية ، بالإضافة إلى أحاديثه وخطبه الوزارية والبرلمانية ، ويتعين أن نضيف إلى تلك دفاعه البارع فى القضايا الحقوقية الشهيرة ، حيث أثبت أنه محامى مرافعات متميز فى كل من القضايا السياسية والمدنية . وقد وصف عباس العقاد ، مكرم عبيد فى مقدمته للمكرميات بأنه مزيج اهتمامات متنوعة ونشاطات مختلفة ، مع موهبة فى الأدب والسياسة[٥٤] . والواقع أن خبرة مكرم عبيد كمحام ، ساعدته كثيرا كسياسى ، لأن المحاماة كمهنة ، كانت امتدادًا لنشاطه السياسى . وقد كان معظم الوزراء المصريين فى تلك الفترة محامين

---

(53) **Max Weber, On charisma, and Institution Building,** selected papers- Edited and withe an introduction by S. N. eisenstadt, Chicago, 1968, p 48

(٥٤) أحمد قاسم جودة . المصدر نفسه ، ص ــ ١٠

أو من خريجى مدرسة الحقوق ، وقد كان مكرم عبيد محاميا ناجحا بكل المقاييس ، ولا زالت أصداء مرافعاته معروفة فى تاريخ المحاماة فى مصر ، وقد كان يعتمد فى دفاعه على التحليل المنطق لدوافع الجريمة ، ويتصور نفسه فى موضع المتهم أمام المحكمة[٥٥] .

ومن طرائف الأدب والسياسة فى حياة مكرم عبيد ذلك المقال الذى كتبه فى «كوكب الشرق»[٥٦] ، فى ٦ أكتوبر ١٩٣٥ ، وهاجم فيه عباس العقاد ، متهما إياه بالغطرسة والنفاق والرياء ، وبأنه بدأ حياته العامة فى خدمة السلطات العسكرية البريطانية ، كرقيب على الصحافة المصرية ، وكان السبب الرئيسى لذلك المقال العنيف هو أن العقاد كان قد انتقد بعنف حكومة نسيم باشا لأن الهلالى باشا وزير المعارف فى حكومته ، كان قد رفض وساطة العقاد الشخصية لبعض أصدقائه ، كما تردد فى ذلك الوقت ولم تكن سياسة الوفد عدائية تجاه حكومة نسيم ، كما لم يكن العقاد ـ ككاتب وفدى ـ قد استشار زعامة الحزب قبل أن يبدأ حملته الصحفية ضد الحكومة .

ويعتبر مقال عبيد نموذجًا رائعًا للمقال الصحفى القوى ، وقد تصدى العقاد للهجوم بأن رد على عبيد فى «روز اليوسف» فى ١٧ أكتوبر ١٩٣٥ ، مفندا الادعاء ومتهما إياه بتبديد أموال الوفد برحلاته إلى لندن وباريس[٥٧] .

وكانت العلاقات بين عبيد كسياسى والعقاد ككاتب ، طيبة أحيانا ، وسيئة أحيانا أخرى ، فقبل المجادلات الحادة بينهما على صفحات الجرائد والمجلات ، دافع عن العقاد فى محاكمته السياسية ، وبعدها أيضا ، كتب العقاد مقدمة «المكرميات» ممتدحا عبيد . قائلا إنهما قدما سويا من مدرسة فى قنا اشتهرت بتلاميذها الذين حققوا لأنفسهم ـ فيما بعد ـ شهرة عظيمة فى مجال الأدب[٥٨] ، ذلك هو مكرم عبيد ، القوة الفعالة فى حزب الوفد ، والبرلمانى المتميز والمحامى المعروف والخطيب المشهور ، والوزير النشط . وعلاوة على ذلك «كان منصب السكرتير العام

---

(٥٥) من لقاء مع السيد/ صلاح الشاهد فى ٢٠ يناير ١٩٧٥ .

(٥٦) كانت «كوكب الشرق» صحيفة وفدية حلت محل صحيفة «المنار» سنة ١٩٢٤ برئيس التحرير نفسه ، وهو حافظ عوض ، واتخذت الخط المتطرف فى الوفد وتبعت أحمد ماهر ، والنقراشى فى انفصالهما ١٩٣٧ .

(٥٧) رجاء النقاش ، **عباس العقاد بين اليمين واليسار** ، بيروت (بدون تاريخ) ص : ٣٨١ ، ٣٩٨ .

(٥٨) أحمد قاسم جودة ، **المصدر نفسه** ، ص ـ ٩ .

للوفد » يعتبر أهم منصب سياسى وشعبى فى مصر فى ذلك الوقت[٥٩] ، وكان مثلما وصفه الدكتور محجوب ثابت ، الأديب ، وأحد اصدقاء سعد زغلول المعروفين ، حين ذكر عن عبيد :

«إنه خطيب يؤتر بالعاطفة كالموسيقى ، صديق مخلص ، عدو جبار . إنه ملاك فى صداقته ، شيطان فى خصومته[٦٠] .

---

(٥٩) إبراهيم طلعت ، أيام الوفد الأخيرة . روز اليوسف ، القاهرة ، ٢١ فبراير ١٩٧٧

(٦٠) صالح السودانى ، الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية والدكتور محجوب ثابت ، القاهرة ١٩٤٥ ــ ص ــ ٢٦٦ .

الفصل الرابع

مكرم عبيد
والانشقاق عن الوفد

مكـرم عبـــيد
والانشـقاق عن الوفـد

تمثل الفترة ما بين ١٩٣٧ و١٩٤٢ ، العصر الذهبي لحياة مكرم عبيد السياسية فقد أصبح مكرم عبيد ـ منذ خروج أحمد ماهر والنقراشي عن الوفد سنة ١٩٣٧ ـ أقوى قطب فى الوفد بلا منافس تقريبًا ، وقد ساعدت شخصية النحاس البسيطة وشفافيته على ذلك ، فقد كان النحاس ـ برغم صلابته ـ أقل ذكاء ومهابة من زغلول [1] وتلك الشخصية ساعدت عبيد كثيرًا فى أن يكون القوة المؤثرة إلى جانب زعيم الوفد ، وفى الفترات التى كان فيها الوفد فى السلطة ، كان عبيد الرجل الثانى كوزير للمالية ، وبصفته المستشار الأول للنحاس ، وحين كان الوفد خارج السلطة كان عبيد دعامة الحزب ، علاوة على انشغاله فى الأنشطة الأخرى وأهمها دوره البرلمانى ومسئولياته فى نقابة المحامين ، وقد لا تتكرر ظاهرة عبيد كثيرا فى السياسة المصرية لأنها ارتبطت بعوامل معينة وظروف بذاتها تدخلت فى صياغتها وتشكيلها ، وتعتبر شخصية عبيد تعبيراً عن الرغبة فى تحقيق وإقرار الوحدة الوطنية ، والسعى من أجل الاستقلال ، وهى الوحدة الذى تعززت تحت زعامة زغلول ، كما كانت أيضًا تعبيرًا عن النضج الاجتماعى المصرى فى مناخ ليبرالى ديموقراطى ، وقد نشأت العلاقة الشخصية والسياسية بين النحاس وعبيد ، وتوطدت عن طريق مساهمتها المشتركة فى الحركة الوطنية منذ أيام زغلول خصوصا أثناء فترة المنفى ، عند ما أصبحا صديقين حميمين حيث تمتع عبيد بمنزلة خاصة لدى سعد زغلول ، والنحاس ، وقد ذكر عبيد أن زغلول قد قال له ـ ذات مرة ـ أثناء فترة المنفى إنه مسلم ، وأن عبيد قبطى ، ولكنه يحمد الله أن يكون له ابن مثله [2] ، وقد كانت المشاركة بين زغلول وكل من النحاس وعبيد سببا فى أن الأخيرين قد اكتسبا نظرة متقاربة للقضايا العامة والمسائل الوطنية لذلك فقد لعب عبيد دورًا نشطًا فى اختيار النحاس

---

(1) M., Zayid, **Egypt's struggle for Ibdependence,** beirut, 1965, p. 127.

(٢) ذكر عبيد ذلك خلال شهادته أثناء محاكمة فؤاد سراج الدين فى ٢ يناير ١٩٥٤ بالقاهرة .

كخليفة لزغلول ، بتأييده ومساندته ضد منافسيه السياسيين الآخرين ، وبإقدامه على جمع الأصوات لصالحه [٣] .

وقد كان عبيد مكملا لمواطن الضعف فى شخصية النحاس أحيانًا ، وهو الذى أيد النحاس وعضد اتجاهاته بين صفوف الوفد خلال انشقاق عام ١٩٣٠ و ١٩٣٧ ، وكان بمثابة صمام الأمان لشخصية النحاس الطيبة فى كثير من المواقف [٤] ، وقد كان عبيد أيضًا وراء طرد عباس العقاد من حزب الوفد ، على الرغم من أن العقاد كان صحفيا بارزًا مؤيدًا للوفد ، وكرر نفس الأسلوب ـ بعد ذلك ـ مع فاطمة اليوسف ، صاحبة مجلة روز اليوسف ، التى قالت فى مذكراتها إن عبيد كان يسيطر على اجتماعات النحاس ويتحكم فيها [٥] ، وتقدم قصة النزاع بين مجلة روز اليوسف وحزب الوفد مثالاً طيبًا لنفوذ عبيد لأنه كان صاحب القرار فى مسألة إنهاء العلاقة بين الوفد وأكثر المجلات فعالية فى تأييده وذكرت فاطمة اليوسف أن السبب كان مقالا نشرته تحت عنوان « وليم الكذّاب » ، علقت فيه على قصة زائفة كتبها محام اسمه وليم الديوانى ، فى « الجهاد » وهى صحيفة وفدية أخرى متهما فيها روز اليوسف بأنها تأخذ رشاوى ، واعتبر عبيد اختيار عنوان مقال روز اليوسف ، كتلميحة واضحة عليه ، لأنه كان يحمل اسم وليم قبل انخراطه فى الحركة الوطنية ، فانتهز فرصة هجوم روز اليوسف على حكومة نسيم ـ بدون تعليمات من زعامة الحزب واعتبره نوعا من الخروج على سياسة الوفد ، واتخذت اللجنة العليا للوفد فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ قرارًا بألا تعتبر روز اليوسف ـ منذ ذلك الوقت ـ مجلة وفدية [٦] .

.. وجدير بالذكر أن مصر منذ بداية الحرب العالمية الثانية قد بدأت تشهد موجات من المتعاطفين مع ألمانيا الهتلرية ، لا ، لأنها كانت تعبيرًا عن أفكارهم وآمالهم أو نتيجة قبولهم للمبادئ والأفكار النازية ، ولكن لأنهم كانوا يعتقدون أن بانتصار ألمانيا يبدأ الطريق إلى الحرية والاستقلال ، لأن كلا من مصر وألمانيا كانتا تعارضان بريطانيا كل لأسبابه ودوافعه [٧] .

---

(٣) انظر : أحمد شفيق ، الحولية الرابعة (١٩٢٧) ، القاهرة ـ ١٩٢٨ .

(٤) قبل انشقاق أحمد ماهر والنقراشى سنة ١٩٣٧ كان هناك انشقاق آخر سنة ١٩٣٠ عندما انسحبت مجموعة وفديين من الحرب احتجاجًا على سياسة النحاس المعتدلة ونفوذ العناصر الجديدة فى الحزب ، وسمى هؤلاء المنشقين بمجموعة السبعة والنصف ، لأن أحدهم (على الشمسى) كان قصير القامة .
انظر : محمد حشيش ، حزب الوفد ، رسالة ماجستير لم تنشر ـ جامعة عين شمس ـ القاهرة ـ ١٩٧٠ .

(٥) فاطمة اليوسف ، ذكريات ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ـ ١٥٢ .

(٦) المرجع السابق ـ ص ـ ١٨٢ ـ ١٩٠ .

(٧) انظر : عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، المجلد الثانى ـ بيروت (بلا تاريخ) .

وقد واجهت حكومة سرى باشا صعابا متزايدة بسبب المشكلات الداخلية المتفاقمة[٨] . واضطر محصول القمح الضعيف عام ١٩٤١ الحكومة إلى الحد من المساحة المخصصة لزراعة القطن ، بهدف تحقيق زيادة فى مخزون الحبوب ، كما قامت الحكومة ، بالإضافة إلى ذلك باتخاذ إجراءات لمنع تخزين الحبوب لدى المواطنين لمقاومة السوق السوداء والتحكم فى أقوات الشعب . ولما كان معظم أعضاء البرلمان من ملاك الأراضى والذين كان من الممكن أن يتأثروا ـ بصورة أو بأخرى ـ بتلك الإجراءات ، أرغم سرى على اتباع حل وسط مما جعل سياسته عقيمة وعاجزة ، وأدى إلى زيادة مضطردة فى تكاليف المعيشة[٩] ، وتميزت الفترة ما بين بداية الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ و ٤ فبراير ١٩٤٢ بأحداثها السياسية المتلاحقة والتى يمكن أن نطلق عليها فترة القلاقل السياسية ، وتولى ـ أثناء تلك الفترة ـ ثلاثة رؤساء رئاسة الحكومة ، بدءا بعلى ماهر باشا أكثر الشخصيات المستقلة فعالية على مسرح السياسة المصرية الحديثة ، والذى شكل أول مجلس وزراء له فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ فى ظروف حرجة ، صاحبت بداية الحرب[١٠] ، وقد بدأ على ماهر عهده فى السلطة ، بأن اهتم ـ فى المقام الأول ـ بمصالح بريطانيا ، الحليف ، طبقا لبنود معاهدة ١٩٣٦ ، وأعلن تعيينه ـ بصفته رئيسًا للوزراء ـ كحاكم عسكرى عام وأخضع الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى للرقابة طبقًا للأحكام العرفية المفروضة .

وفى منتصف عام ١٩٤٠ تغيرت سياسة على ماهر بسبب تطور أنباء المعارك فى أوروبا ، وكشف عن تعاطفه مع المحور عندما انهارت فرنسا أمام التقدم النازى ، وكان السبب الرئيسى الذى وضع حكومة على ماهر فى موقف حرج إزاء البريطانيين هو نفوذ بعض أعضاء وزارته الذين اشتهروا بمشاعرهم المعادية للبريطانيين ، مثل النقراشى ، وعبد الرحمن عزام ، بالإضافة الى آخرين كانوا مؤيدين للمحور بلا تحفظ ، مثل صالح حرب وزير الحربية ، وعزيز على المصرى ، المفتش العام للجيش المصرى فى ذلك الوقت .

وأثناء وجود على ماهر فى السلطة لم يقم الوفد ـ الذى كان بعيدًا عن السلطة منذ ١٩٣٧ ـ بدور المعارضة المباشرة لسياسة على ماهر ، وفى أبريل ١٩٤٠ تقدم النحاس باشا بمذكرة إلى السفير

---

(٨) حسين سرى باشا ، سياسى مصرى مستقل ، شكل مجلس وزراء أكثر من مرة وكان قريبًا للملك فاروق بالمصاهرة .

(9) G. warburg, " **Lampson's Ultimatum to Faruq, 4 February 1942** " **Middle eastern Studies,** vol. 11, no. 1,london, january 1975, p.28.

(١٠) عصام سليمان ، مرجع سابق ، ص ـ ١٠١ .

البريطانى بطلب فيها الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من مصر عقب انتهاء الحرب ، وكانت نشاطات عبيد ـ فى تلك الفترة ـ جزءا مكملا لدور الوفد ، لأنه كان السكرتير العام للحزب والقوة المؤثرة خلف زعيمه ، ولم يتضح موقف الوفد بالنسبة لما إذا كان يتعين على مصر إعلان حالة الحرب إلى جانب الحلفاء أم لا ، لأنها كانت نقطة دقيقة أوقعت الشقاق فى صفوف السياسيين المصريين والرأى العام ، وتركز الاهتمام الرئيسى للوفد وعبيد على ضرورة وجود حكومة شعبية عن طريق انتخابات ديمقراطية(١١) . وكانت السلطات البريطانية فى مصر على دراية تامة بالنزعة المؤيدة للنازى ، التى كان يمثلها فى الأساس على ماهر وعزيز المصرى وأحمد حسين زعيم مصر الفتاة ، وأتباعهم فى دوائر الحكومة والجيش ، ولعل ذلك الفهم البريطانى لدور العناصر المتعاطفة مع الألمان يعد من الأسباب المرتبطة بما يعرف فى التاريخ المصرى الحديث بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عندما قدم السفير البريطانى إنذارا إلى الملك يطالبه بدعوة النحاس لتشكيل الحكومة ، وقد اضطرت ـ تطورات الحرب العالمية الثانية وسير المعارك فى الصحراء الغربية ـ البريطانيين للاعتماد على الوفد كحزب للأغلبية ، لأن حكومة شعبية كانت البديل الوحيد لحكم مباشر تتولاه وتشرف عليه السفارة البريطانية فى القاهرة(١٢) .

وقد أصبح الإنذار الذى قدمه سير مايلز لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) السفير البريطانى فى مصر . إلى الملك فاروق فى ٤ فبراير ١٩٤٢ بمثابة نقطة تحول فى التاريخ السياسى لمصر ، إذ ألحق درجة من الإذلال بالقصر ، وأعاد الوفد إلى السلطة بعد أكثر من أربعة أعوام بعيدا عن الحكم ، إلا أن عودة الوفد تمت فى ظروف غير مناسبة ، لأنه تولى الحكم عن طريق تهديد بريطانى بالتدخل ، وليس بسبب هيبته وشعبيته ، لذلك شهد العامان التاليان ـ أثناء وجود النحاس باشا رئيسا للوزراء على رأس حكومة وفدية ـ مزيدًا من التدهور فى شعبية الوفد(١٣) . ومع أن النحاس باشا بدأ حكومته الجديدة بالإفراج عن عزيز المصرى وزملائه(١٤) ، إلا أنه اعتقل على ماهر بسبب

---

(١١) المرجع السابق ، ص ـ ١٠٨ .

(١٢) ضياء بيبرس ، صفحات من مذكرات النحاس ، الأسبوع العربى ـ بيروت ـ ٣ فبراير ١٩٧٥ .

(13) C. warburg, Op. cit., Middle Eastern Studies, january 1975, p. 24

(١٣) انظر أيضًا : محمد أنيس ـ ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى ـ بيروت ـ ١٩٧٢ .

(١٤) اعتقل عزيز المصرى للمرة الأولى فى نوفمبر ١٩٤١ ، واعتقل مرة أخرى فى أغسطس ١٩٤٢ ، فى ظل حكم الوفد عندما اتهم بالتورط فى قضية الجاسوسية التى كان أنور السادات متهما فيها أيضًا ، وأفرج عن عزيز المصرى فى نوفمبر ١٩٤٤ . (انظر : محمد صبيح ، بطل لا ننساه ، عزيز المصرى وعصره ، القاهرة ـ ١٩٧١)

أنشطته ضد الحلفاء ، وكان هذا ما حدث ، على الرغم من إنكار النحاس باشا بأنه كان قد تلقى إيحاء بذلك من السلطات البريطانية[١٥] ، وحتى تكتمل الصورة لابد من نظرة سريعة على الأحداث خارج مصر.

يعتبر أول تلك الأحداث ثورة رشيد على الكيلانى فى العراق سنة ١٩٤١ التى خلقت إحساسا بالقلق والاضطراب فى مصر ، وكانت ـ (وفقا لما ذكره أنور السادات الذى كان طرفًا فى ذلك الوقت فى محاولة مؤيدة للألمان نظمها فريق من الضباط بالاشتراك مع عزيز المصرى) ـ الإشارة الأولى لتحرر الدول العربية[١٦] ، ثم جاءت الهزائم والنكسات العسكرية البريطانية على الجبهة الليبية ، مع تصاعد التوقعات بحدوث غزو ألمانى لمصر، وأخيرا ظهرت مشكلة عرفت فى التاريخ الدبلوماسى بـ « أزمة فيشى » التى أدت إلى مظاهرات شعبية ضد الحكومة ، وما أسماه المتظاهرون بأسيادها البريطانيين بتحريض من القصر ومستشاريه على ماهر والشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الأزهر ، الذى توفى عام ١٩٤٥ ، وأحد المخططين الرئيسيين للسياسة الإسلامية للملك فاروق .

وكان البريطانيون هم الذين أثاروا « أزمة فيشى » بإصرارهم على عدم إقدام مصر على عقد علاقات دبلوماسية مع حكومة فيشى ، وتم إرجاء البت فى المسألة عدة أشهر بسبب رفض الملك فاروق ومستشاريه الإذعان لرغبات البريطانيين ، وعندما اتخذ سرى باشا ـ فى النهاية ـ قرارا بالتصرف فى يناير ١٩٤٢ ، فعل ذلك دون أن يستشير الملك فاروق مسبقا ، ولذلك اتهمته المعارضة بالافتئات على سلطة الملك ، وقد أحجم الملك عن إقالة حكومة سرى لخوفه من حدوث مواجهة مباشرة بينه وبين السلطات البريطانية ، وانتهت المشكلة بإقالة صليب سامى ، وزير الخارجية المصرية الذى ضحت به الوزارة ككبش فداء[١٧] ، وقد لعب مكرم عبيد دورا كبيرا فى مجريات الأمور فى تلك الفترة ، وكان قد انضم إلى النحاس فى رحلة قام بها إلى الصعيد عندما استدعى الملك فاروق زعماء الأحزاب المصرية ، ورؤساء الوزراء السابقين ، للتشاور معه فى شأن الإنذار البريطانى وعلى الرغم من أن مكرم عبيد لم يكن من الفئتين المدعوتين ، إلا أن الدعوة شملته استثناء لأن الملك تلقى نصيحة بدعوته بسبب موقعه الحزبى وتأثيره على النحاس[١٨])

---

(١٥) عبد العظيم رمضان ، ٤ فبراير ، وثائق جديدة ، الأهرام ـ القاهرة ـ ١٤ فبراير ١٩٧٥ ـ ص ـ ٢٨ .

(16) A.El- Sadat, **Revolt on the Nile**, New York,1957, P. 38.

(17) G. Warburg, op. cit., **Middle Eastern Studies**, January, 1975, p.28

(١٨) د. محمد حسين هيكل ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٢٩ .

وقد كان عبيد هو المهندس الحقيقى لقرارات الوفد ، وتحديد دوره فى السياسة الوطنية ، ابتداء من معاهدة ١٩٣٦ ، والإنذار البريطانى فى فبراير ١٩٤٢ ، ومشاركته فى إعداد الرسائل المتبادلة بين النحاس ولامبسون المندوب السامى عندما شكل النحاس وزارته لتفادى انهيار العرش وسقوط الملكية فى ذلك الوقت ، وقد عين عبيد ـ وزيرا للمالية ، ووزيرا للتموين ، وهما وزارتان تمثلان أكثر المسئوليات أهمية فى وقت الحرب ، وذلك يعنى أنه كان على علاقات طيبة للغاية مع النحاس عند بداية مجلس الوزراء الجديد ، على الرغم من أن نجيب الهلالى وزير المعارف فى تلك الوزارة قرر أنه كان يشعر بأن هناك خلافًا بين النحاس وعبيد ، منذ الأيام الأولى للحكومة الجديدة ، إذ لاحظ أن العلاقات الشخصية لم تكن وثيقة مثلما كانت من قبل ، وأنه لم يكن هناك نفس الانسجام السابق بينهما فى اتخاذ القرارات وتوجيه الأمور[١٩] .

والواقع أن الانشقاق بين النحاس وعبيد قد بدأ قبل ذلك ، بل منذ أوائل عام ١٩٣٧ ، عندما دفع على ماهر ـ رئيس الديوان الملكى للملك الشاب فاروق ـ بالشيخ المراغى ، شيخ الأزهر لوضع الصعاب فى طريق حكومة النحاس عن طريق إثارة الادعاء بأن الوفد كان خاضعا لسيطرة الأقباط وتحكمهم تحت زعامة عبيد ، لوضع النحاس فى موقف حرج ، وتسميم علاقته مع عبيد ، وأطلقوا تلميحات إلى القصر الملكى فى ذلك الوقت بإضفاء الصبغة الإسلامية على الملك الجديد من أجل تشويه صورة النحاس وإظهاره كزعيم ضعيف خاضع للنفوذ القبطى فى حزبه ، وقد بعث القائم بالأعمال البريطانى فى القاهرة بتقرير إلى وزارة الخارجية فى لندن جاء فيه :

فيما يتعلق بزيارة الشيخ المراغى للسكرتير الشرق ، يبدو واضحا أن هناك انقلابا يتم الإعداد له بصورة جدية لإسقاط الحكومة ، وأن موقفنا يعتبر عاملا هاما فى ذلك ، وقد أخذ على ماهر وجهة نظرى قبل التحدث عن اقتراحاته ، ثم أضاف أنه أوصى بمعارضة الاتجاهات الجديدة[٢٠] .

وأرسل تقريرا بعد يومين قال فيه :

إذا كنا قد أخبرنا على ماهر والشيخ المراغى ، أن مسألة الحكومة ، مسألة مصرية صرفة ، وأن حكومة صاحبة الجلالة مستعدة للتعامل مع أية حكومة دستورية لكانا قد فسرا فى الغالب هذا

---

(١٩) الأهرام ـ القاهرة ـ ١٤ ديسمبر ١٩٥٣ (من شهادة أحمد نجيب الهلالى التى أدلى بها فى محاكمة فؤاد سراج الدين)

(20) F.O. 371/ 20885, August 31. 1937, Kelly to Eden.

كإشارة للسير قدما[20] , وبينما كانت سياسة فاروق الإسلامية ـ بتوجيه من على ماهر ـ تزعج الأقباط ، كان الشيخ المراغى فى الجانب الآخر يبدى مخاوفه من تزايد النفوذ القبطى فى الوفد ـ كحزب وحكومة ـ وقد واصلت السفارة البريطانية القول :

لا يوجد أدنى شك فى أن المعارضة للنحاس تعتمد على إثارة العداء الكامن المستتر بين المسلمين والأقباط ، بصفته أحد الأوراق الرابحة ، والجزء الأكبر لما وصفته بأنه محادثتى العامة مع الشيخ المراغى ، دار فى الواقع حول شجب الشيخ للنفوذ القبطى فى مصر ، وذكر أسماء جمعيات مختلفة تغلغلت بين المسلمين المصريين ، وقال إن الحكومة الحالية لمصر تعتمد على أقلية دينية لابد من إنهاء حكمها ، وأكد أن الأقباط أقلية عنصرية أيضا لأن المسلمين من سلالة عربية فى الغالب ، وأضاف أن النفوذ البريطانى فى وزارة الداخلية كان يتم استخدامه دائما للحيلولة دون أن يصبح الأقباط ضباطا فى البوليس ، وعبر عن آماله فى أن يتم تسوية المسألة بارضاء المسلمين ، إذ أنه إذا لم يتم الحد من النفوذ القبطى ، فإن ذلك سوف يؤدى إلى إذكاء روح التعصب الدينى فى مصر .

وقد خطط على ماهر سياسته لإسقاط حكومة النحاس ، وتفتيت الوفد ، بمحاولة تكوين هالة إسلامية حول فاروق فى مواجهة موقف النحاس العلمانى الذى يحتوى الأقباط فى إطار الوحدة الوطنية ، وقد استخدم الأزهر فى حملته ضد الوفد تلك السياسة باستغلال الطابع الإسلامى الذى يضفيه على الملك الجديد . وهو الوضع الذى صاغه على ماهر بالاشتراك مع الشيخ المراغى حتى أن طلبة الأزهر الشريف فى انتخابات سنة ١٩٣٨ كانوا يهتفون (صوت للنحاس ، صوت ضد الإسلام) . ولعل ذلك يلقى ضوءا على دور القصر الملكى ومستشاريه فى وضع الجذور الأولى للخلاف بين النحاس وعبيد التى ظهرت على السطح عام ١٩٤٢ . ذلك لأن الانتقادات الاسلامية ضد الوفد كانت موجهة فى الأساس إلى العلاقة الوثيقة بين زعيمى الحزب ، وكل محاولة لدراسة الخلاف بين النحاس وعبيد لابد وأن تضع عاملين رئيسين فى الاعتبار : يتعلق الأول بالقوى التى كانت موجودة على المسرح السياسى ، ونعنى بها القصر الملكى والسفارة

---

(21) F.O. 371/ 20885, September 2, 1937, kelly to Eden.

(22) F.O. 407/ 222, May 17. 1938, Lampson to Halifax

(ولمزيد من المعلومات عن الحملة المعادية للأقباط ، انظر : الكشكول ـ عدد فبراير ومارس ١٩٣٨ ـ القاهرة)

البريطانية والأحزاب السياسية الأخرى ، وعلاقاتها المتبادلة فى ضوء حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والعامل الآخر ، هو المناخ السياسى المرتبط بظروف الحرب ، والحالة الاقتصادية ، بالإضافة إلى بعض التغيرات التى حدثت داخل الوفد كحزب ، وأثرت على سياسته ، وجميعها أثرت فى الرأى العام المصرى .

وفيما يتعلق بمجموعة العوامل الأولى يمكن أن يميز بسهولة تأثير أحداث الرابع من فبراير عليها . ففيما يتصل بالقصر الملكى ، ولفهم موقف الملك ومستشاريه ، فإنه يصبح من الضرورى تقييم تأثير ونفوذ شخصية هامة فى تاريخ تلك الفترة وهى شخصية : أحمد حسنين باشا ــ كبير الأمناء ، والمسمى « رائد الملك » منذ صباه حين كان وليًا للعهد . ويعتبر أحمد حسنين . شخصية متميزة ومتعددة القدرات ، ولكنه كان يبدو ــ ظاهريا ــ رقيقا وعزوفا عن العمل السياسى العلنى . ويعتبر حسنين مناورا من طراز فريد ومراوغا بالطبيعة ، وقد شعر أن حادث ٤ فبراير إهانة للملك والقصر ، واعتبر أنها صفعة شخصية له لأن معناها فشل أسلوبه باعتباره الناصح الأول للملك بحكم قربه منه .

ففى ٧ فبراير ١٩٤٢ قال حسنين فى محادثة له مع الصحفى المصرى المعروف محمد التابعى ، إنه لن ينسى أبدًا ما حدث ، وأن جهود ثمانية أسابيع قد ضاعت هباء ! وكان يعنى بذلك أن البريطانيين كانوا أسرع منه فى احتواء الوفد ، وأنه قد ساورته بعض الشكوك بشأن دور النحاس وعبيد وأمين عثمان ، واحتمال تواطئهم مع السفارة البريطانية ، إلا أن حسنين كان يضيف أنه على الرغم مما يشعر به من مرارة ، فإنه مقتنع بأن النحاس وعبيد وعثمان لم يكن لديهم أى شىء يفعلونه ، ولا علاقة لهم بمسار الأحداث فى ذلك اليوم ، وكان انتقام حسنين هو محاولة تلقين الوفد درسًا كرد للطمة ٤ فبراير ، وقد اكتشف أن الثغرة التى يمكن النفاذ منها هى العلاقة بين

(٢٣) ولد أحمد محمد حسنين باشا سنة ١٨٨٥ ، وكان والده شيخا أزهريًا ، وقد انضم بعد دراسته فى جامعة أكسفورد إلى هيئة مكتب الجنرال ماكسويل فى مصر كسكرتير عربى خاص أثناء الحرب العالمية الأولى ، وتقلد عدة وظائف فى وزارة الخارجية المصرية ، ثم أصبح ياورا للملك فؤاد ، وبعد وفاة فؤاد ، تمتع بنفوذ قوى فى القصر الملكى لشخصيته الجذابة ، وقوة تأثيره التى امتدت إلى الملكة الأم (نازلى) كما كان حسنين رياضيًا ورحالة له إسهاماته فى اكتشاف أسرار الصحراء الغربية .
انظر : كتاب التابعى « من أسرار الساسة والسياسة » ص ــ ١٤ ــ ٢١ .

النحاس وعبيد قطبي الوفد[٢٤] . ويتردد أب رأى حسنين فى مكرم عبيد أنه سياسى هريل ولكنه سوف يستخدمه فى ضرب الوفد[٢٥] ، وتوضح مشاعر حسنين ثم مخططاته ، دور القصر الرئيسى فى الانشقاق الذى حدث فى صفوف الوفد ، وتشجيع عبيد لتحقيق ذلك الهدف .

أما فيما يتعلق بالسفارة البريطانية ، فالكتاب الغربيون يحللون موقفها على أساس أن الحافز الرئيسى للامبسون فى أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كان هو ضمان تنازل فاروق عن عرشه ، وكان اقتراح دعوة النحاس لاستعادة السلطة ، حلا وسطا قدمه الملك بناء على نصيحة حسنين باشا[٢٦] . إلا أن السفارة البريطانية أبدت ـ بعد ذلك ـ مرونة وشعورا وديا تجاه الوفد ، وتجاه القصر ـ إلى حد ما أيضًا ـ فى محاولة لتخفيف مضاعفات حادث ٤ فبراير ، وتفادى أى رد فعل عنيف لها ، وقد استهلت السفارة والوفد عهد المصالحة والوفاق هذا بتبادل خطابات المجاملة التى احتوت مبدأ التعاون والعلاقات الطيبة ، وأنشأ عبيد معهم لجنة إنجليزية ـ مصرية مشتركة لدراسة الموقف الغذائى فى زمن الحرب ، مع امكانيات متوقعة بمساعدة بريطانيا أو أى بديل آخر[٢٧] .

أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية الأخرى « أحزاب الأقلية » فقد وجهت انتقادات قوية للوفد لأنه جاء إلى السلطة بقوة الدبابات البريطانية ، وفى اجتماع الملك مع الزعماء السياسيين فى ليلة الرابع من فبراير ، انتقد على ماهر وزعماء الأحزاب الأخرى النحاس بسبب رفضه تشكيل حكومة قومية ، وتصميمه على تأليف مجلس وزراء وفدى صرف[٢٨] ، وكانت فرصة لأحزاب الأقلية لمهاجمة الوفد من هذه الزاوية الجديدة ، متهمة إياه بتغيير سياسته وبالتحالف مع البريطانيين .

كان هذا ـ فى إيجاز ـ هو وضع القوى السياسية الرئيسية فى مصر سنة ١٩٤٢ كانت هناك أزمة ثقة بين القصر والوفد ، وأحزاب الأقلية تطلق الاتهامات على الوفد لأنه قد تحول عن خطه

---

(٢٤) محمد التابعى ، من أسرار الساسة والسياسة ، كتاب الهلال ـ فبراير ١٩٧٠ ـ ص ـ ٢٥٧
اعتاد أمين عثمان القيام بالوساطة بين الوفد والسفارة البريطانية ، وقد بدأ موظفًا فى وزارة المالية إلى أن أصبح وزيرًا للمالية قبل اغتياله فى يناير ١٩٤٦ .

(٢٥) محمد حشيش ، مرجع سابق ، رسالة ماجستير لم تنشر جامعة عين شمس ـ القاهرة ـ ١٩٧٠

(26) G Warburg, Op. cit., middle eastern studies, January, 1975, p. 31.

(27) F.O. 371/ 31568, February 12, 1942, Lampson to Eden.

(٢٨) محمد التابعى ـ مرجع سابق ـ ص ـ ٢٣٨ .
ود. محمد حسين هيكل ـ مرجع سابق ـ ص ـ ٢٣١

الوطنى ، وقد حاول البريطانيون ــ من جانبهم ــ استعادة ثقة الملك والرأى العام نظرًا لظروف الحرب وتطورات الموقف السياسى .

وكان العامل المسيطر على الجو السياسى عمومًا هو التهديد الذى كانت الحرب تشكله فى الصحراء الغربية ، حيث كانت رحى المعارك تدور فى اتجاه متدهور بالنسبة للحلفاء ، وانتشر جو من القلق فى صفوف قطاعات كبيرة من الشعب المصرى ، وانتشرت الشائعات التى تتحدث عن قرب وصول القوات الألمانية إلى أبواب الاسكندرية ، مما دفع النحاس إلى دعوة مجلس وزرائه لمناقشة مسألة إعلان حالة الطوارئ ، وقرر المجلس أن يبعث برسالة إلى قائد القوات الألمانية الظافرة ، وكلف نجيب الهلالى ــ وزير المعارف بكتابة نصها ليوقع عليها النحاس وليسلمها محافظ الإسكندرية عبد الخالق حسونة باشا ، إلى روميل(٢٩) .

وجاء فى الرسالة أن مصر كدولة ليست شريكا فى الحرب ، وأن جميع الإجراءات العسكرية فى مصر تقررت من جانب السلطات العسكرية البريطانية ضد إرادة الحكومة المصرية . وأضافت الرسالة أن مصر حكومة وشعبًا تتطلع إلى السلام والاستقرار ، ومن أجل ذلك ، اتخذت الإجراءات الضرورية لحفظ الأمن والاستعداد لمواجهة أية اضطرابات داخلية ، وكانت الرسالة بمثابة محاولة لإجراء اتصال مباشر مع القائد العسكرى الألمانى لأن وصول قواته إلى الإسكندرية كان أمرًا متوقعا تمامًا ، ولا حاجة للقول بأن الرسالة لم تصل إلى روميل قط لأنه كان من المتعذر وصول المبعوث المصرى إليه ، كما أن أى مبعوث لم يكن مستعدًا للتضحية بحياته لتسليمها(٣٠) . كذلك كانت الحالة الاقتصادية متدهورة بصورة كبيرة ، كما كان هناك تخوف بشأن تناقص احتياطى المواد الغذائية التى زادها سوءًا ميل الشعب المتخوف إلى التخزين ، كما كان هناك أيضًا نقص حاد فى القمح خصوصًا فى المدن(٣١) ، وأعلن النحاس أن مصر لديها من المواد الغذائية ما يكفيها لشهر واحد فقط ، وسارع اليهود المصريون بمغادرة البلاد قبل وصول القوات النازية إلى المدن المصرية(٣٢) .

فإذا عدنا إلى التطورات داخل الوفد والتى أدت إلى انشقاق عبيد عنه ، وهو انشقاق استولى

---

(٢٩) عبد الخالق حسونة ــ أمين عام جامعة الدول العربية بعد ذلك .

(30) Vatikiotes, Op. cit., pp. 351-352.
(31) **F.O. 371/ 31572, May 28, 1942, Lampson to Eden.**

(٣٢) محمد التابعى ــ مرجع سابق ــ ص ــ ٣١٥ .

على اهتمام الرأى العام المصرى ، على الرغم من المد والجزر فى المعارك بين الحلفاء والمحور فى الصحراء الغربية ، فإنه يجدر أن نتطرق إلى العامل الشخصى فى تركيب الوفد وبنيانه ، فالنحاس نفسه كان قد تغير بمرور الأعوام خصوصًا بعد أن وقع معاهدة ١٩٣٦ ، فلم يعد ذلك الرجل المتشدد فى سياسته ، وكان قد أصبح ـ بالسن والخبرة ـ أكثر واقعية واستعدادًا للتعاون مع البريطانيين إلى حد معين ، وكان هناك عامل هام آخر فى التغيرات التى حدثت فى شخصية النحاس، وكان هذا العامل هو زوجته زينب الوكيل وكانت سيدة شابة وجميلة وذكية ولها تطلعات اجتماعية ، وذات شخصية مسيطرة ، وقد تعودت على التدخل فى العمل السياسى للنحاس وفى علاقاته مع أصدقائه وزملائه ، وكان أحد أمثلة تدخلها المعروفة فى شئون زوجها هو اقتراحها المباشر لحسنين باشا رئيس الديوان الملكى ، بمنح لقب الباشوية لعدد من الشخصيات الثرية لحثهم على منح تبرعات وهبات للجمعيات الخيرية التى كانت تشرف عليها(٣٣) . ثم كان هناك ظهور شخصية فؤاد سراج الدين فى الوفد ، وهو شاب غنى ينتمى إلى عائلة معروفة ، ويبدو أن تدخل السيدة زينب الوكيل فى شئون زوجها إلى جانب بروز دور سراج الدين وصعود نجمه فى الوفد، كان لها تأثير كبير على شخصية النحاس ، وفى الوقت نفسه أدى اختفاء كبار المثقفين من الحزب ، الذى أصبح يجذب إليه كبار ملاك الأرض والأثرياء ، فلم يعد الحزب يستقطب أهل الفكر والعناصر المثقفة التى كان فى مقدورها دفع الوفد فى اتجاه أكثر تقدمية ، أدى كل ذلك إلى مزيد من إضعاف الحزب ، وجعله فريسة للانشقاق الداخلى .

كانت تلك هى الصورة العامة للموقف فى الأشهر القليلة الأولى بعد حادث ٤ فبراير وهو تاريخ عودة الوفد إلى السلطة بعد طول غياب ، وفى الواقع إن أية محاولة لإجراء دراسة كاملة للعلاقة بين النحاس وعبيد ، والتوصل إلى جذور الخلافات سوف تواجه بمجموعة معقدة من الأسباب والعوامل التى أدت إلى الشقاق ، وسوف يكون من الصعب اعتبار هذا السبب أو ذاك كأنه السبب الحقيقى للشقاق ، ويحسن أن نأخذ جميع تلك الأسباب فى الاعتبار إذ أنه عند مناقشة تلك الأسباب واحدا بعد الآخر ، سوف نجد أن كل واحد منها لا يمكن أن ينهض بمفرده كسبب كاف لتفسير ما حدث ، ويمكن إيجاز الأسباب والعوامل التى تقف وراء الخلاف بين النحاس وعبيد فى

(٣٣) المرجع السابق ـ ص ٢٨٣
د . هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .
د . محمد حشيش ، مرجع سابق ، ص ـ ٦ .

عدة نقاط رئيسية ازدياد نفوذ عبيد فى الحياة السياسية للبلاد بصورة عامة وداخل الحكومة بصفة خاصة ، إلى درجة أن زوجة النحاس ، عابت على زوجها تساهله وإيثاره لعبيد حتى أن الناس يعتقدون أن الأخير هو كل شىء فى الحزب والحكومة ، وأن زوجها مجرد واجهة[٣٤] ، كما أن النحاس فى الجانب الآخر كان قد استوعب درس انشقاق ١٩٣٧ عندما كان تزايد نفوذ عبيد من أسباب ضيق أحمد ماهر والنقراشى مما دفعه إلى محاولة إيجاد توازن بين القيادات التاريخية من الجيل الوفدى القديم ، فحاول النحاس توزيع الأهمية داخل الحزب بين عدد من الشخصيات الوفدية الأخرى مثل صبرى أبو علم باشا ، ونجيب الهلالى باشا[٣٥] ، ومن المؤكد أيضًا أن حرم النحاس كانت مستاءة من نفوذ عبيد وشعبيته ، وقامت بصفتها سيدة ذات تطلعات اجتماعية بعقد مقارنة بين زوجها وعبيد ، فاكتشفت أن الأخير كان يتمتع بدخل إضافى من عمله فى المحاماة أثناء وجود الوفد خارج السلطة ، بينما لم يكن للنحاس إلا معاشه فقط[٣٦] ، وقد ذكر أحمد حسنين للصحفى محمد التابعى الذى كان صديقًا له أن حرم النحاس قد ذكرت له بأنها تريد منه كسر شوكة عبيد ، وعندما سألها عن مبرر ذلك ، أخبرت حسنين المستشار الأول للقصر ، بأن عبيد يكره الملك[٣٧] ، ووجهت اللوم إلى أحمد قاسم جودة ، الصحفى ومن أنصار عبيد ، لأن الصحافة كانت تولى عبيد اهتمامًا أكبر بنشرها أحاديثه واجتماعاته وأسفاره ، بينما النحاس وغيره من الوزراء الآخرين لا ينالون اهتمامًا مماثلاً[٣٨] ، ومرة أخرى ، كان بروز فؤاد سراج الدين فى الوفد عاملاً لا ينكر فى الشقاق بين النحاس وعبيد ، ومن سخريات القدر أن عبيد هو الذى قدم سراج الدين للنحاس فى انتخابات ١٩٣٦ ، وأقنع النحاس بالموافقة على شخص فؤاد سراج الدين كمرشح وفدى فى دائرته الانتخابية[٣٩] ، وظلت العلاقة الشخصية بين عبيد وسراج الدين

---

(٣٤) د. محمد حسين هيكل ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٦٥ .

(٣٥) صلاح الشاهد ، ذكرياتى فى عهدين ، القاهرة ـ ١٩٧٦ ـ ص ـ ٤٠

(٣٦) د. هيكل ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٦٥ .

(٣٧) محمد التابعى ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٨٥ .

(٣٨) محمد التابعى ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

(٣٩) رفض النحاس ـ فى أول الأمر ـ اختيار سراج الدين لخوض انتخابات ١٩٣٦ كوفدى لأن والده كان شخصية رئيسية فى حزب الشعب الذى كان مواليًا للقصر ، وقد تخرج سراج الدين من كلية الحقوق ، وبدأ حياته بالعمل فى النيابة ، وعندما انضم للوفد كان فى الثلاثينيات من عمره .
(من لقاء مع الأستاذ/ فكرى عبيد ـ ١٤ فبراير ١٩٧٥)

طبيعية ، بينما كانت علاقة الأخير مع النحاس تزداد توثيقا ، وشعر عبيد أن النحاس سوف يجد أن هذه العلاقة الجديدة يمكن أن تحل فى النهاية محل علاقته الخاصة ، وصداقته الطويلة مع النحاس ،[٤٠] وهذا يفسر معارضة عبيد ، فى فبراير ١٩٤٢ ، للاقتراح الذى تقدم به عبد الفتاح الطويل باشا وزير الصحة العمومية والشئون الاجتماعية بتأييد من النحاس نفسه ـ بتعيين فؤاد سراج الدين وكيلا لوزارة الداخلية[٤١] ، ومن الواضح أن تعيين سراج الدين بعد ذلك وزيرًا للزراعة فى ٣١ مارس ١٩٤٢ كان له تأثيره على الوفد وسياسته[٤٢] ، ولكن كان هناك أيضا دور القصر فى المسألة ، إذ اعتزم أحمد حسنين تشويه سمعة الوفد ، من أجل الانتقام لسيده ـ الملك ـ بسبب الإهانة التى لحقت به فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عندما تم إرغامه على الموافقة على رئيس وزراء يتمتع بأغلبية شعبية والذى تجرأ على إثارة الهيبة الخاصة لحزبه ضد سلطة الملك[٤٣] .

وحاول القصر الملكى ـ عن طريق حسنين ـ استغلال عبيد ، وتوسيع شقة الخلاف مع النحاس للنيل من وحدة وتماسك الوفد[٤٤] ، وفى ١٢ مارس ١٩٤٢ ، دعا حسنين مكرم عبيد لمقابلة الملك ، وكان السبب الظاهرى لذلك هو استشارته فى مسائل اقتصادية ، لكنها كانت مكيدة من حسنين لإيقاع الشقاق فى صفوف الوفد ، وأصدر عبيد بيانًا إلى الصحف وصف فيه مقابلته الملكية ، ممتدحًا الملك بشدة ، وشارحًا أن هدف المقابلة كان عرض سياسته التموينية وشئون القطن على الملك[٤٥] ، وكان رد فعل هذه المقابلة على النحاس سيئًا ، وأبدى غضبه الشديد بشأنها وتعرض عبيد بسببها لانتقاد عنيف داخل الحزب[٤٦] ، ويمكن أن نلاحظ أيضًا أن بعض الوفديين فى كل من الحكومة والحزب قد عملوا على توسيع شقة الخلاف بين النحاس وعبيد أيضًا ، سعيا وراء أهداف شخصية ، وكان لصبرى أبو علم وزير العدل ، ونجيب الهلالى وزير

---

(٤٠) محمد التابعى ، مرجع سابق ، ص ٩٠
 و د محمد صلاح الدين وزير الخارجية فى آخر مجلس وزراء وفدى » .

(٤١) محمد حشيش ، مرجع سابق ، ص ـ ٩
 نقلا عن لقاء مع سراج الدين فى ٦ إبريل ١٩٦٨

(٤٢) د . هيكل ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٦٦
 وانظر أيضًا Vatikiotis, **Op. cit.**, p. 353.

(43) M. Colombe, **L'evolution de L'egypte 1924-1950**, Paris, p. 107, and vatikiotis, **op. cit.**, p. 353.

(٤٤) صلاح الشاهد ، مرجع سابق ، ص ـ ٤٠

(٤٥) الأهرام ، ١٣ مارس ١٩٤٢ .

(٤٦) محمد التابعى ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

المعارف ، دور فى ذلك ، إذ كانا يشعران بشىء من الضيق تجاه نفوذ عبيد والذى ينتمى إلى نفس جيلهما فى الوفد[٤٧] ، كما كان محمود أبو الفتح رئيس تحرير المصرى ، صحيفة الوفد الرئيسية ، متأثرا بانطباع مؤداه أن عبيد لم يكن يميل إليه تمامًا . وأنه قد عارض اختياره كوزير فى حكومة الوفد ، لذلك لم يكن أبو الفتح ـ كصحفى كبير ـ ميالاً إلى تسوية الخلاف خصوصًا على صفحات جريدته ، لكنه كان على العكس لا يمانع فى توسيع شقته[٤٨] ، كما اتهمت بعض المصادر أمين عثمان ايضًا بأنه كان يعزز الخلاف ، وأنه يتحمل بعض المسئولية فى فشل محاولة للتصالح والوفاق[٤٩] .

ثم كان هناك أخيرًا ، عبيد نفسه ، بدوافعه الشخصية ، وتطلعاته وتقييمه لدوره السياسى فى الوفد ، وإحساسه بشعبيته الكبيرة التى كان يحرص عليها منذ أيام سعد زغلول ، لذلك فقد تكون لديه شعور ـ فى تلك الظروف ـ أن من حقه أن يتطلع إلى منصب رئيس الوزراء باعتباره أكثر قدرة وكفاية من كثيرين تولوا ذلك المنصب ، كما كان لديه اعتقاده الصادق فى أن قبطيته لا تشكل عائقًا بالنسبة لتحقيق مطمحه فى أن يصبح الرجل الأول فى الحكومة المصرية إذ كانت هناك سابقتان تاريخيتان لذلك فى تاريخ مصر الحديث[٥٠] ، وقد ذكر مكرم عبيد للدكتور محمد حسين هيكل أكثر من مرة ، أنه لا يعتقد أن دينه يحول بينه وبين منصب رئيس الوزراء ، وكان يرى أن له أسبقية على أحمد ماهر والنقراشى ، لأنه بينما كان يشغل منصب السكرتير العام للوفد كان الإثنان عضوين فى الحزب ، وقد ذكر لورد كيلرن فى مذكراته :

« سألت أمين عثمان عن الشخصيات التى تقف فى الصف الثانى خلف النحاس فى الوفد ، فقال إنه كان يوجد ثلاثة رجال يتنازعون ذلك ، مكرم عبيد ، والنقراشى ، وشقيق على ماهر ، لكن ـ مما لا شك فيه ـ أن مكرم عبيد من بين أولئك الثلاثة هو الأكثر ذكاء إلى جانب أنه خطيب متميز ومؤثر »[٥١] .

---

(٤٧) المرجع السابق ، ص ـ ٢٦٩ .

(٤٨) المرجع السابق ، ص ـ ٢٧٤ .

(49) **F.O. 371/ 31572, May 31, 1942, Lampson to Eden.**

(٥٠) بطرس غالى سنة ١٩٠٨ ويوسف وهبة سنة ١٩١٩ .

(51) **Killearn Private Papers,** Friday, May 25, 1934, p. 127. st. Antony's College, Oxford, Dngland.

ومن المحتمل أن عبيد كان قد تلقى وعدا من الملك ، عن طريق أحمد حسنين ، أنه إذا نجح فى إحداث انقسام واضح داخل الوفد ، وفى استقطاب مجموعة مناسبة من الأعضاء حوله ، فإنه سوف يطلب منه تشكيل الوزارة ، وكان ذلك أيضًا هو نوع العرض الذى قدمه القصر لأحمد ماهر من قبل ، وقبل ذلك وفى سنة ١٩٣٧ ، نظر القصر الملكى باهتمام زائد إلى الاجتماع الحاسم الذى عقدته اللجنة العليا للوفد لمناقشة انشقاق ماهر والنقراشى ، بأمل أن يحدث ذلك انقسامًا كبيرًا فى صفوف الحزب ، وأن يتبعها عدد لابأس به من أعضاء الوفد القادرين على تأييد أحمد ماهر ، إذا ماأقال الملك النحاس ، وطلب من ماهر تشكيل مجلس وزراء[٥٢] .

وإذا كانت تلك هى البواعث الأساسية التى أدت إلى الانشقاق داخل الوفد فإنه توجد عوامل مباشرة كانت وراء سلسلة الأحداث المؤدية إلى الانهيار الكامل فى العلاقات بين رفيقى الكفاح اللذان عبرا أمواج السياسة فى قارب واحد طوال ربع قرن تقريبًا ، وأهم عامل فى ذلك هو ما عرف بالانتقاد الشديد الذى جاهر به عبيد ضد المحاباة والفساد داخل الحزب وفى الحكومة الوفدية ، وكان من بين الأحداث التى أثارت العامل المباشر وحددت التوقيت للانشقاق الكامل ، أن حرم النحاس قدمت لعبيد ـ بصفته وزيرًا للمالية والتموين ـ عدة مطالب ، وكانت تلك المطالب تستلزم إجراء بعض التسهيلات غير القانونية لدعم وتعزيز المشروعات التجارية لعدد من أقاربها ، فقد كانت تريد استغلال منصب النحاس كرئيس للوزراء لتحسين الأوضاع المالية لها ولأسرتها ، كما كان النشاط التجارى لشقيق حرم النحاس فى مجال التصدير والاستيراد يخضع مباشرة لنظم وقوانين وزارتى المالية والتموين التى كان عبيد يتولى مهامها[٥٣] ، وقيل إنهما كانا يعملان كوسطاء تجاريين مستغلين علاقتها بالنحاس للحصول على تسهيلات خاصة عن طريق بعض الوزارات ، ثم تقاضى عمولات عن ذلك[٥٤] .

كما كانت هناك المسألة الحيوية الخاصة « بالاستثناءات والترقيات » ، وتفاصيل ذلك أن

---

(٥٢) محمد حشيش ـ مرجع سابق ـ ص ـ ١١ .
ود . هيكل ـ مرجع سابق ـ ص ـ ٤٩ .
(٥٣) د . هيكل ـ مرجع سابق ـ ص ـ ٢٦٥ .
محمد التابعى ـ مرجع سابق ـ ص ـ ٢٦٧ .
محمد حشيش ـ مرجع سابق ـ ص ـ ١٣ .
(٥٤) جلال الدين الحمامصى ، حوار وراء الأسوار ، القاهرة ـ ١٩٧٦ ـ ص ـ ٥٢ .

حكومة النحاس أرادت إجراء بعض الترقيات الاستثنائية لموظفى الحكومة من أنصار الوفد الذين عانوا فى ظل الحكومات غير الوفدية ، وعارض عبيد الاقتراح وحوله إلى اللجنة المالية الوزارية فى أول مايو ١٩٤٢ ، ونشرت جريدة (الأهرام) خبرًا عن تلقى وزارة المالية لمذكرات عديدة من أعضاء الوزارة الوفدية يطلبون الموافقة على منح ترقيات استثنائية لعدد من موظفى وزاراتهم ، وكيف تحفظت الوزارة على هذا المطلب بدعوى أن الميزانية لا تجيز مثل تلك الاستثناءات[٥٥] .

واستطردت جريدة (الأهرام) قائلة :

«إنه قد علم ـ من مصدر موثوق به ـ أن مذكرة اللجنة المالية المحولة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء فى هذا الشأن قد رفضت من كل الوزراء باستثناء وزير المالية وحده[٥٦] ! ، كما نشرت صحيفة (المصرى) مذكرة اللجنة المالية فى ٢٣ مايو ، وهى المذكرة التى رفضت أيضًا جميع الحالات الاستثنائية[٥٧] .

وكان النحاس يتوقع أن يستخدم عبيد مسألة الاستثناءات فى خلافه معه ومع مجلس الوزراء وذلك يفسر لماذا كانت تلك المسألة بمثابة السهم القاتل الذى أدى إلى القطيعة الكاملة بين عبيد والنحاس[٥٨] .

وتطورت الأمور بسرعة ، ولم يتطوع أى مسئول فى الحزب أو الحكومة للسعى نحو رأب الصدع ، وبدأ عبيد فى التعامل مباشرة مع القصر ، متجاهلا النحاس ، وقدم فى تقريره السنوى عن الميزانية الوزارية ـ فى مجلس النواب ـ وعودا نيابة عن الحكومة دون أن يستشير الوزراء المختصين مسبقًا ، وكان من أمثلة تلك الوعود بعض تعهدات من الحكومة ، مثل قرار وقف قرار البيع الجبرى للممتلكات التى أشهر إفلاسها ، دون إجراء مشاورات مسبقة مع صبرى أبو علم باشا وزير العدل ، مما تسبب فى حدوث نوع من التناقض فى سياسة الحكومة ، وفى مايو ١٩٤٢ تم

---

(٥٥) الأهرام ، ٢١ مايو ١٩٤٢ .

(٥٦) الأهرام ، ٢٢ مايو ١٩٤٢

(٥٧) كانت الأسماء الرئيسية الثلاثة التى اقترح الوفد ترقيتها بقرار استثنائى : إبراهيم فرج مسيحة ـ وتوفيق القاضى ـ ومحمد عثمان المصرى

F.O. 371/ 31572, May 27, 1942, From Lampson to Eden.

وقد نشر (المصرى) الأسماء نفسها فى ٢٣ مايو ١٩٤٢ .

(٥٨) محمد التابعى ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٨٩ .

تعيين فؤاد سراج الدين - وزيرًا للزراعة ، رغم اعتراض عبيد على ذلك ، وفى اليوم التالى ، استقبل النحاس . أحمد حسنين وعبيد ، كل على حدة ، وفى اليوم الثامن ، زار النحاس مديرية المنوفية مع صبرى أبو علم وفؤاد سراج الدين بدون عبيد ، الذى أرسل إليه النحاس برقية تهنئة بمناسبة عيد القيامة ، وفى محاولة لكبح جماح عبيد ، أعفاه النحاس من وزارة التموين ، مبررًا ذلك أنه نتيجة لسياسة جديدة تم الاتفاق عليها بينه وبين الملك(٥٩) .

وتم تعيين أحمد حمزة وزيرا للتموين فى ١٥ مايو ١٩٤٢ ، وقد ذكر عبيد - فيما بعد - للمستشار التجارى للسفارة البريطانية بأن مهام وزارتى المالية والتموين كانتا كثيرة مما لا يمكن لوزير واحد أن يتولاها ، ومما لا شك فيه أن هذه الملاحظة أملتها - إلى حد ما - رغبته فى تغطية ما شعر به من إهانة(٦٠) ، وفى النصف الثانى من شهر مايو ١٩٤٢ ازدادت المواقف بين النحاس وعبيد تدهورا ، وسعى كل منهما لعقد اجتماعات مع مؤيديه ليشرح لهم موقفه ويبرر تصرفاته ، وفى تلك المرحلة بدأت بعض المحاولات لإنهاء الخلاف بينهما ، فاقترح فؤاد سراج الدين على عبيد أن يذهب معه إلى قريته للراحة إلى أن تهدأ الأمور ، ولكن عبيد رفض ، مضيفًا أنه لا يرغب فى الإبتعاد بينما المعركة السياسية محتدمة(٦١) ، وكانت مواقف عبيد والنحاس متعارضة بحدة ، لدرجة أن أحد زملائهما فى الوفد ، وهو عبد القوى أحمد باشا قال : «أعتقد أننى إذا حملت القرآن فى يد ، والإنجيل فى اليد الأخرى ، وتوجهت إلى النحاس ومكرم كى يحلا خلافاتهما لرفض كلاهما ذلك(٦٢) » .

...واستقبل الملك عبيد فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ ، والتقى بالنحاس فى وقت لاحق فى اليوم نفسه ، ولم يكن أيا منهما يدرى شيئًا عن مقابلة الآخر ، وقام النحاس بعرض تفاصيل النزاع على الملك ، وكان الملك من جانبه يؤدى دورًا مزدوجًا ، دبره حسنين ليفتت الوفد ، لما أن دعا الملك عبيد كى يسمع وجهة نظره ، حتى دعا النحاس فى اليوم نفسه ، كى يسمع الجانب الآخر من قصة

---

(٥٩) مضبطة مجلس النواب - جلسة رقم ٢ ، القاهرة - ٣٠ مارس ١٩٤٢ ص - ١٤٩ .
«أعلن النحاس ذلك القرار فى خطاب العرش الذى ألقاه فى البرلمان كما لو كان ذلك بناء على تعليمات الملك» .

(60) F.O. 371/ 31572, May 21, 1942, From Lampson to Eden.

(٦١) محمد حشيش - مرجع سابق - ١٤ .

(٦٢) صبحى وحيدة - مرجع سابق - ص - ١٩٣

الخلاف ، وقد جاء على لسان محمود سليمان غنام ـ وهو وزير وفدى ـ أنه عندما قام النحاس بشرح جذور الخلاف بينه وبين عبيد للملك ، قال الملك للنحاس :

« لقد تحملت كثيرًا من عبيد ، وكنت صبورًا عليه »[٦٣] .

وكان نفاق الملك ، وازدواجيته ، واضحين ، عندما جاء على لسان عبيد وهو يصف استقبال الملك له قوله بأن جلالته كان وديا للغاية[٦٤] .

وقد طالب النحاس بطرد فورى لعبيد من الوزارة ، لكن الملك رفض ، قائلاً إنه يرى أن يقدم النحاس استقالة حكومته ، ثم يعيد تشكيل مجلس وزرائه بدون عبيد إذا أراد ، وبالفعل استقال النحاس ، وطلب منه الملك إعادة تشكيل حكومته ، وهو ما فعله مع تعيين كامل صدقى باشا ـ وهو قبطى ـ فى منصب وزير المالية ، بدلاً من مكرم عبيد[٦٥] ، وصدر مرسوم ملكى فى اليوم نفسه ، يعلن تعيين النحاس ـ بصفته رئيس الوزراء ، حاكما عسكريًا لمصر ، بسبب ظروف الحرب[٦٦] ، وكان عبيد مازال رسميًا السكرتير العام للوفد ، وعضوا فى البرلمان ، بالإضافة إلى مواصلته لدوره كنقيب للمحامين ، وفى منتصف شهر يونيو ١٩٤٢ ، حضر عبيد اجتماعًا للجنة التنفيذية للوفد حيث وافق الطرفان على تجميد النزاع لفترة من الوقت ، والحيلولة دون حدوث تصاعد له إلا أن ذلك الاتفاق لم يدم أكثر من عدة أيام .

وأعلن النحاس فى اجتماع اللجنة البرلمانية للوفد أن عبيد لم يعد سكرتيرا عاما للوفد ، وأن الوفد يعارض ترشيحه لنقابة المحامين[٦٧] . ورد عليه عبيد فى خطاب ، ذكَّر فيه النحاس بأنه قد تم انتخابه سكرتيرا عاما للوفد ، بنفس الأسلوب ، وفى نفس الوقت الذى تم فيه انتخاب النحاس رئيسا للوفد ، أما فيما يتعلق بانتخابات نقابة المحامين ، فقد ذكر عبيد للنحاس بأنه لا حق للحكومة أن تتدخل فيها .

---

(٦٣) محمد حشيش ، مرجع سابق ، ص ـ ١٤ .

(64) F.O. 371/ 31572, May 27, 1942, From Lampson to Eden.

(٦٥) محمد التابعى ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٩١ .
ود. هيكل ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٦٤ .

(٦٦) الأهرام ، ٢٧ مايو ١٩٤٢ .

(٦٧) المصرى ، ١٩ يونيو ١٩٤٢ .

وعندما تجاهل النحاس خطاب عبيد ، بعث إليه الأخير بخطاب آخر فى يوم ٢٧ يونيو ١٩٤٢ ، وقع عليه هو وعشرون آخرون من أعضاء البرلمان الوفديين ، يطلب فيه من النحاس عقد اجتماع للجنة العليا للوفد فى ٢٩ يونيو ، لبحث ومناقشة الوضع العسكرى ، والإجراءات الاستثنائية التى اتخذتها الحكومة ، والتصريحات التى منحت لعدد من محاسيبها لتصدير بعض المواد الخام ، والمراقبة ـ غير القانونية ـ التى فرضتها الحكومة على منزل عبيد ، وتوضيح مركز عبيد فى الحزب بعد أن أعلن النحاس أن عبيدا لم يعد سكرتيرا عاما للوفد ، وبعث النحاس برسالة شفهية عن طريق محمد صلاح الدين إلى عبيد ، يخبره فيها بأنه يرغب فى الالتقاء بأولئك الذين وقعوا على هذه الرسالة ليشرحوا سبب رغبتهم فى عقد ذلك الاجتماع ، كما أنه ليس لديه أى شىء آخر يقوله عن الموقف العام أكثر مما أعلنه فى المجلس ، أما فيما يتعلق بمسألة الاستثناءات والترقيات ، فقد أضاف النحاس أن عبيدا يمكنه إثارة ذلك الموضوع فى جلسة البرلمان يوم ٢٩ يونيو ، ورفض ـ فى الوقت نفسه ـ كلا من الاتهامين المتعلقين بالتصريح الخاص بالتصدير ، «والرقابة المزعومة» على منزل عبيد ، ثم عاد النحاس وأكد أن عبيدا لم يعد سكرتيرا عاما للوفد ، ويبدو أن عبيد كان يتوقع مثل ذلك الرد ، لكنه كان يتعين عليه هو ومؤيدوه إرسال خطابهم ليرى مدى تصميم النحاس فى ذلك الشأن .

وقد تابعت السفارة البريطانية فى القاهرة النزاع ، ببعض الحماس لعبيد ، وبعثت السفارة بتقرير إلى وزارة الخارجية البريطانية تقول فيه :

«ترجع جذور المسألة إلى زواج النحاس باشا منذ عدة سنوات مضت ، إذ كان عبيد يستحوذ على النحاس باشا تماما قبل ذلك ، ولم تكن حرم النحاس ، وهى السيدة المستبدة التى تميل إلى السيطرة على زوجها لتلعب دورا من المرتبة الثانية ، وقد ازداد التنافر منذ ذلك الوقت»[٦٨] ، وكان لامبسون يثق فى كفاءة وقدرة عبيد فى مناصبه الوزارية ، وكتب لوزارة الخارجية البريطانية يقول :

«طبقا لما جاء على لسان أمين عثمان ، كان الملك يلح بإصرار على النحاس بأنه يتعين أن تضم الحكومة عضوا أو أكثر من الرجال ذوى المعرفة الحقيقية بالجهاز الحكومى التنفيذى ، والقدرة

---

(68) F.O. 371/ 31572, May 23, 1942, From Lampson to Eden.

الفنية والإدارية ، وأشار جلالته إلى أن الأمور لا يمكن أن تسير إذا ماكان هناك رجل بلا كفاءة كبيرة على رأس وزارة التموين ، أو رجل غير مؤهل فى وزارة المالية ، وقد أخبرت أمين عثمان أننى أرى أن الملك فاروق على حق فى ذلك»(٦٩) ، كما أجرت السفارة ـ كعادتها الدورية ـ تقييما لشخصية النحاس ، فى الوقت الذى لم يعد فيه عبيد بجانبه سواء فى الحزب أوالحكومة ، فذكرت :

«أصبح الوفد الآن بدون منظم حزبى مقتدر ، ويوجد على رأسه زعيم مضطرب غير متوازن تتحكم فيه زوجة عنيدة غير مسئولة ، تعوزه القدرة على الإدارة والتوجيه أو على التنظيم الحزبى ، كما أنه تستبد به وتستحوذ عليه مسألة سيطرته وتحكمه فى جماهير الشعب حتى إنه كثيرا ما يخفق فى إدراك الشراك والمكائد التى يدبرها له خصومه الأذكياء الماكرين ، وأصبحت وزارة المالية ووزارة التموين ـ وهما اثنان من أهم الوزارت بالنسبة للشعب خصوصا فى وقت الحرب والنقص فى المواد التموينية ـ فى يد رجلين قد يثبت إذا واجها أزمات خطيرة أنهما غير قادرين على معالجتها(٧٠) » .

«وقد اعتقد النحاس وسراج الدين وآخرون أن الوقت المناسب قد حان لطرد عبيد من الوفد ، حيث أنهم فى السلطة وفى إمكانهم ممارسة الضغط عليه ، ومن الناحية الأخرى ، فإنهم إذا ما أقدموا على التخلص منه ، وهو خارج السلطة ، فإنها ستكون فرصة ذهبية بالنسبة لعبيد لمعارضتهم ، بتأييد من الحكومة المعادية للوفد(٧١) . ولهذا أعلن النحاس ـ رسميا ـ فى مجلس النواب فى ٢٩ يونيو ١٩٤٢ ، أن عبيدا لم يعد سكرتيرا عاما للوفد ، وأخيرا عقد الوفد فى ٦ يوليو ١٩٤٢ ، اجتماعا طرد فيه عبيدا ، وراغب حنا من عضوية الحزب(٧٢) .

وقد اتخذ قرار طرد عبيد وأنصاره فى غيابهم إذ لم توجه الدعوه لهم للحضور ، وتضمن القرار أيضا أن الوفد سيقرر ـ فيما بعد ـ كيفية التعامل مع أولئك الذين شاركوا فى التوقيع على رسالة عبيد إلى النحاس ، كما وقع سبعة عشر عضوا من مجلس الشيوخ والنواب خطاب استقالة جماعية

---

(69) F.O. 371/ 31572, May 26, 1942, From Lampson to Eden.

(70) F.O. 371/ 31572, June 3, 1942, From Lampson to Eden.

(٧١) محمد التابعى ـ مرجع سابق ـ ص ـ ٣٢٢ .

(72) F.O. 371/ 31572, July 11, 1942, From Lampson to Eden.

(كان راغب حنا بك محاميا قبطيا ، ونائبا يمثل دائرة انتخابية فى مديرية المنيا ، وكان يؤيد عبيد فى خلافه مع النحاس ، وتبعه فى انفصاله عن الوفد ، وأصبح بعد ذلك وزيرا مع عبيد فى حكومتى أحمد ماهر والنقراشى ، ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥) .

إلى النحاس ، احتجاجا على تصرفه العنيف وغير العادل الذى اتخذه ضد مكرم عبيد وراغب حنا . وقد كان من بين الأعضاء السبعة عشر ، ثمانية أقباط ، كما كان عدد من الباقين نوابا عن دوائر مديريات الصعيد والتى ينتمى إليها عبيد ، وقد أعلنوا فى خطاب استقالتهم بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٤٢ أنهم مقتنعون بأن النحاس قد ابتعد عن المبادئ العظيمة للوفد ، كحزب وحكومة على السواء ، لدرجة أن حقوق وطنهم وكرامه شعبهم أصبحت معرضة لخطر حقيق[٧٣] ، وقد تجاهل النحاس استقالاتهم وطردهم من الوفد بقرار من الهيئة العليا للوفد ، ووجد عبيد نفسه فى ذلك الوقت معزولا تماما لأن النحاس وأغلبية الوفد كانوا ضده ، وفى الوقت نفسه حالت ظروف

---

(٧٣) وقع على خطاب الاستقالة كل من .

١ ـ السيد سليم (البوها)
٢ ـ محمد فريد زعلوك (صندلا)
٣ ـ إسماعيل فوّاز (عضو مجلس الشيوخ)
٤ ـ ركى ميشيل بشارة (عضو مجلس الشيوخ)
٥ ـ عبد الله فوّاز (أولاد حمزة)
٦ ـ ميشيل رزق (عضو مجلس الشيوخ)
٧ ـ جلال الدين الحمامصى (الصحراء الغربية)
٨ ـ دكتور فهمى سليمان (محلة روح)
٩ ـ أبو المجد الناظر (أرمنت)

١٠ ـ نجيب ميشيل بشارة (قوص)
١١ ـ حسين الهرمل (محلة مرحوم)
١٢ ـ لبيب جريس (سابنو)
١٣ ـ محمد عبد القادر (أبو حمد)
١٤ ـ الفريد قسيس (المصورة)

١٥ ـ أبو الغيث الأعور (أبو جرج)
١٦ ـ مهنى القرص (ديروط)
١٧ ـ جورج مكرم عبيد (أولاد عمر)

المصدر . مكرم عبيد : الكتاب الأسود فى العهد الأسود
القاهرة ـ ١٩٤٢

الحرب دون مواصلة عرضه لآرائه وشرح وجهة نظره من خلال الصحافة لأنها كانت خاضعة للرقابة فى ظل حالة الطوارئ التى كان النحاس يوجهها بنفسه بصفته الحاكم العسكرى ورئيس وزراء البلاد[٧٤] .

وكان عبيد يواجه نفس الموقف الذى واجهه النقراشى وأحمد ماهر سنة ١٩٣٧ وكانت الغالبية فى الجانب الآخر المعادى له ، حتى أولئك الذين يؤمنون بصدقه وبحماسه وبإخلاصه وأمانته ، لم يكن فى مقدورهم دعمه ومساندته علانية ، بسبب تهديدات النحاس الانتقامية ـ وهو الحاكم القوى فى ذلك الوقت ـ ضد مؤيدى عبيد[٧٥] ، ووصف عبيد وزملاؤه الذين تم طردهم من الوفد أنفسهم « بمجموعة الوفديين المستقلين» ، ورد النحاس على ذلك بسرعة بأن أصدر بيانا أعلن فيه أن هذا اللقب زائف ولا ينطبق عليهم[٧٦] ، ولعل الخلاف بين قضية عبيد فى سنة ١٩٤٢ ، وقضيه ماهر والنقراشى سنة ١٩٣٧ هو أن طرد عبيد من الوفد كان له أصداء أكبر ، لأن هجومه على النحاس ، كان أقوى بكثير ، كما أن تشهيره بالمحسوبية والاستثناءات قد جعله يقف على أرض صلبة ، لأن الجماهير تتحمس كثيرا لمن يكشف الانحرافات ، ومع ذلك ، فقد كان عليه ـ مثل ماهر والنقراشى ـ أن يقيم تنظيما سياسيا يمكنه من خلاله ممارسة نشاطه ، فأعلن ـ بعد ذلك ـ تكوين حزبه الخاص تحت اسم «الكتلة الوفديه المستقلة» والتى تضم مؤيديه الذين كان من بينهم بعض الكتاب والصحفيين مثل أحمد قاسم جودة ، وجلال الدين الحمامصى ، وقد واصل عبيد ممارسة نشاطه العام على الرغم من ذلك الموقف الصعب الذى كان يواجهه ، ولم يقصر مجهوده على توجيه النقد لحكومة النحاس وسياسة الوفد بل استمر يتصرف كشخصية سياسية قيادية معتمدا فقط على مكانته وسياسة حزبه الجديد ، واشترك مع د . هيكل (الحر الدستورى) ، وأحمد ماهر (السعدى) فى كتابة عريضة للملك فاروق ، وسلموا ـ فى الوقت نفسه ـ نسخة منها إلى السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية فى القاهرة[٧٧] ، وفيها أعلن الأقطاب الحزبيون الثلاثة

(٧٤) د . محمد حسين هيكل مرجع سابق ـ ص ٢٦٦ .

(٧٥) مثل ، عبد الحميد عبد الحق ، الذى كان يشعر بالذنب لبقائه وزيرا للشئون الاجتماعية فى حكومه النحاس ، على الرغم من صداقته لعبيد وتعاطفه معه .
انظر . التابعى ، مرجع سابق ، ص ـ ٣٥٣ ـ ٣٥٥ .

(76) F.O. 371/ 31573, July 26, 1942, Lampson to eden.

(77) F.O. 371/ 31575, November 14, 1942, Lampson to eden.

«أن الوزارة القائمة قد اختطت سياسة للمحسوبية والمحاباة لا تستند إلى قواعد فى التعيين أو الترقية أو الفصل بالنسبة للموظفين العاملين ، مما أدى إلى إصابة الأداة الحكومية بالفوضى ... إلخ » .

وقد ذكر د. هيكل فى كتابه أن عبيدا كان أكثر المعارضين عداء للنحاس ونقدا لسياسته [٧٨] ، والملاحظ أن عبيدا كان قد بدأ يطعن فى إخلاص النحاس وأمانته ونزاهته الشخصية ، وليس فى مقدرته السياسية ـ كما كان متبعا من هجوم خصوم النحاس ضده من قبل ـ إذ أصبح السبيل الوحيد الممكن بالسبة لعبيد كى ينال من الحكومة ويهاجم النحاس أمام الرأى العام هو أن يكشف النقاب عن أمثلة كثيرة من حالات المحسوبية والفساد فى حكومة الوفد ، معتمدا فى ذلك على مؤيديه فى المعارضة ، وعلى كل المعارضين للوفد وحكومته ، وحيث منعت الحرب والقوانين العسكرية عبيدا من النشر فى الصحف ، لم يكن هناك بديل آخر أمامه سوى أن يسجل كل تلك الاتهامات فى كتاب يتم نشره فى الوقت المناسب ، وبهذه الطريقة ولدت فكرة نشر «الكتاب الأسود» كعريضه للملك ، تتضمن تفاصيل المخالفات وحالات المحسوبية والفساد التى ارتكبتها حكومة الوفد ، وقد بذل عبيد ـ وفريق صغير من أتباعه وأصدقائه ـ مجهودا كبيرا بصورة سرية ليتم نشر الكتاب ، إذ أن حكومة الوفد كانت تضيق الخناق على عبيد ومعاونيه وترقب تصرفاتهم ، فضلا عن إخضاع المطابع ودور النشر لرقابة صارمة ، وقد قام جلال الدين الحمامصى ـ الصحفى المؤيد لعبيد ، وكان وثيق الصلة به ، كما أنه من بين أولئك الذين طردوا من الوفد ، بعد توقيع خطاب الاحتجاج والاستقالة إلى النحاس ـ قام بكتابة معظم نصوص (الكتاب الأسود) وجمع مادته والإشراف على طبعه وتوزيعه ، وبناء على ما ذكره الحمامصى نفسه ، فقد استغرقت عملية الإعداد لنشر الكتاب ثمانيه أشهر ، عندما رأت الكتلة الوفدية أن ذلك هو السبيل الممكن للعمل ضد النحاس ونظام حكمه ، كما يتذكر الحمامصى أنه سأل أحمد حسنين باشا عما إذا كانت هناك وسيلة لوقف الفساد المستشرى فى حكومة الوفد ، وأن حسنين أجابه أنه لا يمكنه اتخاذ أى إجراء مالم يتوفر لديه دليل مدعم بالوثائق ، وعندما سأله الحمامصى عما إذا كان بإمكان الكتلة الوفدية توفير ذلك ، أجابه حسنين أن الوقت ليس مناسبا ، لأن حكومة النحاس لا تزال فى مرحلة شهر العسل مع السفارة البريطانية ، ولكن الوقت المناسب لن يلبث أن يحين قريبا [٧٩] ، وهذا دليل آخر على

---

(٧٨) د. هيكل مرجع سابق ـ ص ـ ٢٧٦ .

(٧٩) الحمامصى ، مرجع سابق ، ص ـ ٣١ .

الصلة بين عبيد والقصر الملكى ، من خلال الدور الذى لعبه حسنين لتشجيع نشر «الكتاب الأسود» ، والأكثر من ذلك ، هو أن الحمامصى ذكر فى الكتاب نفسه أن حسنين قد اقترح عليه فى مارس ١٩٤٣ ، أن يحتفظ بالكتاب الأسود والوثائق المدعمة له بالقصر الملكى كى يتفادى تحقيقات البوليس وحملاته التفتيشية التى كانت تزعج أنصار عبيد وتحد من تحركاتهم فى ذلك الوقت[٨٠] ، ويواصل الحمامصى شرح الصعوبات التى واجهت عملية طبع الكتاب فى مكان سرى ، إذ أنهم كانوا يريدون مفاجأة الحكومة باستلام الملك نسخة الكتاب فى نفس الوقت الذى يتم فيه توزيعه على الجمهور عن طريق أعضاء الحزب «الكتلة الوفدية» فى جميع المديريات .

وقد كتب «الكتاب الأسود» فى صورة عريضة إلى الملك ، ويحتوى على عدة فصول عن أنواع مختلفة من الفساد والمحسوبية ، وقد صدرت النسخة الكاملة من «الكتاب الأسود» فى ٢٩ مارس ١٩٤٣ ، فى حوالى ٥٠٠ صفحة ، وكان عنوانه الرسمى «الكتاب الأسود فى العهد الأسود» ، فى صورة رسالة إلى الملك ، شارحا ظروف خلافات عبيد الوزارية مع النحاس ، وكيف أنه قدم استقالته ثلاث مرات ، لكن النحاس كان يرفضها فى كل مرة ، واعدا باتخاذ إجراءات فعلية ضد المحسوبية ، ولكى نتعرف على أسلوب «الكتاب الأسود» ، فإننا نختار بعض الفقرات منه لأنه يحتوى على قصص وأمثلة كثيرة للفساد فى الحياة السياسية والاقتصادية فى ذلك الوقت .

وقد جاء فى الفصل الأول (نظرة عامة) فى أسلوب يخاطب الملك :

«يدفعنا الواجب المرير ــ وهل من واجب أمر وأقسى من ذلك الذى يضطر الإنسان إلى أن يقتطع لصالح المجموع قطعة من نفسه ، ولصالح اليوم والغد بضعة من أمه ــ يدفعنا ذلك الواجب العام أن نعرض على جلالتكم مساوئ الحكم الحاضر والقائمين به من رجاله ، وما كنا علم الله لنجد من أنفسنا دافعا ضد قوم كانوا منا وكنا منهم لولا أن أداة الحكم فى البلاد قد فسدت على أيديهم إلى مدى بعيد يكاد يبعث على اليأس من إنتاجها ومن علاجها[٨١] .

---

(٨٠) المرجع السابق ، ص ــ ٣٦ .
المعلومات نفسها تضمنها كتاب آخر للحمامصى (معركة نزاهة الحكم من فبراير ١٩٤٢ إلى يوليو ١٩٥٢) ــ القاهرة ــ ١٩٥٧ ــ ص ــ ٣٠ .

(٨١) مكرم عبيد . الكتاب الأسود ، القاهرة ، ١٩٤٣ ، ص ــ ١

ويضيف فى الفصل نفسه :

« ما من واحد من الوزراء يجرؤ أن يتكلم عن شأن من شئون وزارته ، مهما تكن تفاهته ، إلا ويقدم له بمقدمة فحواها أنه لم يفكر أى تفكير ولم يدبر أى تدبير إلا بناء على تعليمات الرئيس الجليل أو إرشاده ، فيذهب البعض فى الملق الصغير إلى حد القول بأنها أوامر صدرت من رئيس الوزارة إلى معالى الوزير[٨٢] ! .

ثم يشرح عبيد ظروف طرده من الوفد مؤكدا أن الأسباب التى دفعت النحاس باشا إلى إقالته من الوزارة هى نفسها التى دفعته إلى طرده من الوفد[٨٣] .

وفى الجزء الثانى من (الكتاب الأسود) الذى يحمل عنوان «حقائق» كتب عبيد فصلين ، الأول ، عن مسألة المسئولية والسلطة ، والثانى عن مسألة الحقوق الدستورية والسياسية ، وفى الفصل الأول ، تحدث عبيد عن مسألة نمو المحسوبية والفساد فى جميع المجالات ، والترقيات الاستثنائية ، مع تقديم أمثلة كثيرة وذكر أسماء عديدة .

ويتعين هنا أن نذكر نقطة هامة تؤكد حقيقه أن عبيدا لم يكن مدفوعا فى نقده للنحاس وحكومته بأية دوافع دينية ، فمثلا ، عندما ذكر عبيد أسماء كثيرة لنماذج المحسوبية والمحاباة ، نجد أن معظم الأسماء التى وردت كانت أسماء لأقباط ، كى يتفادى اتهامه بأنه منحاز دينيا ، وأن للخلاف أية خلفية تتصل بدينه :

« دكتور خلاف حنا ، وثابت رزق الله أفندى ، وإلياس رزق الله أفندى ، وذكتور عبد الملك رزق الله ، وفؤاد رزق الله أفندى ، وسليمان بطرس أفندى »[٨٤] .

وتحت عنوان «آخر الفضائح الصارخة» ، ذكر عبيد :

«أن برقية بالشفرة قد أرسلت إلى سفيرنا فى لندن ليشترى فراء بثلاثة آلاف جنيه لحرم النحاس باشا »[٨٥] .

---

(٨٢) المرجع السابق ، القاهرة ، ١٩٤٣ ص ـ ١٥

(٨٣) المرجع السابق ، القاهرة ، ١٩٤٣ ، ص ـ ٤٦

(٨٤) المرجع السابق ، ص ـ ٤٥٥

(٨٥) المرجع السابق ، ص ـ ٥٠٩

وفى الفصل الثانى يعالج الجزء الثانى الجانب السياسى للفساد الذى اتهم عبيد حكومة الوفد بأنها متورطة فيه ، مع مناقشة بعض الموضوعات الأخرى مثل « الاعتداء على الحريات الفردية ، والتدخل فى الانتخابات العامة ، والحد من حرية الأحزاب السياسية[٨٦] » .

وفى خاتمة (الكتاب الأسود) قدم عبيد توصياته إلى الملك فيما يتعلق بأوجه العلاج الممكنة ، وطلب من الملك فاروق أن يبعد حكومة الوفد بأسرع ما يمكن كى يصون الدستور ، ويحفظ العدل والكرامة والشرف ، ويقوم بإلغاء الإجراءات الخاطئة المتصلة بالتجاوزات فى قطاع التموين ، وصور المحسوبية المختلفة .

وطلب أيضا أن يتم تعيين لجنة قضائية خاصة لدراسة جميع الاتهامات المتصلة بالأمانة ونزاهة الحكم ، كى يمكن معاقبة أولئك المسئولين بسرعة ، إذ أن عقابهم سيكون بمثابة عبرة للآخرين ، واقترح عبيد سن قانون يتم بموجبه سؤال الوزراء والمسئولين بشأن ما اكتسبوه أثناء وجودهم فى السلطة ، وسن قانون آخر يضع حدا لكل الإجراءات التى تتخذ ضد الحريات والأفراد والأحزاب ، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين ، ودفع تعويضات لضحايا الحكومة الحالية ، لقاء ما عانوه من مظالم .

وفى التماسه إلى الملك ، أخذ عبيد على عاتقه دعم الحكم البرلمانى وضمان الحريات الدستورية : حرية الصحافة ، حرية الكلام ، والاجتماع ، حتى إذا أصبح من الضرورى إبقاء الأحكام العرفية ، فإن هذا القانون لن يتم استغلاله فى شئون لا تتعلق بمقتضيات الوضع العسكرى ، ويستطرد ـ فى تقريره ـ مطالبا برفع الأحكام العرفية وإيقاف العمل بقانون الطوارئ وإطلاق الحريات المختلفة[٨٧] ، ولم يجد عبيد رد الفعل الذى كان يتوقعه من الملك أو مستشاريه ، خاصه أحمد حسنين ، تجاه كتابه الأسود ، ومن المؤكد أن ظروف الحرب والعلاقات المتوترة بين الملك والسفارة البريطانية ـ بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ أضعفت القصر إزاء الوفد ، وهكذا فإنه لم يكن من الممكن لرد فعل كتاب عبيد ، إلا أن يكون رد فعل سلبى ، ولم يكن الملك قادرا أيضا على حماية عبيد من رد فعل النحاس العنيف ، لكن من المؤكد أنه استخدمه كأداة لإرباك النحاس والوفد ، كما أنه ليس من المستبعد أيضا أن يكون النحاس قد حصل على موافقة مسبقة

---

(٨٦) المرجع السابق ، ص ـ ٥١٢

(٨٧) المرجع السابق ، ص ـ ٥٤٩

من القصر ومن البريطانيين ليواصل أسلوبه المتصلب والعنيف فى معالجة مسألة مكرم عبيد ، منعا لأى اعتراضات من جانب الملك أو السلطات البريطانية فى وقت الحرب .

وكان رد فعل القصر الوحيد على الكتاب الأسود هو تحويله إلى رئيس الوزراء فى ١٠ إبريل ١٩٤٣ مع رسالة تفسيرية مرفقة به ، وكانت الرسالة تحتوى على تقرير لايشوبه أى لبس بأن الكتاب يحتوى على بعض التساؤلات والأحداث التى تستحق الإجابة عليها وتبريرها من جانب الحكومة [٨٨] ، وعلى الرغم من أن رد فعل القصر على الكتاب الأسود كان حذرا ومعتدلا ، فقد قيل إن الملك ـ سواء بنصيحة من حسنين أو غيره ـ كان يريد استغلال ما تضمنه الكتاب كى يطرد وزارة النحاس ، لكن حالة الحرب السائدة منعته من اتخاذ ذلك القرار الخطير [٨٩] .

وكان للكتاب الأسود أصداء كبيرة فى أنحاء البلاد ، وعلى الرغم من أن الرقابة الصحفية منعت الصحف من ذكر أى شىء عنه ، فإن أعضاء كل الأحزاب كانوا يحصلون على نسخ منه بأية وسيلة ممكنة [٩٠] ، ووصلت نسخ منه إلى السفارات الأجنبية ، خاصة البريطانية والأمريكية [٩١] ، «لقد أحدث إثارة كبيرة ، بسبب الطبيعة الدقيقة للاتهامات التى يثيرها مع إحتوائه على اقتباسات وشواهد مدعمة بالوثائق [٩٢] .

واعتبر د . هيكل وزعماء المعارضة الآخرون ، أن الحكومة كان لديها اختياران بالنسبة لمعالجة الموقف ، إما أن تقدم عبيدا للقضاء الذى يدرس محتويات الكتاب ويقرر ماهية الإجراءات الممكن اتخاذها ضد عبيد إذا ثبت عدم صحة محتويات الكتاب ، أو الالتزام بالصمت ، مما يعنى موافقتها على ما جاء فيه [٩٣] .

وقد فكر بعض النواب فى البرلمان فى رفع دعوى ضد عبيد فى المحكمة ، لكن النحاس رفض ذلك ، قائلاً إن موقف عبيد موقف سياسى ، ومن أجل ذلك لابد من مناقشة المسألة فى البرلمان ، وليس فى المحاكم [٩٤] ، وكان هناك بديل آخر أمام النحاس ، أوصى به سير مايلز لامبسون ،

---

(٨٨) الحماصى ، مرجع سابق ص ـ ٢٩
(٨٩) حشيش ، مرجع سابق ، ص ـ ١٩
(٩٠) د . هيكل ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٨٣

(91) Colombe, Op. Cit., p. 108

(92) F.O. 371/ 35531, April 4, 1943, Lampson to Eden.

(٩٣) د . هيكل ،مرجع سابق ، ص ـ ٢٨٣

لأمين عثمان ، فى مجال تعليقه على ردود الفعل تجاه (الكتاب الأسود) :

« لست أدرى ما إذا كان النحاس باشا يرغب فى الاحتكام للأمة ، لكن يبدو لى أن ذلك التصرف عملية منطقية ، وهو التصرف الطبيعى الوحيد فى النظم الديمقراطية إذا ما كان يرغب فى تبرئة ساحته فى نظر الرأى العام . وإذا كان لى أن أنصح الملك فاروق ، فإنه من المهم بمكان ، إجراء انتخابات عادلة تدل على حقيقة الموقف[٩٥] .

وكان رد الفعل الرسمى للحكومة هو التزام الصمت لفترة من الوقت باستثناء منع ذكر اسم (الكتاب الأسود) أو الإشارة إليه فى الصحف المصرية ، وبعد مرور عدة أسابيع من نشر (الكتاب الأسود) قدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ الوفديين سؤالاً فى المجلس ، عما تعتزم الحكومة اتخاذه تجاه (الكتاب الأسود) وعبيد ، وتأجلت الإجابة لعدة أسابيع عن عمد ، بيما كانت الحكومة تتشاور فى الطريقة التى ستتصرف بها ، وبدأ عدد من النواب فى إثارة أسئلة برلمانية بشأن محتويات (الكتاب الأسود) ، وقدم الوزراء إجابات مفصلة فيما يتعلق بأسئلة كثيرة بطريقة تعطى الانطباع بأن البيانات الواردة فى (الكتاب الأسود) مبالغ فيها بصورة كبيرة ، وأن بعض أجزائه زائفة بصورة يمكن إثباتها ، وتم تجميع إجابات الوزراء على تلك الأسئلة البرلمانية ، بعد ذلك ، فى كتيب أصدره الوفد تحت عنوان (الكتاب الأبيض) وهاجمت تلك الإجابات عبيدا ، وفندت جميع اتهاماته .

وفى جلسة مجلس النواب فى ٢١ ابريل ١٩٤٣ ، وجه النائب عمر عمر سؤالاً إلى النحاس بشأن النصوص الواردة فى الكتاب الأسود المتعلقة بحياة الرفاهية التى يعيشها النحاس ، والمتمثلة فى السيارات والمنازل ، بصفة خاصة ، وبدأ النحاس برواية تاريخ شراء سيارته ، وكيف استأجر منزله فى جاردن سيتى وركز على قصة قطعة الفراء بالقول أن عبيدا يدعى فى (الكتاب الأسود) أن قيمتها ثلاثة آلاف جنيه ، بينما كان ثمنها ثمانين جنيها فقط ، وتبعه وزير المواصلات ليكمل الإجابات من الناحية الفنية والاقتصادية وأعقب الإجابات تصفيق مطول من النواب ، وطلب من السيد سليم - أحد مؤيدى عبيد - ترك قاعة مجلس النواب بسبب ما أحدثه من اعتراضات[٩٦]

(94) Colombe, op. cit., p. 108.
(95) F.O. 371/ 35533, May 6, 1943, Lampson to Eden.
(٩٦) مضبطة مجلس النواب ، الجلسة ٣٢ القاهرة - ٢١ أبريل ١٩٤٣ - ص - ١٢٩٠ - ١٢٩٧ .

وحدثت فى الجلسة التالية مناقشة مستفيضة بين رئيس المجلس (وفدى) وبعض مؤيدى عبيد ـ فى حضور النحاس ، حول سؤال برلمانى ، كان عبيد قد أرسله إلى مجلس النواب ، يستفسر فيه من رئيسه عن كل الموضوعات التى وردت فى (الكتاب الأسود) ، ورفض رئيس المجلس ـ المؤيد من الأغلبية ـ الموافقة على السؤال البرلمانى بدعوى أنه يبدو عامًا وغامضًا . وتلا ذلك مناقشة مطولة حول الاجراءات البرلمانية . وحدود سلطة رئيس مجلس النواب ، وكان واضحا أن غالبية النواب يؤيدون النحاس وحكومته ضد عبيد ، الذى كان متغيبًا عن الجلسة[٩٧] . وفى الاجتماعات الأخرى التى عقدت بعد ذلك ، قدمت أسئلة برلمانية إلى النحاس تتعلق ببعض الاتهامات الواردة فى (الكتاب الأسود) وإلى عدد من الوزراء بشأن حوادث معينة .

وحضر النحاس وأعضاء حكومته تلك الجلسات ، لكن عبيدا كان متغيبًا ، بينما كان مؤيدوه هناك ، وكان الوفد قد قام بترتيب الأسئلة وتنسيقها مقدمًا ، مع السماح لكل نائب بأن يدلى بتعليقه عقب إجابة كل وزير ، موجهين المديح للحكومة ومنتقدين عبيدا بصفته كاذبا ومخادعا ، وقدم عبيد ـ بصفته الشخصية ـ سؤالا برلمانيًا فى جلسة مجلس النواب فى مايو ١٩٤٣ [٩٨] ، وكان سؤاله حول وقائع الكتاب الأسود وموجها إلى النحاس ، وأحدث صدى عظيمًا ، خاصة بين صفوف المعارضة ، داخل البرلمان وخارجه ، لأنه كان خطوة جريئة من عبيد خصوصًا فى ظل سلطات النحاس فى وقت الحرب[٩٩] ، وشرح عبيد سؤاله عن اتهاماته للنحاس وحكومته مثلما وردت فى الكتاب الأسود ، وتحدث فى ثلاث جلسات متتالية ، بينما كان النحاس ووزراؤه موجودين فى قاعة المجلس ، وأوقفه رئيس المجلس عن الكلام عدة مرات ، وكان رئيس المجلس يتخذ خطا متشددًا من عبيد ، وقد أعدت الغالبية العدة ـ مسبقًا ـ لخلق موقف ضد عبيد ، وفى الجلسة الثالثة ، وافق النواب ـ بناء على اقتراح من رئيس المجلس ـ على وقف عبيد من مواصلة حديثه ، لأنه كان قد استغرق الوقت المناسب له ، عندئذ ، انسحب عبيد من الجلسة ، متبوعًا بأعضاء المعارضة ، باستثناء أعضاء الحزب الوطنى[١٠٠] ، واتخذ المجلس قرارًا بأغلبية الأصوات

---

(٩٧) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثالثة والثلاثون القاهرة ٢٧ أبريل ١٩٤٣ ص ١٣٣٦ ـ ١٣٤٣ .

(٩٨) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الأربعون القاهرة ـ ١٨/ ١٩ مايو ١٩٤٣ ـ ص ـ ١٦٩٢ ـ ١٧٣٣

(٩٩) د . هيكل ـ مرجع سابق ـ ص ـ ٢٨٤

(١٠٠) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثانية والأربعون القاهرة ٢٢/ ٢٣ مايو ١٩٤٣ ـ ص ـ ١٧٦٠ ـ ١٨١٥

فى نهاية الجلسة بشجب عبيد وكتابه ، وتجديد الثقة فى النحاس ومجلس وزرائه ، وفى ١١ يوليو ١٩٤٣ قررت المجموعة البرلمانية الوفدية فى اجتماع لها تقديم اقتراح بطرد عبيد من عضوية مجلس النواب ، وفى اليوم التالى بالتحديد ، تقدم مكتب مجلس النواب ، باقتراح بطرد عبيد من عضويته فى مجلس النواب .

وأعلن رئيس مجلس النواب ، أن مكتب المجلس قد قرر بالفعل فى ٢٣ مايو ـ تطبيقًا للمادة (١١٢) من الدستور ـ حرمان عبيد من مقعده ، ولكن الشاذلى باشا (نائب مستقل) أشار أنه يتعين دراسة السوابق البرلمانية المماثلة أولاً ، كما أن فكرى أباظة (نائب حزب وطنى) تحدث أيضًا بضرورة تأجيل القرار لهذا الغرض ، إلا أن الأعضاء الوفديين طالبوا بقرار فورى ، وتم استدعاء عبيد كى يدافع عن نفسه ، وتضمن الاقتراح بطرد عبيد وصفه بأنه أسوأ مثل للنائب البرلمانى منذ سنة ١٩٢٤ ، وفقد عبيد مقعده بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتًا[١٠١] .

ولعله مما يثير السخرية أن عبيدا هو صاحب الأقتراح بضرورة أن يكون للوفد ثلاثة أرباع أصوات المجلس على الأقل حتى يمكن للحزب طرد أى نائب وإسقاط عضويته ، وكان عبيد نفسه هو أول نائب يتم طرده طبقًا للأغلبية التى نادى بها من قبل[١٠٢] ، كما تم طرد جميع مؤيدى عبيد من عضويتهم فى مجلس النواب لسبب أو لآخر ، كعقاب لخروجهم على زعيم الوفد ، وقد واصل عبيد نشاطه ضد النحاس وحكومته على الرغم من ذلك الموقف الصعب ـ بالتعاون مع زعماء المعارضة الآخرين ـ وأثبتت مجهوداته وجود تأييد قوى لمعارضته ، لأنه كان سكرتير عام الوفد السابق ، كما أصبح له حزبه الخاص « الكتلة الوفدية » ، وجريدته الناطقة باسمه ، ولم تكن « الكتلة » حزبًا سياسيًا كبيرًا لكنه كان حزبًا جيد التنظيم ، وقد تمتع بتآلف وتجانس فى مواقف أعضائه ، وكان معظمهم أعضاء سابقين فى حزب الوفد ، وانتقدوا الاتجاهات والنزعات الجديدة للوفد فى السنوات القليلة الأخيرة ، وعارضوا سياسات النحاس واتجاهاته المنفردة .

وكان أعضاء « الكتلة » إما أعضاء سابقين فى الوفد تبعوا عبيدا فى انقسامه عنه ، أو أعضاء شبان من المديريات المختلفة كانوا يحسون بخيبة أمل تجاه زعامة الوفد ، وكان من بين هؤلاء الآخرين ، ضابط شاب ـ مطرود من الخدمة ـ هو محمد أنور السادات ، الذى كان يفكر فى ترشيح نفسه عن حزب الكتلة فى انتخابات عام ١٩٤٥ عن إحدى الدوائر فى مديرية

---

(١٠١) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة ٤٧ القاهرة ـ ١٢ يوليو ١٩٤٣ ـ ص ـ ٢١٣

(١٠٢) د . هيكل ـ مرجع سابق ـ ص ـ ٢٨٧

المنوفية[١٠٣] ، وظهرت صحيفة (الكتلة) إلى الوجود فى سنة ١٩٤٤ ، وقد حاول عبيد أن يجعلها جريدة رأى فى وقت كانت فيه صحافة الخبر هى التى تلعب دورًا مسيطرًا فى التأثير على الرأى العام[١٠٤] ، ورحبت الكتلة بالصحفيين الشبان من الجيل الجديد ، مثل جلال الدين الحمامصى ، وطلعت يونان ، وتوقفت عن الصدور سنة ١٩٤٩ ، وكان أحمد قاسم جودة رئيس تحريرها المسئول طوال فترة وجودها .

وأضاف عبيد جزءًا جديدًا إلى الكتاب الأسود فى فبراير ١٩٤٤ ، وكان أكثر عنفا هذه المرة فى انتقاده وهجومه على النحاس ، لأنه تعلق بالجانب السياسى ، واتهم النحاس بأنه يعرض مصالح البلاد للخطر من أجل السعى لمباركة بريطانيا وطلب رضائها[١٠٥] ، وبينما كان مشغولاً فى نشاطاته ضد النحاس ، وانتقاده للوضع العسكرى فى مصر أثناء الحرب ، ألقى القبض عليه فى ٩ مايو ١٩٤٤ ، وبأمر النحاس الحاكم العسكرى ـ وقضى الأيام القليلة الأولى من فترة اعتقاله فى سجن الأجانب ثم نقل بعد ذلك إلى استراحة الرى فى « السرو » إلى أن اطلق سراحه بعد ذلك ، ليصبح وزيرا للمالية فى وزارة أحمد ماهر فى ٧ اكتوبر ١٩٤٤ عندما أقيلت حكومة النحاس ، وقد أوضح عبيد ـ فيما بعد ـ أن إلقاء القبض عليه كان بناء على رغبة البريطانيين ، وبرهن على قوله هذا بأنه كان قد وجه دعوة للشعب المصرى لمواجهة سلطات الاحتلال ، قبل ثمانية أيام فقط من قرار اعتقاله[١٠٦] ، وأصدرت الحكومة الوفدية بيانًا بعد اعتقاله ، تشرح فيه أنه كان قد أنذر قبل ذلك بستة أشهر بأن يوقف اجتماعاته التى كان يعقدها ، لأنها كانت غير مشروعة فى ظل الأحكام العرفية القائمة[١٠٧] .

ولنا أن نتساءل الآن ، هل كان انقسام عبيد عن الوفد واستقطابه لمجموعة ضئيلة نسبيًا بمثابة خطأ فادح فى حياته السياسية ؟ إن الفصل التالى سيناقش نتائج انقسامه على الوفد فيما يتعلق به ، مع محاولة اكتشاف أية جوانب أو آثار لخروج مكرم عبيد ـ السكرتير العام لحزب الوفد على الوحدة الوطنية المصرية ودور الأقباط داخل ذلك الحزب .

---

(١٠٣) من لقاء مع الأستاذ ـ فكرى مكرم عبيد فى ١٥ فبراير ١٩٧٥

(١٠٤) عبد اللطيف حمزة ـ مرجع سابق ـ ص ـ ١٥٦ .

(105) Colombe, Op. cit., p. 108.

(١٠٦) من شهادة عبيد فى محاكمة سراج الدين الأحبار ـ ١ يناير ١٩٥٤ .

(107) F.O. 371/ 41329, May 11, 1944, Lord Killearn to Eden.

الفصل الخامس

تحليل وتقييم

تحليل وتقييم

ينظر كثير من المتخصصين فى التاريخ السياسى المصرى الحديث إلى خروج عبيد من الوفد ، ونشره « الكتاب الأسود » على أنه الخطأ الرئيسى فى حياته السياسية ، حتى أولئك الذين ساندوا عبيدا وتضامنوا معه فى انفصاله عن الوفد ، وعرفوا بموقفهم المعادى للنحاس ، لاموا عبيدا على خطئه الاستراتيجى ، ومجموعة القرارات التى اتخذها واتسمت بغياب الحكمة والحنكة السياسية ، فقد انتقد عبد الرحمن الرافعى ـ المؤرخ المعروف ، والذى كان سكرتير عامًا للحزب الوطنى ـ السلوك المتهور لعبيد ، وإصداره الكتاب الأسود . على الرغم من أنه يعتقد أن عبيدا كان على حق من حيث المبدأ[1] . ويعتبر أحمد بهاء الدين ـ الكاتب الصحفى المعروف ـ مكرم عبيد من أكثر الشخصيات شهرة وبروزا فى السياسة المصرية فى الفترة ما بين وفاة زغلول حتى سنة ١٩٥٢ ، لكنه هو أيضًا ، يعتبر **الكتاب الأسود** خطأه الوحيد[2] ، كما أن الدكتور فؤاد زكريا ـ أستاذ الفلسفة ـ يتمنى لو أن عبيدا لم يكن قد توج تاريخه الوطنى ونشاطه السياسى البارز بنشر الكتاب الأسود[3] ، أما الدكتور محمد حسين هيكل ـ زعيم حزب الأحرار الدستوريين ـ والذى كان متعاطفًا مع عبيد فى خلافاته مع النحاس ، فيعتقد أن عبيدا ارتكب خطأ كبيرًا بإقدامه على نشر الكتاب الأسود ، وفضح تلك القائمة الكبيرة من الأسماء والشخصيات ، ويعتقد د . هيكل أن عبيدا كان سيصبح أكثر ذكاء لو أنه كان قد اختار عددًا من الأمثلة الصارخة ، وركز على تأثيرها الخطير ، بدلاً من تقديم كل هذه الأمثلة ذات الأهمية المتفاوتة ، والتى أثار كل منها نفس الدرجة من الاهتمام[4] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، **فى أعقاب الثورة المصرية** ، المجلد الثالث ، القاهرة ، ١٩٥١ ص ـ ١٢٠

(٢) أحمد بهاء الدين ، مقال فى **صحيفة الوطن** ، الكويت ، ٨ فبراير ١٩٧٥ .

(٣) د . فؤاد زكريا ، مقال فى مجلة روز اليوسف القاهرة ، ٢١ أبريل ١٩٧٥ .

(٤) د . هيكل ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٨٥ .

تلك هى بعض أمثلة لرد الفعل من موقف عبيد بين بعض معاصريه الذين كانوا قريبين منه ومن الأحداث وعلى صلة وثيقة بها ، وقد شعر آخرون بأن عبيدا قد بالغ فى تصوير حجم المحسوبية أثناء وجوده فى السلطة ، وقد تساءل التابعى ـ بدهشة ـ عن سبب إقدام عبيدا على مهاجمة حالات الامتيازات الاستثنائية فى سنة ١٩٤٢ ، فى حين أنه سبق له أن بررها سنة ١٩٣٧ ، أى قبل ذلك بخمسة أعوام[٥] ، وكان هناك انطباع سائد فى الدوائر السياسية بأن عبيدا قد دمر كل الجسور التى كانت تربطه بالنحاس . وأنه عمل على تفاقم الوضع دون أى اعتبار أو مقابل ذى قيمة[٦] .

وبالإضافة للانتقادات السابقة ، كان هناك وجه آخر معقد للنزاع عندما اتهم النحاس عبيدا ومؤيديه بتورطهم فى مؤامرة مع القصر الملكى لتشويه سمعة النحاس ـ زعيم الأمة والمعروف بالأمانة وطهارة اليد[٧] ـ وقد استند الذين ألصقوا بعبيد تلك التهمة على بعض شائعات حول تورطه فى محاباة بعض أقاربه وأصدقائه من أقباط ومسلمين من أبناء قنا[٨] ، ولا يجب أخذ تلك الاتهامات ضد عبيد بجدية ، لأنها أثيرت ضمن ادعاءات أخرى فى اطار الهجوم ضد الوفد والنحاس قبل انشقاق عبيد ، ويشيد كثير من معاصرى عبيد بأمانته ونزاهته[٩] .

وقد احتوى « الكتاب الأبيض » الذى جاء ردًا على « الكتاب الأسود » بعض ادعاءات للنحاس والوفديين تطعن فى أمانة عبيد ، وقد كانت تلك الاتهامات لا تستحق الذكر ، مثل قبوله لبعض هدايا صغيرة من بعض رجال الأعمال بمناسبة زفاف شقيقه[١٠] ، والواقع أن عبيدا كان حريصًا على الاحتفاظ بشعبيته ، ومن ثم كان مستعدًا لتقديم تسهيلات فى حدود مناسبة ـ خاصة أثناء فترة الانتخابات ـ لكن أمانته المالية ونزاهته الشخصية كانتا فوق الشبهات عمومًا .

ويتعين الآن مناقشة نتائج وأصداء انشقاق عبيد عن الوفد ، فى محاولة لتقييم تلك الخطوة فى حياته السياسة ، ولتقرير ما إذا كانت تكتيكا ناجحا فى مجرى حياته ، أو انها كانت تشكل ـ طبقًا

---

(٥) محمد التابعى ، مرجع سابق ، ص ـ ٢٦٨ .
(٦) صلاح الشاهد ، مرجع سابق ، ص ـ ٤٠ .
(٧) د. رفعت السعيد ، مصطفى النحاس السياسى والزعيم والمناضل ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ـ ٨٤ .
(٨) حسان أبو رحاب ، المحسوبية فى عهد النحاس ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ـ ٩٠ ـ ٩٤ .
(٩) صلاح الشاهد ، مرجع سابق ، ص ـ ٤٠ .
(١٠) مضبطة مجلس النواب ، جلسة رقم ٤٢ ، القاهرة ٢٢/٢٣ مايو ١٩٤٣ ـ ص ١٧٧٧ .

للرأى الذى كان سائدًا فى ذلك الوقت ـ نكسة حقيقية حيث أنه قد قطع طرق التراجع جميعًا على نفسه إلى حد اعتبار خطوته تلك أنها تعنى النهاية الفعلية لدوره السياسى على مسرح الحياة العامة فى مصر ، ولتحديد صحة ذلك الرأى يتعين علينا أن نحقق فى رد فعل مراكز القوى الرئيسية فى الحياة السياسية المصرية ، تجاه انشقاق عبيد عن الوفد ، وما تلا ذلك من نشر الكتاب الأسود ، فكان رد فعل القصر الملكى ـ بالنسبة لموقف عبيد ـ متعاطفا جدًا ، على أمل أن يؤدى ذلك إلى النيل من شعبية النحاس وإلى تفتيت زعامة الوفد ، وبذلك يفقد الوفد عناصر ديناميكية إلا أن القصر كان أكثر حذرًا فى رد فعله تجاه ظهور «الكتاب الأسود» لأن توازن القوى لم يكن فى صالح القصر فى ذلك الوقت ، كما كانت العلاقة الودية والوثيقة بين البريطانيين والوفد ، أثناء الحرب ، وبعد حادث ٤ فبراير بصفة خاصة ، بمثابة مركز ثقل قوى فى مواجهة القصر.

وكان الملك فاروق وحسنين مستعدين لتأييد عبيد ومساندته فقط إذا تمكن من استقطاب قطاع كبير من الوفديين والرأى العام يتمكن به من إحداث معارضة قوية ضد النحاس بحيث تؤدى إلى انقسام كبير فى الحزب ، وعندئذ سوف يكون للقصر الملكى أسباب كافية وتبريرات قوية للتحرك علانية ضد النحاس وحكومته بدون الخوف من رد فعل السلطات البريطانية ، طالما أن مطلبهم الأساسى كان هو وجود حكومة مستقرة فى وقت الحرب ، إلاّ أن مخطط القصر الملكى لم يكن قائما على أسباب موضوعية ، ولكن كان قائما على المرارة التى تركها حادث ٤ فبراير وآثارها على هيبة القصر ومكانة الملك.

كما أن حسنين كان ينظر إلى عبيد لا باعتباره رجل القصر ، ولكن لأنه قد أصبح عدو النحاس ، واتخذ البريطانيون موقفا وسطا بين النحاس وعبيد فى البداية ، ولكن عندما اتبع الأخير خطا معاديا للنحاس ، متهما إياه بتلقى التأييد والدعم من البريطانيين ، وأنه كان لا يدخر وسعا ليفى بمطالبهم أثناء الحرب ، نظروا إلى هذه الاتهامات بجدية ، بسبب تأثيرها المحتمل على جماهير الشعب فى تلك الفترة الحرجة ، ونجد فى الأوراق الخاصة للورد كيلرن «سيرمايلز لامبسون» قوله :

«لقد كررت القول بأننى أعتقد أنه لم يكن يتعين ـ لمصلحة الموقف العسكرى ـ إقصاء مكرم عبيد عن وزارة التموين ، إذ كان طبقا لتقارير المتعاونين معى يؤدى العمل بصورة طيبة وعلى نحو رائع ، وله فكر واضح وعقل صاف ، كما أنه ذو قدرة على اتخاذ القرارات[11]».

(11) KILLEARN PRIVATE PAPPERS, p. 122, TUESDAY, May 5, 1942, CAIRO.

وقد كان من أسباب تعاطف البراطنيين مع عبيد أنه لم يكن يتمتع بسلطة متعادلة مع سلطة النحاس، زعيم الأغلبية، ويشير تقرير من (لامبسون) إلى إيدن إلى تفسير خاص لضعف موقف عبيد حين يذكر :

«كان موقف عبيد ـ بوصفه قبطيا ـ ضعيفا، وتردد فى البداية فى الهجوم على الزعيم المسلم للوفد، طالما كان النحاس باشا يتفادى الهجوم عليه تفاديا للعداء العلنى(١٢)».

وقد تأثر رد فعل البريطانيين تجاه انفصال عبيد بظروف الحرب أساسا وقد فضلوا عدم توريط أنفسهم فى مسألة سياسية داخلية فى ذلك الوقت العصيب، وكانت المسألة الوحيدة التى أثارت اهتمامهم فى الخلاف هى اتهامات عبيد للنحاس المتعلقة بعلاقته مع البريطانيين، ويذكر لورد كيلرن فى أوراقه :

«كنت قلقا للغاية من الموقف الذى كان مكرم يضع نفسه فيه، فقد كان فى مقدوره أن يهاجم النحاس بالقدر الذى يريده منطلقا من دوافع شخصية لا تعنينا، ولكنه يتقدم حاليا باستجوابات سامة وجادة فى البرلمان، متهما رئيس الوزراء بأنه باع البلاد لنا، وكنت أعتقد أنه يتعين على عبيد أن يدرك أنه إذا إستمر فى ذلك الطريق فإنه لن يمر وقت طويل قبل أن نضطر إلى اعتباره معاديا لنا أو «طابورا خامسا» على الأقل(١٣)».

ويمكن أن ندرك رد الفعل الشعبى لانفصال عبيد عن الوفد، والتأييد المحدود الذى حظى به عند خروجه منه، إذا أخذنا فى الاعتبار عاملا هاما، وهو أن الوفد كان فى عام ١٩٤٢ مختلفا عما كان عليه فى العشرينات، ولعل أبرز شواهد ذلك هو تطور علاقة الحزب بالبريطانيين والتى تبلورت بعد معاهدة ١٩٣٦، وتأكدت من أحداث ١٩٤٢ التى جاءت به إلى السلطة، وفيما يتعلق بالتغييرات فى خصائص الوفد وسياساته، نجد إشارة إلى ذلك فى مذكرات الزعيم العمالى البريطانى رمزى ماكدونالد :

«إن الخلافات أو الانشقاقات عن الوفد لا يجب ـ فى رأيى ـ أخذها بجدية، خاصة فى وقت الأزمة الاقتصادية، وأن ما يثير دهشتى بالفعل هو أنه لم يحدث منها أكثر مما حدث من قبل،

---

(12) F.O. 371/ 31573, June 21, 1942 from LAMPSON TO EDEN.

(13) KILLEARN PRIVATE PAPERS, p. 225, MONDAY JULY 27, 1942, CAIRO.

وأتذكر أنه عامى ١٩٢٢,١٩٢١ ، كان المرحوم زغلول باشا يتلقى يوميا خطابات للاستقالة وسحب التأييد[١٤] » .

وقد حدث اختفاء تدريجى ـ سواء عن طريق الاعتزال والتقاعد أو الوفاة لكثير من الشخصيات المؤثرة ، من مسلمين وأقباط فى تاريخ الوفد ، وبدت معاهدة سنة ١٩٣٦ كمرحلة أخيرة فى النضال الوطنى المصرى ، وبداية عصر جديد للعلاقات بين البريطانيين والوفد ، بصفته حزب الأغلبية المصرية ، الذى وقع المعاهدة ، وفى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ اقتبس إيدن ـ وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم ، الملاحظات التى أوردها النحاس فى تقديمه المعاهدة لمجلس النواب فى القاهرة بقوله :

« لقد كان وضع الوفد ـ منذ البداية ـ كبرنامج له ، توقيع اتفاقية مع بريطانيا العظمى ، تحقق الاستقلال للبلاد ، وتصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع ذلك الاستقلال[١٥] » .

والملاحظ هنا أنه بعد كل تلك التغيرات والتحولات فى الشخصية الوطنية للوفد من حركة النضال الوطنى من أجل الاستقلال ، إلى حزب سياسى له تطلع مستمر إلى تولى الحكم ، الملاحظ أن تلك التغييرات قد أثرت على رد فعل الوفد تجاه انفصال عبيد ونشره « الكتاب الأسود » سنة ١٩٤٢ .

وهكذا ، فإن اختفاء الزعامات المؤسسة للوفد قد أعطى النحاس السلطة الكاملة كزعيم وحيد ، وكانت زعامة الوفد هى فقط التى عالجت الشقاق الذى أحدثه انفصال عبيد ولم يتم إشراك لجان ومجموعات الحزب فى المدن والقرى وجماهير مؤيديه فى التعرف على أسباب النزاع أو فى اتخاذ القرار بطرد عبيد من الحزب[١٦] ، ويرى كثير من معاصرى تلك الفترة أن عبيدا كان أقوى سندا للنحاس داخل الحزب منذ أن ارتبط كل منهما بالآخر بزمالة وصداقة لأكثر من عشرين عامًا ، والأكثر من ذلك أن الصحفى الأستاذ « التابعى » الذى كان وثيق الصلة بزعامة الوفد لمدة طويلة ، اعتبر أن عبيدا كان صاحب السيطرة فى الحكومة والحزب ، خاصة عندما

---

(14) JAMES RAMSAY MACDONALD PRIVATE PAPERS, p.r.o. 30169 (1/ 227), january 1932.

(15) JAMES RAMSAY MACDONALD PRIVATE PAPERS, (1/ 638) (ANGLO-EGYPTAIN TREATY, HAUSARD, DELATES ON NOVEMBER 1936).

(١٦) حشيش ، مرجع سابق ، ص ـ ١٨ .

أعطى السلطة للتصرف نيابة عن الوفد فى ترتيبات تتويج الملك فاروق سنة ١٩٣٧ (١٧) ، وقد كان طرد عبيد ـ كسياسى له هذه السلطة والثقل الجماهيرى ـ تطورًا عنيفا فى تاريخ الوفد ، وانعكاسًا للتغييرات التى حدثت فى الحزب عبر السنين ، سواء فى زعامته أو فى سياسته ، وكان من بين الأسلحة التى تم استخدامها ضد عبيد فى خلافاته مع الوفد ، هو أنه نفسه كان مسئولاً عن تكوين صورة النحاس أمام الشعب ووضع هالة حوله ، فقد أغدق المديح على الزعيم فى خطبه ومقالاته وأعطاه ألقابا كثيرة مثل « الزعيم المقدس » ، وتعود أن يتكلم ويكتب عن أمانة النحاس « الزعيم ذو اليد النظيفة » ، لذلك نجد أن د . محمد صلاح الدين . آخر وزير خارجية للوفد ـ يعتبر أن عبيدا هو أسوأ الشخصيات التى حطت من قدر الحياة السياسية فى مصر (١٨) . وقد استخدمت وجهة نظر عبيد فى أحمد ماهر والنقراشى سنة ١٩٣٧ ، ضده هو نفسه سنة ١٩٤٢ ، ذلك أنه شرب من نفس الكأس التى سقى منها زملاءه من قبل ، إذ أنه عندما كان كلا من النحاس وعبيد يتعرضان لاتهامات بالمحسوبية والفساد أثناء حكومة الوفد ، كان عبيد يفند تلك الادعاءات ويدحضها ، ثم وجد نفسه أخيرًا فى الجانب الآخر سنة ١٩٤٢ .

وإذا كانت تلك هى ردود فعل مراكز القوى الرئيسية الثلاثة فى سنة ١٩٤٢ : الملك والسلطات البريطانية والوفد ، فإنه من الممكن أن تدخل فى الاعتبار بالإضافة إلى ذلك ، مراكز قوى أخرى مثل البرلمان ، وأحزاب الأقلية والرأى العام ، وقد كان البرلمان يضم غالبية وفدية ، لذلك كان رد فعلها تجاه عبيد ونشر الكتاب الأسود امتدادًا لرد فعل الوفد نفسه ، ويبدو واضحًا ـ فى مضابط مجلس النواب ـ أن رئيس المجلس ، عبد السلام فهمى جمعة (١٩) ، قد اتخذ مواقف معادية لعبيد أثناء المناقشة البرلمانية للكتاب الأسود ، وقد يكون سبب ذلك هو أن جمعة ، الوفدى ، شعر بأن عبيدا قد هاجمه هو شخصيًا فى الكتاب الأسود ، متهما إياه بأنه كان منحازًا وغير ديمقراطى فى إدارته لجلسات المجلس ، علاوة على ذلك فإن عبيدا نشر « الكتاب الأسود » ، كعريضة للملك ، متجاهلا البرلمان ، الذى يعتبر السلطة المناسبة لبحث شكواه والنظر فيها ، وقد

---

(١٧) التابعى ، مرجع سابق ، ص ـ ٧٥ .

(١٨) حشيش ، مرجع سابق ، ص ـ ١٨ .

(١٩) عبد السلام فهمى جمعة ، كان عضوا وفديا بمجلس النواب عن طنطا ، وكان وزيرا وفديا ، ثم أصبح رئيسًا لمجلس النواب سنة ١٩٤٢ وهو والد الدكتور عزيز فهمى من أقطاب الطليعة الوفدية (الشباب اليسارى بالحزب فى أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات) .

أثار هذا الاعتراض عددًا من الأعضاء فى البرلمان ، مثل الرافعى ، عضو مجلس الشيوخ ، على أساس أن ذلك يعنى أن البرلمان عاجز عن اتخاذ إجراء تجاه تلك الادعاءات ، بطريقة عادلة ونزيهة[٢٠] .

أما فيما يتعلق بالأحزاب الأخرى ومواقفها من الانقسام فى الوفد وصدور الكتاب الأسود ، فمن المتصور أن آراء الأحرار الدستوريين يمكن استخلاصها من كتاب « الدكتور هيكل » وعلى الرغم من أنه كان متعاطفا بصورة عامة مع عبيد فقد كان يعتقد بأن قائمة الأمثلة والأسماء الكثيرة فى الكتاب الأسود تمثل خطأ فى استراتيجية عبيد ، بينما يرى أعضاء الحزب الوطنى ، من ناحية المبدأ ، تعاطفًا مماثلاً مع عبيد ، فى الوقت الذى لا يوافقونه فيه على أساليبه ، وخاصة إقدامه على نشر (الكتاب الأسود) ، وقد قام عبد الرحمن الرافعى بالتعبير عن آرائهم فى مجلس الشيوخ ، وفكرى أباظة فى مجلس النواب ، ولم يكن الأخير موافقًا إطلاقًا على إسقاط عضوية عبيد فى مجلس النواب[٢١] ، أما إذا بحثنا فى موقف السعديين ، بزعامة أحمد ماهر والنقراشى ، اللذين انفصلا عن الوفد سنة ١٩٣٧ بعد نزاع مع النحاس وعبيد ، فقد كان من المتوقع أن يستغل السعديون الوضع الجديد لمهاجمة عبيد ، الذى كان منافسهم السياسى لمدة طويلة ، إلا أن ذلك لم يحدث لأن النزاع بين عبيد والنحاس نشأ لأسباب مماثلة لتلك الأسباب التى أدت إلى النزاع بين أحمد ماهر والنقراشى من ناحية والنحاس من ناحية أخرى سنة ١٩٣٧ ، وقد حاول عبيد التقارب منهما فى أوائل عام ١٩٤٢ ، وعلقت « الاجبشيان جازيت » على ذلك قائلة :

« قام مكرم عبيد باشا ومندوب آخر عن النحاس باشا ، بزيارة أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب وزعيم الحزب السعدى وأعلن بعض المعلقين أنهم يرون فى ذلك تخفيفا لحدة الخلافات بين الزعماء السعديين والوفديين[٢٢] ، ويمكن أن تعطى هذه الفقرة فى الاجبشيان جازيت ، انطباعًا بأن عبيدا كان يحاول إقامة جسور مع الأحزاب الأخرى ، لأنه كان قد تحسس دلائل خلافات جوهرية محتملة مع النحاس ، ويتفق الهلالى مع هذه النتيجة بملاحظة قال فيها إنه قد لاحظ روح الخلاف بين النحاس وعبيد من أول جلسة لمجلس وزراء الوفد سنة ١٩٤٢[٢٣] ، ومن ناحية

---

(٢٠) الكتاب الأبيض ــ القاهرة ــ ١٩٤٣ ــ ص ٥٦٩ .

(٢١) مضبطة مجلس النواب ، جلسة رقم ٤٧ ، القاهرة ، ١٢/ ١٣ يوليو ١٩٤٣ ص ــ ٢١٣٠ .

(22) EGYPTIAN GAZETTE, CAIRO, FEBRUARY 3, 1942, P. 3.

(٢٣) انظر الفصل الرابع ، هامش ١٩ .

أخرى ، يمكن تناول ذلك الخبر الذى نشرته « الاجبشيان جازيت » من خلال الجو الذى أثاره حادث ٤ فبراير ، كما يظهر من تاريخ الخبر.

وإذا تطرقنا إلى الرأى العام المصرى ، لوجدنا أن أصداء تصرف عبيد لم تكن مثلما كان متوقعًا ، لأن الكتاب الأسود وزع فقط على الشخصيات الهامة فى الحكومة والأحزاب السياسية ، ولم يكن ميسورًا الحصول عليه للمواطن العادى ، كما أن الرقابة السائدة على الصحف عملت على تقييد توزيعه والحد من انتشاره ، كما منعت ذكر أى شىء عنه ، أو عن المناقشات التى جرت فى مجلس النواب بشأنه ، وقد أدت تلك العوامل إلى تحويل النزاع بين النحاس وعبيد إلى خلاف فى زعامة الوفد .

ويبدو واضحًا أن معظم ردود فعل مراكز القوى الرئيسية على المسرح السياسى المصرى فى ذلك الوقت كانت انتقادية بالنسبة لموقف عبيد وذلك لأسباب متعددة منها :

أولاً : أن مكرم عبيد لم يكن حكيما فى توقيت نشره الكتاب الأسود ، لأن جميع وسائل الإعلام فى وقت الحرب كانت خاضعة لرقابة مشددة ، وبخاصة الصحف ، وقد منع ذلك عبيدا وبصورة كبيرة من الوصول إلى جميع قطاعات الشعب ، وفى الوقت نفسه كان الشعب يولى - بسبب ظروف الحرب - معظم اهتمامه وانتباهه للمعركة الدائرة فى الصحراء الغربية ، وصرفت هذه الظروف انتباه الرأى العام عن اتهامات عبيد للنحاس وقيادة الوفد .

ثانيًا : كان هناك الضعف النسبى لوضع الملك فى مواجهة البريطانيين والوفد بما لم يهيئ للقصر القوة الكافية لتأييد عبيد ومساندته علنا ، وكان ذلك بمثابة خيبة أمل حقيقية لعبيد لأنه كان يتوقع تأييدًا قويًا من القصر فى معركته السياسية ضد الوفد والنحاس .

ثالثًا : كانت آراء عبيد ومواقفه -داخل البرلمان وخارجه- فى غير صالحه شخصيًا، واستخدم النحاس تلك الآراء ضده فى الوقت الذى ساعدت فيه ظروف الحرب النحاس فى التضييق على عبيد واستعداء قوى كثيرة ضده مدعيًا أن تصرفاته تناقض بنود معاهدة ١٩٣٦ .

رابعًا : أن النتيجة النهائية لمعارك الصحراء الغربية حرمت عبيدا من مواصلة اتهامه للنحاس بأنه باع البلاد للبريطانيين ، لأن هزيمة الحلفاء فى شمال أفريقيا والتى كانت متوقعة تمامًا ،

قد دفعت عبيدا لمطالبة النحاس باعتبار القاهرة مدينة مفتوحة ، على افتراض أن قوات المحور سوف تصل إلى المدن المصرية ، إلاأنه عندما حقق البريطانيون انتصارهم ، أصبح مركز النحاس أكثر قوة ، بينما أصبح مركز عبيد ضعيفًا لا يعززه تطور الأحداث [٢٤] .

خامسًا : كان من العقبات التى واجهت عبيدا فى موقفه ضد النحاس عدم وجود ديمقراطية حقيقية فى مصر ، فقد امتلك النحاس كل مصادر القوة ، بينما وقف عبيد مجردًا من سلطاته ، وتصرف النحاس كديكتاتور ضده ، حتى تم تجريد عبيد من عضويته فى مجلس النواب ، وألقى القبض عليه بعد ذلك .

وقد وصف عبيد ذلك الجو الذى أحاط به فى « الكتاب الأسود » بقوله أنه ظل فى الوزارة لعدة شهور ينصح ويساعد ، ثم قدم استقالته ثلاثة مرات ، وحاول النحاس إقالته ، ووضع رقابة على أية إشارة إليه فى الصحف ، كذلك على مكاتباته ومراسلاته ، ثم يواصل عبيد الخطوات والإجراءات التى اتخذت ضده ومنها منع مجلس النواب من توجيه الشكر إليه على خدماته ، ثم فصله هو ومجموعته من البرلمان والحزب ، وتقييد حريتهم الشخصية وحرمانهم من حقوقهم السياسية [٢٥] .

وقد استغل النحاس مركزه وشعبيته ، ليدفع بعبيد إلى موقف صعب ، إلى درجة إنه عندما قدم أحد مؤيدى مكرم عبيد فى مجلس النواب اقتراحًا فى أول يونيو ١٩٤٢ بتوجيه الشكر لعبيد على خدماته التى أداها فى وزارة المالية ووزارة التموين ، لم يسمح له رئيس المجلس بذلك [٢٦] ، وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد واصل عبيد نشاطه فى إطار حزبه ، الكتلة الوفدية ، وواصل إصدار جريدته (الكتلة) ومارس نشاطاته خارج حزب الأغلبية للمرة الأولى فى حياته السياسية ، بعد أن كان عنصرًا فعالاً فى الوفد لأكثر من عشرين عامًا ، وفى ١٣ مايو ١٩٤٤ ، نشر عبيد بيانًا باسم « الكتلة الوفدية المستقلة » ، اتهم فيه بريطانيا بإعادة فرض الحماية على مصر ، منتهكة بذلك لا المعاهدة فقط بل أيضًا جوهر الخطابات المتبادلة بين البلدين فى فبراير ١٩٤٢ ، وروح ميثاق الأطلنطى ، وأعلن عبيد ــ فى بيان حزبه ــ احتجاجه الشديد على تلك السلسلة من

---

(٢٤) من مقابلة مع الأستاذ ــ سعد فخرى عبد النور « المحامى » ، ١٣ سبتمبر ١٩٧٤ .

(٢٥) الكتاب الأسود ، ص ٦٢ .

(26) F.O. 371/ 31572, JUNE 3, 1942, LAMPSON TO EDEN.

الاعتداءات على الحريات العامة ، وختم بيانه بقوله إنه يوجه ذلك النداء إلى صاحب الجلالة الملك ، ويرسل صورًا منه إلى السفارة البريطانية ، وممثلى الدول الديمقراطية ، والدول العربية الشقيقة[٢٧] . ويعتبر ذلك البيان نـموذجًا لآراء وتصرفات عبيد فى الفترة مابين طرده من الوفد وإلقاء القبض عليه ، وقد تعاون عبيد مع السعديين والأحرار الدستوريين ، وقيادات الحزب الوطنى فى تقديم عدة احتجاجات ضد المحاولات التى اتخذت للإبقاء على حكومة النحاس فى السلطة ، ومواصلة السياسة البريطانية فى مصر ، والواقع أن عبيدا قد اتخذ خطا أكثر تشددًا ضد البريطانيين بعد خروجه من الوفد أكثر مما كان عليه حين كان عضوًا فيه ، وكان سبب ذلك هو مزايدته على النحاس ورغبته فى الظهور أكثر وطنية من زعيم الوفد ذاته .

وقد أمضى عبيد خمسة شهور فى السجن إلى أن أطلق سراحه فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، ليعين وزيرًا للمالية فى حكومة جديدة يترأسها أحمد ماهر ، بالإضافة إلى زملاء آخرين من حزبه ، كما أعيد تعيينه بعد اغتيال أحمد ماهر فى فبراير ١٩٤٥ ، فى منصبه نفسه فى حكومة النقراشى ، ولم يكن عبيد راضيًا تمامًا بالعمل فى حكومة يرأسها أحمد ماهر أو النقراشى ، وكان يشعر بأنه يستحق تولى رئاسة الحكومة أكثر منهما[٢٨] .

وفشل عبيد فى تحقيق حلمه فى أن يصبح رئيس وزراء لمصر فقد أنزله انفصاله عن الوفد إلى مرتبة ثانية حتى بالنسبة لأحمد ماهر والنقراشى وقد كان عبيد على علاقة فاترة مع الأخير عندما كان رئيسًا للحكومة ، ومع الدكتور عبد الحميد بدوى زميله فى الوزارة كذلك ، وأصبح النزاع بين النقراشى ومكرم أكثر حدة فى مارس وإبريل ١٩٤٥ ، مما يرجع بصورة جزئية إلى تشجيع مكرم للعمال ، كما يرجع ـ إلى حد ما أيضًا ـ إلى الخلاف حول الإجراء المتعلق بتحرير لجنة التحقيق فى أخطاء النحاس باشا ووزرائه وأصبح النزاع بين مكرم وبدوى ـ فيما يتعلق بأسبقيتهما ـ أكثر حدة بسبب المأدبة التى أقيمت فى القصر الملكى لمؤتمر اقتصادى ، وهو الحفل الذى وضع فيه القصر بدوى قبل عبيد . والملاحظ أن عبيدا فى ذلك الوقت كان يتودد إلى العمال ، ويبدى نزعة اشتراكية بصورة عامة[٢٩] .

---

(27) F.O. 371/ 41328, MAY 12, 1944, LORD KITTEARN TO EDEN.

ولمزيد من التفاصيل عن أنشطة حزب الكتلة ، انظر تقرير البوليس السياسى المصرى رقم ٢٢٤٨ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٣ .

(٢٨) انظر الفصل الرابع ، هامش ٥٠ .

(29) F.O. 371/45930, APRIL 8, 1945, LORD KILLEARN TO EDEN.

وقد هدأ الخلاف بين النقراشى وعبيد ولو مؤقتا بسبب تدخل القصر الذى كان يواصل تأييده ومساندته للإبقاء على عبيد فى مجلس الوزراء ، ويبدو أن عبيدا تلقى توجيهًا ملكيًا ليحد من تشجيعه « الديماجوجى » للعمال والحد منه ، كما يبدو أن محاولة محاكمة النحاس كانت قد بدأت تنسى وتختفى[٣٠] . وقد واصل عبيد فى الوقت نفسه هجماته على النحاس الذى كان خارج السلطة وأعلن أن :

« لجنة التحقيق قد توصلت إلى أن النحاس باشا وزملاء له فى الوزارة مدينون بارتكاب جرائم تستحق العقاب طبقًا لقانون العقوبات القائم ، وأضاف أن التهم سوف يتم تحويلها إلى مجلس الوزراء فى وقت قريب »[٣١] .

وعلى الرغم من أن عبيدا شارك فى كل الأحداث الوطنية ، وكان مستغرقا فى كل القضايا السياسية الهامة فى ذلك الوقت ، إلا أنه ـ ومنذ انفصل عن الوفد ـ فقد جانبًا كبيرا من رصيده الشعبى ، لأنه لم يعد زعيما فى حزب الأغلبية كما كان لسنوات طويلة مضت ، وقد اختير عضوا فى وفد مفاوضات صدقى ـ بيفن سنة ١٩٤٦ ، لكنه رفض هو وستة من زملائه مسودة الاتفاقية الجديدة ، حتى تفكك وفد المفاوضات وانقسم على نفسه[٣٢] وقد تعود مكرم عبيد ـ منذ ترك الوفد ـ أن يكتب كلمة يومية فى صحيفة « الكتلة » ، تحت اسم مستعار هو « حكيم » عاكسا بذلك خبراته فى المسائل الاجتماعية والقضايا السياسية ، ولكن وفى الجانب الآخر كان لانشقاق عبيد تأثير كبير فى حزب الوفد لأن أحد زعمائه الكبار قد اتخذ موقفا عنيفا بصورة علنية ضد النحاس ، ووجه انتقاده واتهاماته إلى رئيس الوفد الذى كان يعتبر ـ إلى حد كبير ـ رمز الوطنية وزعيم حزب الأغلبية ، ولقد وصف بعض المعاصرين مؤخرًا حملة عبيد ضد النحاس والوفد سنة ١٩٤٢ ، ومحتويات الكتاب الأسود والفضائح التى كشف عنها بأنها « ووتر جيت الوفد »[٣٣] . وأكدت تلك الحالة المتدهورة فى الوفد الفكرة التى كانت قائمة على نطاق كبير والقائله بأن النحاس ترك مقاليد أمور الحزب بعد سنة ١٩٣٦ لنخبة ملاك الأراضى والسياسيين المحترفين من ذوى المصالح

---

(30) F O 371/45930, April 15, 1945 Lord Killearn to Eden.

(٣١) **الكتلة** ، القاهرة ، ١٧ فبراير ١٩٤٥

(٣٢) سنية قراعة **نمر السياسة المصرية** ، القاهرة (بلا تاريخ) ص ـ ٥٥٧

(٣٣) استخدم هذا التعبير الأستاذ سعد فخرى عبد النور فى اللقاء معه فى سبتمبر ١٩٧٤ .

حتى تحول الحزب عن شخصيته الأصلية وفلسفته التاريخية[٣٤] .

... وقد هيأ انشقاق عبيد عن الوفد عصرا مثيرا للأحزاب الأخرى التى عللت ترحيبها بعبيد ، على الرغم من خلافاتها السابقة معه حيث كان معروفا بأنه المؤيد الرئيسى والمساعد الأول للنحاس ، وصانع القرار فى الحزب ، وكان القصر الملكى أكثر الأطراف بهجة للتطورات كلها ، فقد اعتبر الملك «الكتاب الأسود» سلاحه الملائم الذى يمكنه به مهاجمة الوفد والتضييق عليه[٣٥] . وأنه لمن الصعب تقييم تأثير انشقاق عبيد على التأييد الشعبى العام للوفد ، فبصورة عامة ، ظل خلاف عبيد ــ النحاس أزمة على مستوى الزعامة فقط دون أن تصل إلى جماهير الشعب من الفلاحين والعمال أو أبناء الطبقة الوسطى التى كانت تشكل الجزء الرئيسى لمؤيدى الوفد تحت زعامة نخبة ملاك الأراضى المصريين وفى أحد تقاريره إلى وزارة الخارجية ، علّق لامبسون على هذه المسألة بقوله :

«إنه لمن الصعب تقدير إلى أى حد فقد الوفد التأييد فى البلاد ، ومع ذلك فقد وفرت الانتخابات الأخيرة لرئاسة نقابة المحامين دلالة فى هذا المجال. إذ أنه دائما مايتم تعليق أهمية كبيرة على تلك الانتخابات فى ضوء الدور البارز الذى يلعبه المحامون فى الميدان السياسى ، وقد كانوا دائما مصدر متاعب لحكومات الأقلية ، التى كانت تلجأ إلى التحايل للحيلولة دون انتخاب نقيب وفدى ، فقد كانت نقابة المحامين ، ولا تزال معقلا وفديا ، فكان على حكومة الوفد ــ فى انتخابات النقابة التى جاءت بعد خروج مكرم عبيد من الحزب ــ استخدام كل الأساليب كى تحول دون انتخاب مكرم عبيد باشا نقيبا ، وعلى الرغم من الجهود الضخمة التى بذلها الوفديون فى انتخابات انقابة ، فقد تم انتخاب محمود بسيونى بك ، المرشح الوفدى ، بأغلبية ضئيلة ، وهى نتيجة أمكن اعتبارها انعكاسا لتحول هام ضد الوفد بين الطبقات المثقفة ذات الاهتمامات السياسية ، ومع ذلك لم يتمكن معارضو الحكومة من استغلال ذلك التحول بطريقة مؤثرة[٣٦] » .

ولعل أكثر العوامل تعقيدا فى تحديد تأثير خلاف عبيد ــ النحاس ، على أنصار الحزب هو

---

(٣٤) من لقاء مع الأستاذ محمد حسنين هيكل ، ٣٠ سبتمبر ١٩٧٥ .

(٣٥) طارق البشرى ــ الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ ــ ١٩٥٢) القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ــ ٢١

(36) F.O. 371/35529, January 31, 1943, LAMPSON TO EDEN.

حقيقة أن الوفد كان قد بنى جزءا من مكانته السياسية وشعبيته على أساس أنه حزب الطائفتين الرئيسيتين فى الأمة المصرية المسلمين والأقباط ، وقد كان معروفا أن الوفد يجمع شمل المصريين سواء كبار ملاك الأراضى أو الفلاحين أو المثقفين وحتى أولئك المتخصصين فى إثارة مشاعر الجماهير ، إلى جانب المسلمين المتدينين والمسيحيين من كل طوائفهم والعلمانيين ، وقد دار الصراع السياسى الكبير فى مصر بين أولئك الذين كانوا ينتمون يوما إلى الوفد وأولئك الذين ظلوا على ولائهم له ولا نكاد نجد من السياسيين المصريين من لم ينضم يوما للوفد(٣٧) .

كما أن وزارتى الخارجية والمالية ، فى بعض الحكومات الوفدية ، كان يتولاهما قبطيان هما : واصف بطرس ، ومكرم عبيد ، على التوالى ، مما جعل بعض أعداء الوفد يتهمون الحزب بأنه «وفد الأقباط المتعصبين» الذين يحاولون تحقيق تفوقهم على المسلمين ، وقد أظهر الوفد مهارة وسموا فى تجاهل الخلافات الدينية ، ومن الممكن أيضا تفسير تأثير الأقباط ونفوذهم فى الوفد ـ الذى كان فى ذلك الوقت حزب محامين وملاك أراض ـ عن طريق مواهبهم المهنية وتزايد الثروة لدى الوجهاء الأقباط(٣٨) ، وقد كان الوفد ـ لهذا السبب ـ حركة سياسية على درجة عالية من الأهمية ، أمكن للأقباط فى نطاقها وللمرة الأولى منذ القرن السابع ، أن يمارسوا مشاعرهم الوطنية ويلعبوا دورا حاسما فى الكفاح الوطنى من أجل الحرية والاستقلال(٣٩) ، «فلقد تشابكت أيدى المسلمين والأقباط فى الوفد ، وعلى الرغم من أن الوحدة الوطنية كانت تمر بحالات صحوة أحيانا وفتور أحيانا أخرى ، فإن تلك الوحدة ظلت ذات طابع خاص حتى سنة ١٩٤٢ ، عندما اهتزت أثر نزاع علنى بين زعيم الوفد المسلم وساعده الأمين القبطى»(٤٠) .

ومهما يكن الأمر فإن انفصال عبيد ـ القبطى البارز ـ من الحزب قد غير إلى حد ما من الصورة التى عرف بها الحزب منذ أيام زغلول كحزب للوحدة الوطنية ، فقد كان وجود قبطى على مستوى القمة فى زعامة الوفد رمزًا له معناه ومغزاه ، وكان يعطى دائما الحزب شخصية متميزة ، وقد كان خروج عبيد من الحزب نهاية لجيل المؤسسين من الأقباط فى الوفد من أولئك الذين بدأوا مع زغلول ، مثل واصف ويصا ، وسينوت حنا ، وواصف غالى ثم مكرم عبيد ، وكأن فصلا أخيرا فى المشاركة الواقعية للأقباط فى الحياة السياسية من خلال حزب الوفد قد بدأ ، وهى المشاركة التى

(37) J & S. LACOUTURE, op. c.t, p. 91.
(38) Ibid., p. 95.
(39) P.F. MEINARDUS op. c.t., p. 14.
(40) E. WAKIN, op. c.t., p. 14.

بدأت فى وقت كانت فيه الحركة الوطنية المصرية لا تزال فى ربيعها ، وفى وقت كان فيه الأقباط ـ كما أكدت وقتها صحفهم ـ ينزعون إلى التعاطف مع الرأى المعارض للاحتلال [٤١] ، وقد كان النحاس نفسه ، يضع فى اعتباره هذه المسألة عندما عين كامل صدقى باشا ـ وهو قبطى ـ وزيرا للمالية خلفا لعبيد ، وكان مدركا للأصداء ذات الصبغة الدينية المحتملة لانفصال عبيد ، وقد أبرق «لامبسون» إلى الخارجية البريطانية بأنه «من سوء الحظ ، أن كامل صدقى باشا وزير المالية ، غير كفء لمعالجة المشكلات الراهنة ، لكن النحاس باشا كان يخشى التخلص من الوزير القبطى الوحيد المتبقى ، مما يزيد من دعم المعارضة القبطية التى يدبرها مكرم ضد حكومته» [٤٢] ، ولقد كان النحاس مهتما بضرورة الحفاظ على شعبية الوفد بين الأقباط بعد انفصال عبيد لإحلال أحدهم محل عبيد ، وركّز النحاس على إبراهيم فرج محاولا أن تكون علاقته به مماثلة لتلك التى قامت بين زغلول وعبيد [٤٣] .

يبقى بعد ذلك أن نبحث فى ما إذا كانت هناك دوافع دينية تكمن خلف الخطوات التى اتخذها النحاس والوفد ضد عبيد ، الواقع أنه لا يوجد هناك دليل مقنع لتأييد ذلك الاعتقاد ، فإذا قارنا بين انفصال عبيد فى سنة ١٩٤٢ . وانفصال أحمد ماهر والنقراشى ، فإنه يصعب العثور على أى رد فعل شعبى مختلف ، فقد كان الاختلاف فقط فى رد فعل النحاس ، الذى كان أكثر عنفا مع عبيد لأن معارضته الأخيره لسياسة النحاس كانت أقوى ، ولأن طبيعة الانفصالين وظروفهما كانت مختلفة .

والنقطة الوحيدة ذات المغزى هى حجم التأييد الذى ارتبط بالانشقاقين إذ كان التأييد لعبيد بين الوفديين أقل إلى حد ما مما كان عليه فى حالة أحمد ماهر والنقراشى ، لكن هذا يمكن تبريره بحقيقة أن النحاس كان أكثر قوة فى سنة ١٩٤٢ مدعما فى ذلك الوقت من البريطانيين الذين كانوا يسعون إلى إقرار الاستقرار السياسى فى مصر فى وقت الحرب ، كما لا يوجد أى دليل على أن عبيد ، كقبطى ، كان عاجزا عن استقطاب عدد كبير من مؤيديه من بين المسلمين ، ومع ذلك ، فإن الواقع يؤكد أن أكثر من نصف مؤيدى عبيد الرئيسيين كانوا من الوفديين الأقباط فى

(41) S.M. SEIKALY, op. cit., p. 345.
(42) F.O. 371/35529, January 31, 1943, LAMPSON TO EDEN.
(٤٣) إبراهيم فرج مسيحة ، قبطى من سمنود ، بلدة النحاس باشا ، كان وزيرا للشئون البلدية والقروية فى آخر حكومة وفدية سنة ١٩٥٢

البرلمان[٤٤] ، وأنه لمن الطبيعى أن بعض الأقباط فزعوا من طرد العضو القبطى القيادى فى حزب الأغلبية ، ولكن من ناحية أخرى كان هناك كثير من الأقباط فى الوفد لم يكونوا مؤيدين لعبيد . وبقوا على ولائهم للنحاس ، مثل كامل صدقى ، وإبراهيم فرج ، اللذين أصبح كل منهما وزيرا فى الحكومات الوفدية بعد ذلك ، بينما تبع مسلمون وقديون آخرون عبيدا ، وعارضوا النحاس بقوة ، مثل سيد سليم ، وطه السباعى ، اللذين أصبح كل منهما وزيرا مع عبيد فى حكومات أحمد ماهر ، والنقراشى ، فى ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ ، وبينما كان النحاس مهتما بشعبية الوفد بين الأقباط ، كان عبيد ـ من ناحية أخرى ـ شديد الاهتمام بإظهار احترامه للمسلمين ، وذلك عن طريق إبراز أمثلة للتصرفات الجائرة للوفد تجاه الأزهر والإخوان المسلمين ، وقد كتب عن ذلك فى الكتاب الأسود ، فذكر :

«لقد أغلقت الحكومة فرع جمعية الإخوان المسلمين فى قنا بأمر عسكرى ، فقلت لعل النحاس باشا قصر أمره على قنا لأنها قنا (بلد مكرم عبيد) ، ولكنى علمت أن الحاكم العسـ. قد أصدر أمره ـ والأمر لله ـ بإغلاق عدد كبير من فروع الجمعية وهى تربو على الخمسين فى شتى بلاد المملكة المصرية ، ويتحدث الناس جميعا عن حوادث الأزهر الشريف ، وعن التنكيل بطلبته الأبرياء حينما كانوا يهتفون لملك البلاد فى طريقهم إلى القصر العامر ، بينما يسمح النحاس باشا بالمظاهرات الصاخبة لمصلحة حكمه»[٤٥] .

وفى برقية بعث بها إلى شيخ الأزهر سنة ١٩٤٣ يهنئه فيها بالذكرى الألفية للأزهر ، كتب عبيد :

«لعل أصدق ما يهنأ به الأزهر الشريف فى عيده الألفى ، أن رسالته التى صمدت للزمان ألف سنة ، إن هى إلا رسالة حق لن يطويها بل سينميها تعاقب آلاف أخرى من السنين ، وإذا كان لى ـ كمصرى له عقيدته الوطنية ـ أن أفخر بالأزهر الشريف معهدا مصريا ، فإن لى كرجل له عقيدته الروحية أن أشيد به معهدا دينيا ، ذلك لأن الله ـ الذى شاء للناس أن يختلفوا على الأديان ـ لن يسمح لهم بالاختلاف على الدين ، ولقد أدى الأزهر رسالة للدين والدنيا معا ، مدركا قبل غيره أن العلم البشرى لن يكتب له البقاء إلا إذا اقترنت فيه المادة الخامدة بالروح الخالدة ...[٤٦]» .

---

(٤٤) انظر الفصل الرابع ، هامش ٧٣ .
(٤٥) **الكتاب الأسود** ، ص ـ ٢٦٣ .
(٤٦) أحمد قاسم جودة ـ مرجع سابق ـ ص ١٦١ ـ ١٦٢ .

وعندما أطلق سراحه من السجن ، فى أكتوبر ١٩٤٤ ، وعين وزيرا للمالية فى حكومة أحمد ماهر ، ألقى عبيد خطبة رائعة فى قاعة الوزارة ، بأسلوب فيه ابتهال ، مخلص لله ، تحدث فيه عن الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ، وأعاد تأكيدها ، وكان الشيخ المراغى موجودا هناك ، وعلقّ على ما اتسم به خطاب عبيد من بلاغة ، بأنه «حديث شبيه بكلام المتصوفة»[٤٧] .

وعلى أية حال ، فقد كان عبيد حريصا دائما على تأكيد احترامه للإسلام ، وكان دائما ما يولى اهتمامه السياسى للأعياد الإسلامية ، ومشاركة الأغلبية مشاعرها فى المناسبات الدينية من منطلق الانصهار القومى والوحدة الوطنية ، وكان مكرم عبيد ـ فى علاقته مع طائفته ـ يحجم متعمدا عن القيام بدور زعيم طائفى على نطاق محدود ، وكان بعكس رجل مثل بطرس غالى باشا ، الذى كان يعتبر زعيما للطائفة القبطية قبل أى صفة أخرى ، وكان عبيد شخصية عامة من نوع مختلف ، كانت تتحدث وتسلك وتتصرف كمصرى ، فى المرتبة الأولى ، وكقبطى ، فى المرتبة الثانية .

وفى ضوء ما حققه عبيد من نجاح يمكن القول أنه كان يعكس (روح زغلول الوطنية) ويمكن تفسير ذلك بأنه كان يتفادى دائما أن يعتبر زعيما طائفيا ، وهى مفتاح معرفة طبيعة علاقاته مع الطائفة القبطية ، لم يكن عضوا نشطا فى الهيئات أو الجمعيات القبطية ، ولم يشترك قط فى النزاع المتصل داخل الطائفة القبطية بين المجلس الملى والكنيسة فقد كان البعض يعتبر المجلس الملى كهيئة تابعة للبطريركية ، ومعاونة لها ، ولا تتنازع ـ بالضرورة ـ مع القانون الروحى للكنيسة القبطية ، بينما كان آخرون ينبذون هذه الفكرة ، ويتمسكون بأن مثل هذا المجلس يشكل تدخلا من العامة فى السلطة المخولة لرجال الدين أو البطريركية[٤٨] .

ولم يبرز عبيد وسط دعاة أى من الرأيين ولم يشترك فى هذه المناقشات ، مما يفسر السبب الذى من أجله اعتبر كثير من الأقباط عبيد أنه متفرج فقط على شئون الطائفة ، واعتبروه مجرد قبطى طموح فى الميدان السياسى المصرى ، وليس ممثلا لمصالحهم فى السياسة الوطنية ، وفى الوقت نفسه ، كان عبيد يعتقد دائما أن الوفد والنحاس كانوا يعتبرونه ـ بطريقة ما ـ ممثلاً للأقباط فى حزب الأغلبية ، ولم يهيئ عبيد ـ ربما بسبب هذا التصور ـ أية فرصة لأى سياسى قبطى آخر بأن

---

(٤٧) المرجع السابق ـ وذكر ذلك أيضا الأستاذ سعد فخرى عبد النور فى لقائنا معه (يمكن أن تعتبر العلاقة العدائية بين المراغى الذى كان شيخا للأزهر من جانب والنحاس والوفد من جانب آخر دافعا وراء قوله الذى امتدح فيه مكرم عبيد) .

(48) F.O. MEINARDUS, op. cit., p. 21 .

يتولى مركزا بارزا فى الوفد وأبقى فقط على فهمى ويصا وهو قبطى آخر فى اللجنة الوفدية ، لأنه لم يكن شخصا مرموقا ، ومن ثم لم يكن يشكل تهديدا لمركزه القيادى فى الحزب[٤٩]

وسجل لورد كيلرن ـ فى أوراقه الخاصة ـ محادثة دارت بيه وبين الدكتور نجيب محفوظ[٥٠] فى أغسطس ١٩٤٢ تبين رأى كثيرين من الأقباط فى عبيد ونزاعه مع النحاس ، قال كيلرن :

«أخبرت محفوظ أن عبيدا بكراهيته للنحاس وهجماته العنيفة عليه فى البرلمان ، سوف يصبح فى موقف حرج ، إذا تم استدراجه إلى سؤال خاص بالمعاهدة ومدى التزام النحاس بها ، وكنت أرجو من محفوظ أن يحذر مكرم بجدية ، لأننى سأكون ـ شخصيًا ـ غير سعيد ، إذا ما أصبح علينا اتخاذ اجراء ضد رجل أعتقد أنه ما يزال ـ فى قرارة نفسه ـ مؤيدا لبريطانيا ، وقال محفوظ أنه يوافق كلية على أن عبيدا كان أحمقا للغاية ، وتحدث محفوظ أيضا عن التأثير المدمر لحماقة عبيد على الأقباط عامة ، إذ كان الأقباط ينظرون إلى الإنجليز دائما بوصفهم المدافعين عنهم ، وتأسف محفوظ على حماقة عبيد ، ووعد بالتحدث معه فى غضون اليومين القادمين ، وإننى لأرجو ـ مخلصا ـ أن يكون لهذا التحذير تأثير ما فمكرم فرد عنيف وليس من السهل توجيهه والتعامل معه[٥١] » .

ويلقى تحذير كيلرن الجاد بعض الضوء على دور البريطانيين فى القرار الذى اتخذه النحاس بعد ذلك بإلقاء القبض على عبيد سنة ١٩٤٤ ، والطريف أن عبيد قد عومل ـ بصفته عضوا بارزا من مجتمع الأقلية ـ ببعض التحفظات والشكوك من ناحية المنافسين السياسيين المسلمين ، كما أنه من ناحية أخرى ، كان محل اتهامات من الأقباط بأنه كان منافقا للأغلبية المسلمة . وأنه نقل على لسانه قوله إنه إذا كان «قبطيا بالدين فإنه مسلم بالوطن»[٥٢] .

ولا يوجد دليل واضح يبرهن على أن شعبية عبيد المتناقضة بعد انفصاله كانت ترجع إلى

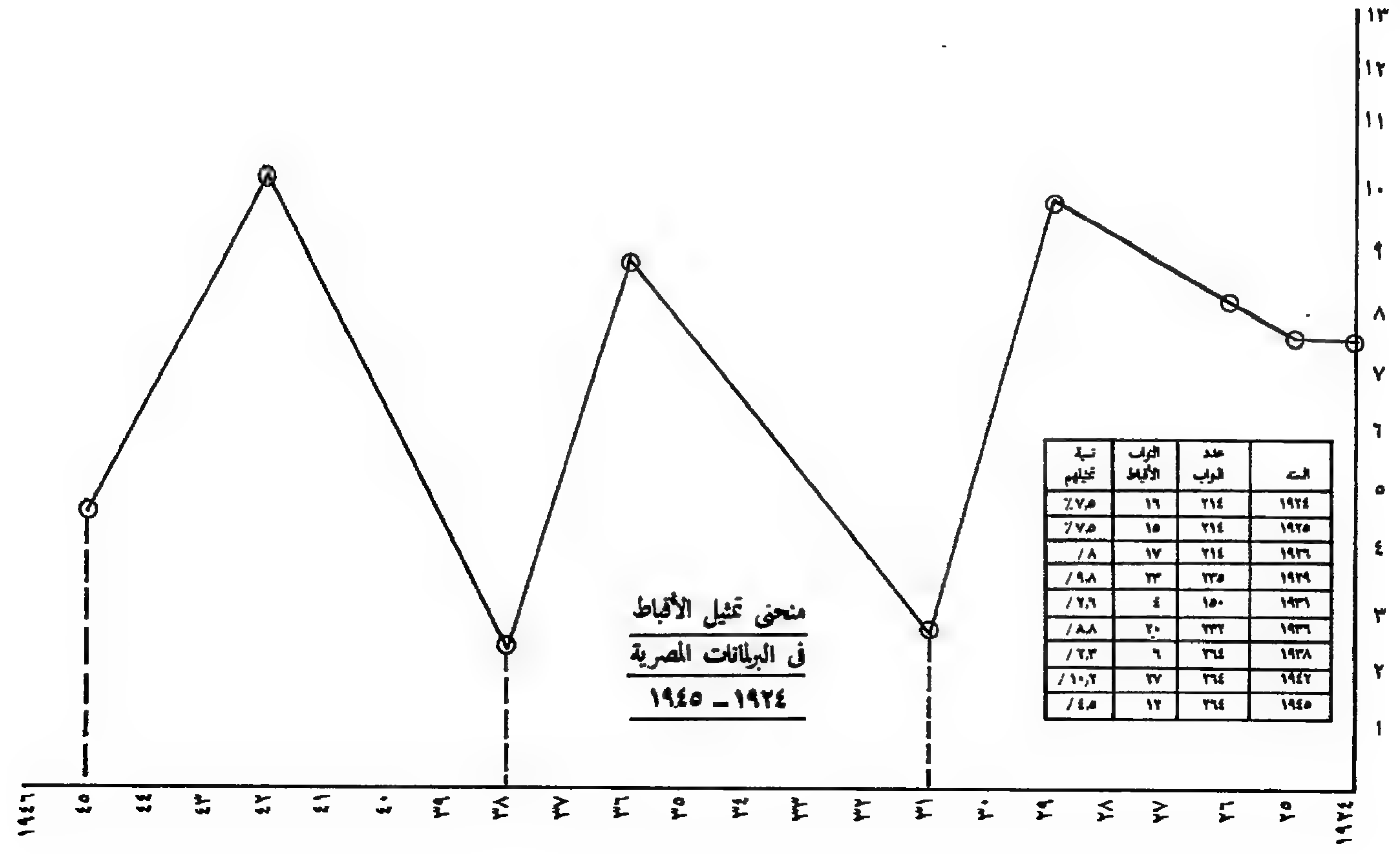
---

(٤٩) عبد العظيم رمضان ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر ـ المجلد الثالث ـ بيروت ١٩٧٣ ـ ص ـ ٢٥٩ .

(٥٠) د . نجيب محفوظ باشا يعد من الرواد فى الطب المصرى الحديث وهو أب طب أمراض النساء والتوليد فى مصر ، وهو قريب لمكرم باشا عبيد بالمصاهرة .

(51) Killearn Private Papers, p.225 (Cairo, Monder July 27, 1942)

(٥٢) من مقابلة مع الأستاذ فكرى مكرم عبيد ، الذى أضاف أن النحاس ، وأحمد ماهر ، والعقاد كانوا من بين معارضى عبيد ، فى فترات مختلفة من حياته ، ولكنهم لم يستخدموا أسلوب الطعن فى دين عبيد أو عقيدته سواء فى خطبهم أو فى كتاباتهم ضده .



السنة	عدد النواب	النواب الأقباط	نسبة تمثيلهم
١٩٢٤	٢١٤	١٦	٪٧,٥
١٩٢٥	٢١٤	١٥	٪٧,٥
١٩٢٦	٢١٤	١٧	٪٨
١٩٢٩	٢٣٥	٢٣	٪٩,٨
١٩٣١	١٥٠	٤	٪٢,٦
١٩٣٦	٢٣٢	٢٠	٪٨,٨
١٩٣٨	٢٦٤	٦	٪٢,٣
١٩٤٢	٢٦٤	٢٧	٪١٠,٢
١٩٤٥	٢٦٤	١٢	٪٤,٥

عوامل دينية ، بل إن تدهور شعبية عبيد من الممكن أن نرجعه إلى معارضته لحزب الأغلبية وللزعيم الشعبي للبلاد ، ويلاحظ أن نسبة تمثيل الأقباط فى البرلمان المصرى كانت منذ أيام زغلول ، مرتبطة مباشرة بتمثيل الوفد ككل [٥٣] ، أى أن نسبتهم كانت تعتمد على القوة الانتخابية لحزب الوفد .

ويوضح الجدول السابق منحنى التمثيل القبطى فى البرلمانات المصرية والعلاقة الطردية بين نسبة الأقباط ومستوى تمثيل الوفد ، ففى انتخابات عامى ١٩٣١ و ١٩٤٥ كانت نسبة الأقباط فى البرلمان منخفضة لأن الوفد قاطع تلك الانتخابات ، كما كانت النسبة فى انتخابات سنة ١٩٣٨ منخفضة أيضا ، لأن الوفد هبطت شعبيته نسبيًا فى أعقاب انفصال أحمد ماهر ، والنقراشى ، ويرى الأستاذ طارق البشرى أن انفصال عبيد من الوفد أثبت أنه لم يكن يتمتع بنفوذ أو تأثير خاص على الأقباط فى الوفد لأنه كان يمثل مركز ثقل على المسرح السياسى وليس فى المجال الدينى [٥٤] .

.. وفى الجانب الآخر نجد كاتبا مثل "WAKIN" يصل فى كتابه إلى استنتاج مختلف عندما يقول :

« ... فى الأربعينات حدث انفصال بين النحاس المسلم ومكرم عبيد القبطى وترك على أثره معظم الأقباط الوفد » [٥٥] ، ولكن الدلائل تشير إلى أن تأييد الوفديين الأقباط لم يتأثر بانفصال عبيد ، ومن الممكن أن يكون قد تأثر إلى حد ما بما يمكن أن نطلق عليه بعصبية الصعيد ، إذ أن معظم أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب الأقباط والمسلمين ، الذين تبعوا عبيدا قد جاءوا من مديريات الوجة القبلى وقد كان النحاس نفسه يقظا بشأن هذه المسألة ، وحدد سياسته ـ فى معالجة الخلاف ـ طبقا لذلك .

ونلاحظ أيضا أن انفصال عبيد من الوفد لم يؤثر ـ فى الوقت ذاته ـ على تأييده وشعبيته بين المسلمين الذين وقف كثيرون منهم إلى جانبه ضد النحاس ، ويذكر WAKIN أيضا أن « مكرم عبيد ربما كان سيصبح رئيسا للوزارة إذا لم يكن قبطيا » [٥٦] . والواقع أن القصر الملكى هو الذى اهتم بهذه المسألة فى وقت كان الملك فيه مهتما بمركزه الدينى ، وربما كانت هذه النقطة عاملا مؤثرا

(٥٣) طارق البشرى ـ الكاتب ـ عدد ١٢١ ـ القاهرة ـ ١٩٧١ .

(٥٤) طارق البشرى ـ المرجع السابق .

(55) E. WAKIN, op. cit., p 17.

(٥٦) المرجع السابق ـ ص ـ ١٧ .

فى اختيار أحمد ماهر، لرئاسة الوزارة بعد النحاس فى ١٩٤٤ وليس مكرم عبيد الذى كان يمكن أن يكون اختيارا طبيعيا فى تلك الظروف، إذ كان منطقيا أن يختار عبيد فى ذلك الوقت كرئيس للوزارة، خاصة بعد معارضته للنحاس، وهجومه القوى ضد حكومته والتى كان الملك قد اضطر إلى قبولها سنة ١٩٤٢، والواقع أن كفاءات عبيد الشخصية كانت تؤهله لرئاسة الوزارة ربما قبل أحمد ماهر والنقراشى، بالإضافة إلى أنه لم يكن يشعر بأن ديانته يمكن أن تكون حائلا بينه وبين ذلك المنصب الرفيع بمنطق السوابق من ناحية ولشعبيته وكفاءته من ناحية أخرى، لذلك كان عبيد يشعر بمرارة تجاه القصر الذى تخطاه، وقد شارك هو وزعماء الأحزاب الأخرى فى توقيع بيان سنة ١٩٥٠، ينتقدون فيه فساد الحياة السياسية بصفة عامة، وانحرافات حاشية القصر ومستشارى الملك بصفة خاصة، ويعبر البيان عن الأسف للتصرفات والإجراءات التى تشكل نقضا للدستور[٥٧].

ورغم نشاط عبيد السياسى ـ بعد خروجه من الوفد ـ فإنه أصبح واضحا أن نفوذه السياسى قد تضاءل، ولم يعد ذلك السياسى المرموق مثلما كان لسنوات يحتل منصبا كبيرا فى حزب الأغلبية، ويعتبر انشقاقه عن الحزب بداية مرحلة انحسار أهميته السياسية ورصيده الشعبى عموما، وعلى الرغم من أنه كان زعيم حزب سياسى له جريدته الخاصة به، لكنه كان حزبا صغيرا ومحدودا بمقارنته بالوفد، كما كان معظم أولئك الذين صوتوا لصالح «الكتلة» فى سنة ١٩٤٥ من بين المثقفين الذين كانت لهم تحفظات على سياسة النحاس والوفد عموما[٥٨].

وهناك روايات كثيرة عن أن مكرم عبيد قد عبر عن أسفه لانفصاله عن الوفد والأحداث التى أحاطت بذلك، وقد شوهد عبيد وهو يعانق النحاس فى جنازة محمد صبرى أبو علم باشا فى أبريل سنة ١٩٤٧، وقد كان أبو علم هو الذى خلف عبيد كسكرتير عام للوفد، ويرى الذين شهدوا عناق عبيد للنحاس بأنه بدا كنوع من الاعتذار من جانبه وأمل جديد فى استعادة علاقاته الطيبة مع النحاس، وربما مركزه القديم فى الوفد كذلك[٥٩]، ويذكر صلاح الشاهد فى كتابه أن عبيدا

---

(٥٧) د. هيكل ـ مرجع سابق ـ ص ـ ٣٥٨ ـ ٣٦٠.

(٥٨) كان لحزب الكتلة الوفدية ٢٩ عضوا فقط من بين أعضاء مجلس النواب فى البرلمان وكان عددهم ٢٦٤ عضوا سنة ١٩٤٥.

(٥٩) من لقاء مع الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب فى ١٨ يوليو ١٩٧٤، وقد كان من بين الذين حضروا جنازة أبو علم، وقد أكد الأستاذ مكرى عبيد المعلومه ذاتها، وأضاف أن الحامصى استقال من الكتلة الوفدية احتجاجا على ذلك التصرف من عبيد.

قال ـ بعد انتخابات سنة ١٩٤٥ ، التى لم يحصل فيها حزبه إلا على مقاعد قليلة بالمقارنة بالسعديين والأحرار الدستوريين الذين كانوا حلفاءه فى الانتخابات ـ «لقد صنعت هذا الوضع ، وعلىّ أن أحطمه[٦٠] » ، ولقدكان من بين نتائج انفصال عبيد عن الوفد أن تضاءل دوره كممثل للأقباط فى الحركة الوطنية ، ونسوق هنا مثالا لغياب دوره ، فقد وقع فى يناير ١٩٥٢ حادث خطير فى مدينة السويس ، شكل تهديدا للوحدة الوطنية فى ذلك الوقت إذ اشتعلت النيران فى كنيسة بالسويس ، ولقى خمسة من الأقباط مصرعهم على يد بعض المتطرفين ممن لا يتصفون بالمسئولية وتقدير المواقف ، فقد كانوا خاضعين لانطباع خاطئ بأن ضحاياهم كانوا جواسيس للانجليز فى منطقة قناة السويس فى تلك الفترة العصبية من العلاقات البريطانية ـ المصرية ، وقد كان لذلك الحادث أصداء عنيفة بين الأقباط ، خصوصا أبناء مدينة السويس وبعض مدن الوجه القبلى ، ويتصور الدكتور محمد أنيس ـ المؤرخ المعاصر ـ أن هذا النزاع الطائفى العارض كان يمكن أن يؤدى إلى انسحاب الأقباط من الحركة الوطنية المصرية[٦١] ، وقد كانت خطورة رد الفعل القبطى واضحة فى برقياتهم إلى رئيس الوزراء النحاس باشا وإلى بطريرك الأقباط (يوساب الثانى) وإلى جميع الصحف اليومية ، إلا أن أهم برقية هى تلك التى أرسلها بعض الأقباط إلى إبراهيم فرج باشا ـ الوزير القبطى فى الحكومة الوفدية ـ وطالبوه فيها بتقديم استقالته فورا من الحكومة ، وإلا وقع تحت طائلة العقاب بالحرمان من بركات الكنيسة القبطية ، وطلبوا علاوة على ذلك من جميع السياسيين الأقباط الامتناع عن المشاركة فى أية حكومة حتى تتم الموافقة على مطالبهم ، وكان من بين أعنف الاحتجاجات وأكثرها صخبا احتجاج باسيليوس إسحاق ـ القسيس القبطى لمنطقة غبريال بالاسكندرية ـ والذى بعث ببرقيات نيابة عن طائفته إلى رئيس الديوان الملكى ورئيس الوزراء ووزير الداخلية والصحف القبطية ، يطالبهم فيها بأن تقوم لجنة حكومية بتحقيق فورى فى الجريمة بحضور ممثلين للأقباط كما كان من أعنف ردود الفعل القبطية للحادث ما حدث فى مديرية سوهاج عندما عقد الأقباط اجتماعا فى الكنيسة الرئيسية بالمدينة حيث ألقت بعض الشخصيات القبطية البارزة خطب احتجاج غاضبة ، وبعثوا ببرقيات إلى النحاس باشا ، وإبراهيم فرج باشا ، والبطريرك القبطى ، وجميع الصحف المصرية ، يطالبونهم فيها بالمساواة الكاملة بين الأقباط والمسلمين ، وأعلنوا رفضهم لأية مساعدة حكومية لأسر الضحايا ، أو أية مساعدة حكومية فى

---

(٦٠) الشاهد ـ مرجع سابق ـ ص ـ ٤٠ .

(٦١) د . محمد أنيس ، حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، بيروت ١٩٧٢ صـ ٢٢ ـ ٢٥ ، ص ١٤٥ ـ ١٤٧

إعادة بناء كنيسة السويس ، وطالبوا أيضا باستقالة إبراهيم فرج باشا من منصبه كوزير قبطى ، وطالبوا ـ علاوة على ذلك ـ جميع الشخصيات القيادية القبطية البارزة برفض تعيينهم فى المناصب الوزارية ، ووقع على البرقيات عدد من كبار الأعيان والمحامين الأقباط ، مثل فايز عبد النور ، وفؤاد نجيب ، وكامل زكى ، ورياض بشاى ، وعزيز عازر ... إلخ[٦٢] .

وتعكس تلك الحادثة فى سنة ١٩٥٢ ـ قبل حريق القاهرة الشهير فى ٢٦ يناير بعدة أسابيع ـ الفتور الذى أصاب الزعامة الوفدية بعد انفصال عبيد ، واختفاء دوره الفعّال كممثل رئيسى للأقباط فى الحزب وفى الحركة الوطنية ، ولنا أن نتصور لو كانت حادثة السويس قد وقعت بينما كان عبيد ما يزال الرجل الثانى فى الوفد ، ومهندس الوحدة الوطنية ، لكان قد لعب أكثر الأدوار فعالية وديناميكية ، ربما فى حياته السياسية كلها ، لأنه كان بصفته ـ سياسيا قبطيا وزعيما وفديا ـ سوف يستخدم مكانته وشعبيته لدى المسلمين والأقباط لتفادى ردود الفعل الغاضبة واحتواء آثار الحادث المريب .

وفى الجانب الآخر نجد أن الوفد قد فقد قدرا من الثقة التى تمتع بها ، واهتز مركزه كحزب الوحدة الوطنية بانفصال عبيد واختفاء الشخصيات القبطية ذات الفعالية من زعامة الحزب ، وقد كتبت صحيفة (مصر) تعلق على وضع حزب الوفد قبيل تجديد عضوية مجلس الشيوخ بقولها :

« يبدو أن حزب الوفد قد نسى أن هناك أقباطا يصلحون للترشيح[٦٣] ، وأن الأمة مكونة من عنصريها : المسلمون والأقباط ، إذ أن ثلاثة ملايين قبطى لا يجب أن يمروا على قوائم الترشيح فى صمت وهدوء »[٦٤] .

ولقد كان المسرح السياسى فى مصر ـ فى نهاية الأربعينات ـ مهيئا لموجات من العنف التى تعيد إلى الأذهان الوضع فى ١٩١٩ ومطلع العشرينات حيث كان المزاج العام متوترا إلى جانب المظاهرات الضخمة وأعمال العنف ضد قوات الاحتلال البريطانى ، وقد بدأت المظاهرات ضد البريطانيين هذه المرة ، كرد فعل لمفاوضات صدقى ـ بيفن فى سنة ١٩٤٦ ، وأرغمت المظاهرات وأعمال العنف الحكومة على التخلى عن الاتفاقية المقترحة ثم الاستقالة ، لكن السخط الشعبى كان

---

(٦٢) مصر ـ القاهرة ، ١٠/ ١١ يناير ١٩٥٢ .

(٦٣) الترشيح لمجلس الشيوخ المصرى .

(٦٤) مصر ، القاهرة ٢٣ مارس ١٩٥١ .

قد بلغ ذورته إلى حد أن سلسلة أعمال القتل والعنف تعاقبت فى الأعوام القليلة التالية ، ويمكن تفسير جانب من الإحباط العام ، بالتدهور الذى طرأ على شخصية حزب الوفد وشعبيته .

وقد كان الوفد يمر فى سنوات أفوله بسلسلة من الانتقادات وكثير من اللوم والمرارة ففى سنة ١٩٣٦ خسر الوفد تأييد الجماعات الوطنية المتطرفة عندما وقع معاهدة ١٩٣٦ ، وبعد ذلك فى سنة ١٩٤٢ خسر قطاعًا ضخما من مؤيديه بسبب تأثير دعاية القصر وأحزاب الأقلية الذين قدموا حادث ٤ فبراير للجماهير بصورة تهبط بشعبية الوفد بحيث أصبح هذان التاريخان ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ علامتينُ أساسيتين فى منحنى تدهور شعبية الوفد ، كما كان لخسارة شخصيات مثل أحمد ماهر ، والنقراشى ثم عبيد بعد ذلك ، رد فعلها على بنية وشعبية الحزب[٦٥] .

وقد كان الوفد بوصفه تنظيما جماهيريا ـ وليس حزبا بالمفهوم الغربى للتعبير ـ فى حاجة إلى نموذج من الزعامة التى تكون لديها القدرة دائما على تبسيط التفسيرات للمواقف السياسية ، والقيام بالدعاية ذات التأثير ، وقد كان اختفاء عبيد ـ خطيب الوفد ـ ذا تأثير ضار على الحزب ، لأن الخطابة السياسية كانت إحدى وسائل التأثير الرئيسية المستخدمة ، كما كانت ذات شأن عظيم فى الحياة السياسية المصرية فى دلك الوقت .

وكان هناك سبب رئيسى لانحدار الوفد وأفوله فيما بين ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢ ، إذ أن العناصر الجديدة فى الحزب من ملاك الأراضى كانت عاجزة عن استيعاب التغييرات الاجتماعية التى حدثت فى بنية المجتمع المصرى[٦٦] ، وكرد فعل لذلك ، برز اتجاه إصلاحى اشتراكى بين الشباب من الجيل الجديد للحزب ، وأطلقوا على أنفسهم «الطليعة الوفدية» ، وأعلنوا برنامجهم الخاص بالتغيرات الاجتماعية ، كما قدموا بعض الأفكار التقدمية ، فى إطار إصلاحى لا يخلو من نزعة اشتراكية ، وكان من زعمائهم أسماء مثل : دكتور عزيز فهمى ـ المحامى[٦٧] ودكتور محمد مندور ـ الكاتب ، وإبراهيم طلعت ـ النائب بمجلس النواب عن دائرة بالإسكندرية ، وقد أبدى بعض الصحفيين الوفديين تعاطفا مع المجموعة ، مثل أحمد أبو الفتح ـ رئيس تحرير المصرى .

---

(٦٥) محمد زكى عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ ـ ١٣٥ .

(٦٦) طارق البشرى ـ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ص ـ ٣٢٦ .

(٦٧) عزيز فهمى ملك هو ابن عبد السلام فهمى جمعة باشا رئيس مجلس النواب وسكرتير عام الوفد قبل سراج الدين ، وقد كان للدكتور عزيز فهمى المحامى شعبية كبيرة فى أوساط المثقفين المصريين فى بداية الخمسينيات ، وقد توفى فى حادث سيارة غامض عام ١٩٥٢ .

وفى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ألغت حكومة الوفد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى كانت تفاخر قبل ذلك بسنوات بتوقيعها وبلغت موجة العنف ذروتها فى مظاهرات ٢٦ يناير ١٩٥٢ التى اقترن بها إحراق كثير من المبانى الهامة والفنادق والمحال التجارية فى العاصمة فى جو متوتر ومكفهر للغاية ، مما أدى إلى إقالة آخر حكومة وفدية ، اعتمادا على أن الحزب كان منقسما على نفسه ، كما لم تكن له سيطرة فعّالة على الجيش أو البوليس ، إلا أن الرغبة الشعبية فى إصلاحات داخلية ، ورفع مستويات المعيشة قد أحبطت عندما تركت الشئون الداخلية للبلاد لشخصيات محافظة مثل فؤاد سراج الدين الذى كان فى وقت واحد سكرتير الحزب ، ووزير الداخلية ، كما كانت له مصالح واهتمامات ملاك الأراضى[٦٨] .

وكان هناك ــ علاوة على ذلك ــ عامل جديد برز فى الميدان السياسى المصرى ــ وهو مسألة الوجود الصهيونى فى فلسطين ، والذى حوّل اهتمام الشعب من المظالم الداخلية إلى المشكلات الخارجية التى كانت قد صنعت منذ سنة ١٩٤٨ شعورا بالمرارة داخل صفوف الجيش المصرى[٦٩] .

وقد استغل حزب «الكتلة» بزعامة عبيد حالة الانقسام داخل الوفد ، وانضم إلى الحملة المعادية له ، موجها لومه ــ فى الأساس ــ إلى النحاس وسراج الدين لفشلهما فى زعامة حزبهم القديم والذى كان من قبل المعبر الحقيقى عن الحركة الوطنية ورغم أن «الكتلة» كان حزبا صغيرا ، إلا أنه كان حسن التنظيم ، وكان يدّعى دائما أنه يعبر عن الخط الأصلى للوفد بدون التورط فى أخطائه .

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . انتهى ــ فعليا ــ الدور السياسى للزعامات التقليدية ، واقتصر دور عبيد على القيام بجهود محدودة بعد سنة ١٩٥٢ ، كما تم اختياره عضوا فى لجنة محدودة لوضع دستور جديد فى سنة ١٩٥٣[٧٠] ، والواقع أن مكرم عبيد يمثل الشخصية المصرية العامة ، فقد كان نابضا بالحيوية الفكرية متمتعا بقدرات سياسية متنوعة ، إلى جانب اهتماماته بالدراسات النظرية كذلك . ولا زال البعض يذكرون له إسهامه فى إقامة جسور فقهية بين الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسى[٧١] .

---

(68) J M. LANDAU, op. cit., pp. 189 - 190

(٦٩) طارق البشرى ــ مرجع سابق ــ ص ــ ٣٢٨ .

(٧٠) روز اليوسف ــ القاهرة ، ٢٩ نوفمبر ١٩٧٦ ص ــ ٢٧ .

(٧١) الأهرام ــ القاهرة ــ ١٥ ديسمبر ١٩٧٥ (من حديث للرئيس الفرنسى جيسكار ديستان فى جامعة القاهرة) .

ويرسم ـ WAKIN فى كتابه خطوط صورة كئيبة لنهاية دور الأقباط فى الحركة الوطنية المصرية بقوله :

« يجسد القسيس سرجيوس[٧٢] العجوز ، والسياسى القديم مكرم عبيد الخبرة القبطية فى هذا القرن . ويبرزان داخل المحيط القبطى كشخصيتين بطوليتين أحدهما زعيم للطائفة ، والآخر وطنى كانت له شعبية واسعة ، وتوفى السياسى القديم مغمورا وأهملت انجازات حياته ، وظل القسيس حيا ، وبقيت روحه حبيسة جسد ضعيف[٧٣] » .

وقد توفى مكرم عبيد فى ٥ يونيو سنة ١٩٦١ . وألقى أنور السادات ـ الذى كان رئيسا لمجلس الأمة فى ذلك الوقت ـ خطابا فى تأبينه بالكنيسة المرقسية مشيدا بالنضال الوطنى لعبيد من أجل الاستقلال منذ سنة ١٩١٩ . ومصيفا أن أبطال ٥٢ يعدون أبطال ١٩ ، أن يمضوا على طريق النضال ، الذى بدأه أبطال ١٩١٩ وضحوا من أجله[٧٤] .

---

(٧٢) القمص سرجيوس قسيس ، له دور بارز فى النضال المصرى من أجل الاستقلال وكان له نشاط فعال فى ترسيخ الوحدة الوطنية فى أيام زغلول ، وصعد منبر جامع الأزهر كتعبير عن الأخوة الإسلامية ـ القبطية وخطب فيه ، وتوفى سنة ١٩٦٤

(73) E. WAKIN, op. cit., p. 20.

(٧٤) الأهرام ـ القاهرة ـ ٧ يونيو ١٩٦١

خاتمة

الأقباط فى مصر طائفة فريدة إذا قورنت بالأقليات الأخرى فى العالم إذ أن جذورهم العميقة وأصولهم الواضحة فى دولة لها تاريخ طويل معروف جعلتهم جزءا لا يتجزأ من نسيج الشعب المصرى ـ بأغلبيته المسلمة ـ إجتماعيا وديموغرافيا ـ ويوضح استقراء التاريخ أن أوضاعهم تأثرت تاريخيا بالسياسات التى ينتهجها الحكام وفقا لأسلوب كل منهم خصوصا وأن الأقباط كانوا مصدر دخل لخزانة الولاة فى بعض الأحيان عن طريق الجزية أو الضرائب التى كانت تثقل كاهل السكان أقباطا ومسلمين ، وقد ظل الأقباط لعدة قرون بمنأى عن الحياة العامة فى مصر ، لكن مشاركتهم بدأت تتزايد تدريجيا فى قطاعات معينة بالإدارة الحكومية مع ميلاد مصر الحديثة ، فقد أصبح الأقباط ـ منذ الحملة الفرنسية وحكم محمد على ـ عنصرا فعّالا وهاما فى الحكومة خاصة فى الشئون المالية والإدارية .

وقد مرت العلاقة بين المسلمين والأقباط بمرحلة عصيبة بعد وفاة مصطفى كامل بفترة قصيرة ، إذ أن الحزب الوطنى الذى أسسه قد شهد تحولا ذا طابع دينى بعد رحيله ، وكان حادث اغتيال بطرس غالى ـ رئيس الوزراء القبطى ـ السبب المباشر لبدء تلك الفترة العصيبة ، إذ عقد مؤتمر قبطى ليقدم مطالب الطائفة إلى الخديوى والحكومة ، ولم يلق المؤتمر تشجيعا من السلطات البريطانية ، كما لم يتحمس له كثير من الأقباط ، وتلا ذلك عقد مؤتمر إسلامى ـ كرد فعل للمؤتمر الأول ـ ولكن العناصر الأكثر اتزانا من المسلمين والأقباط نجحت فى الحيلولة دون تدهور أكثر فى الموقف .

وقد مرت الحركة الوطنية المصرية بعد ذلك بفترة هدوء نسبى لتأتى بعدها أحداث ملتهبة تمثل ريعان الحركة الوطنية بزعامة سعد زغلول ، حيث بلغت مشاركة الأقباط فى الحركة الوطنية والحياة السياسية المصرية أعلى درجاتها .

ويرتبط دور الأقباط فى الميدان السياسى بالحركة الوطنية المصرية قبيل عشرينيات هذا

القرن ، إذ هيأت الشخصية العلمانية لثورة ١٩١٩ ، ومزاجها المصرى الخالص للأقباط فرصة حقيقية للإسهام بقوة فى المواقف الوطنية ، وتبديد أية شكوك كانت تتردد حول شعورهم الحقيق تجاه الحكم البريطانى . وشجعت السياسة الزغلولية التى ترفض التفرقة الدينية العنصر القبطى على أن يصبح أكثر فعالية فى الحركة الوطنية المصرية ، وواصل حزب الوفد بعد ذلك اتباع الاستراتيجية الزغلولية لاحتواء الأقباط حتى صار الحزب ـ لفترة غير قصيرة ـ تعبيرا عن الوحدة الوطنية المصرية فى الوقت الذى اعتبره فيه الأقباط بوتقة الحياة السياسية ، ويمكن هنا مقارنة وضع حزب الوفد فى تلك الفترة بحزب المؤتمر الهندى وهو حزب كان يضم كل طوائف واتجاهات الهند الحديثة فى سعيها نحو الاستقلال ، والملاحظ أن كلا من حزب الوفد المصرى ، وحزب المؤتمر الهندى ، قد بدأ نشاطها السياسى فى وقت واحد تقريبا ، وكان الولاء للحزب يعلو على كل الولاءات الطائفية ، وتلك كانت فلسفة الحزب فى احتواء الطوائف وتمثيل الأقليات .

وليس من شك فى أن مكرم عبيد هو الوحيد من بين السياسيين الأقباط الذى عبر حاجز الأقلية ، ليصبح شخصية عامة ، متمتعا بشعبية واسعة بين المسلمين قبل الأقباط ، كما كان أول قبطى يتولى مسئولية رئيسية فى حزب الأغلبية ، وقد نجح عبيد فى أن يصنع جسورا قوية مع الرأى العام المصرى لسنوات طويلة ، وعلى الرغم من أن عبيدا لم يصبح رئيسا لوزراء مصر ، فإن إسهامه فى السياسة المصرية الرسمية أعظم من إسهام كثيرين تولوا مسئولية ذلك المنصب . وقد ركز عبيد على دوره الديناميكى فى الوفد ، وانهمك فى الحياة السياسية داخليا وخارجيا ، فقد كان ممثل الوفد ومبعوثه إلى الخارج ، والمتحدث الرسمى الناطق باسم الحزب فى المناسبات الوطنية والأحداث الهامة ، وتمثل شخصية عبيد مزيجا متميزا من المشاعر والطموحات التى دفعت به طوال حياته السياسية للسعى نحو اكتساب الشعبية واستقطاب الرأى العام .

ويلاحظ المهتمون بدراسة «سيكولوجية» الأقليات عموما أن هناك بعض الخصائص المشتركة بين أفرادها من بينها القلق والخوف من المستقبل ، إلى جانب نظرة متحفظة تجاه الشئون العامة ، وحساسية مفرطة تجاه الأغلبية فى بعض الأحيان . ومما يلفت النظر أنه يصعب اكتشاف تلك الخصائص النفسية فى شخصية مكرم عبيد ، اذ يمثل دوره فى الحياة العامة درجة عالية من الايجابية ، فلم يركن إلى المزاج السلبى العزوف عن المشاركة السياسية ، بل كان عنصرا فعّالا ومؤثرا فى الحياة من حوله ، كما لم يكن عبيد زعيما طائفيا متعصبا . بل كان دائما ما يتفادى الانغماس الشديد فى شئون الطائفة القبطية ، سواء المرتبطه منها بالكنيسة أو تلك المرتبطة «بالمجلس الملى

العام» بل كان يحاول ــ بوعى تام ــ التغلب على السمات المرتبطة بابن الأقلية ، فكان الدين بالنسبة له نسقا ثقافيا وليس مبررا للانعزال أو التقوقع ، ولذلك لم يكن قبطيا متعصبا . بل كان مصريا بالدرجة الأولى ، ولاشك أن سيرة عبيد ودوره فى الحياة السياسية المصرية تقدم نموذجا رائعا يثبت صحة الافتراض بأن الانتماء لإحدى الأقليات ــ مع التسليم بأن الأقباط أقلية بالمفهوم العددى للكلمة فقط ــ لا يحول دون المشاركة الواسعة والتأثير الإيجابى فى الحياة العامة بجوانبها المتعددة .

وإذا تأملنا آراء ومواقف مكرم عبيد تجاه القضايا التى تهم الأغلبية فى مصر كقضايا العروبة والإسلام ، لوجدنا أنه قد اختار مسلكا إيجابيا فى التعامل معها بحيث أوجد له أرضية مشتركة مع الجماهير من أبناء مصر، ولاشك أن الذى ساعد عبيد فى ذلك هو المناخ العام الذى تجسد فى قدر معقول من الديمقراطية الليبرالية التى تقوم على أسس علمانية تفصل بين القرار السياسى والموقف الدينى فى فترة كان حزب الوفد فيها أفضل تعبير عن ذلك الفكر بما مكن لسياسى قبطى مرموق أن يبلغ من الشعبية ما بلغه مكرم عبيد وذلك استنادا إلى عدة أسباب هى :

أولا : أن الوفد ذاته كان حزب الأغلبية لأسباب تاريخية معروفة.
ثانيا : فلسفة الحزب كانت مصرية خالصة دون ارتباطات تتعارض مع ذلك .
ثالثا : لم يكن الحزب تعبيرا عن فكر دينى ولم تحط به ظلال يمكن أن تخشاها الأقليات .
رابعا : أن مشاركة الأقباط فى دور الحزب بدأت مع ميلاد الحزب ذاته .

وقد شهد مكرم عبيد أكثر أيامه فعالية ونشاطا ، كما عاش أروع فترات حياته حين كان سكرتيرا عاما لحزب الوفد حيث كان هو رسميا الرجل الثانى فى حزب الأغلبية ، بالإضافة إلى ما تمتع به من نفوذ عظيم وشعبية كبيره لأنه كان يمثل القوة المؤثرة خلف النحاس الزعيم الشعبى للمصريين لأكثر من خمسة وعشرين عاما ، كما كان عبيد هو العنصر الفعّال فى اتصالات الوفد بالقصر الملكى والبريطانيين والأحزاب السياسية الأخرى .

لذلك فإننا نتفق مع الآراء التى تعتبر انفصال عبيد عن الوفد واحدة من الخطوات التى تدهور بها الحزب والتى يتحدد بها بدء مرحلة أفول نجم عبيد سياسيا فى الوقت ذاته ، إلا أنه يبدو واضحا ، أنه لم يكن هناك أمام عبيد أى اختيار آخر ، لأن البديل كان هو السكوت عما لا يقبله من مظاهر المحسوبية والفساد ، ولكن الملاحظ أن عبيدا قد بنى موقفه فى نزاعه من النحاس ، وفى

انفصاله عن الحزب ، على افتراضات خاطئة وغير دقيقة لذلك لم يحقق النتائج التى كان يتوقعها ، كما أن القول بأن القصر هو الذى شجّع عبيدا على الانفصال عن الحزب ، وفى نشر الكتاب الأسود محاولا استخدامه كأداة لتفتيت الوفد خصوصا بعد لطمة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، قول مقبول مع تحفظ مؤداه أن عبيدا شعر أن فى إمكانه استغلال موقف القصر لخدمة أهدافه وتحقيق طموحاته ، ولم يكن يتوقع ردود فعل النحاس التى كانت عنيفة للغاية، وليس من شك فى أن عبيدا كان مثالا للزعيم الواضح الصريح الذى نجد له نماذج مشابهة فى بعض السياسيين من العالم الثالث حيث يتميزون بما يمكن تسميته «بالديماجوجية» والقدرة على إثارة الحماس وتحريك الجماهير، كما أن طموح عبيد لأن يكون رئيس وزراء مصر كان طموحا ملموسا وله ما يبرره ، فقد كان وبكل تأكيد أكثر قدرة من آخرين شغلوا ذلك المنصب فى عصره ، ويعكس عبيد بطموحه ذلك ، آمال الأقلية فى أن تلعب دورا مؤثرا وفعّالا بين الأغلبية من بنى وطنهم .

لقد حرر عبيد نفسه من القلق والإحساس بافتقاد الأمان ، ونزل إلى معترك الحياة السياسية كمواطن مصرى يسعى إلى ممارسة دور فعّال فى رسم مستقبل بلاده ، وكان الخط المتطرف الذى انتهجه فى حياته السياسية وانتقاده الشديد للسياسة البريطانية فى مناسبات كثيرة انعكاسا لشعوره بأنه لا ينتمى لدين الأغلبية ، فقد كانت الأقباط متهمين - من بعض المتطرفين - بالتعاطف المستتر مع الاحتلال البريطانى . ويبدو أن الذى ينتمى إلى أقلية قد يضطر إلى اتخاذ مواقف أكثر تطرفا من مواقف الأغلبية ذاتها خصوصا إذا كان يتطلع إلى ممارسة دور سياسى فعّال .

ان تدقيق النظر فى دور الأقباط فى التاريخ السياسى لمصر الحديثة يوضح أنهم قد لعبوا دورا محسوسا فى المجتمع ، واهتموا بالتجانس السياسى والانصهار الكامل فى الحياة السياسية ، ولم تختلف أفكارهم وآمالهم عن أفكار وآمال بقية المصريين . فلم يكن للأقباط أحياء خاصة بهم طوال تاريخ مصر . كما كانت ظروفهم الاجتماعية تتحدد وفقا لنزعة الحاكم وميوله ، فعندما كان الحكام يحسنون معاملتهم ويتميزون بالسماحة تجاه معتقداتهم كان الأقباط يقومون بدور فعال اجتماعيا وسياسيا . ولكن حين كان الحكام غير ذلك - فى بعض مراحل تاريخ مصر الإسلامية - كان الأقباط ينسحبون من الحياة العامة ، ويتحولون إلى طائفة منكمشة . ويصبحون سلبيين على الصعيدين الاجتماعى والسياسى .

وتمثل الثورة الشعبية عام ١٩١٩ بداية العصر الذهبي للمشاركة القبطية فى الحياة السياسية تحت رايات الوحدة الوطنية ، ولعله لا يغيب عن الذهن أنه من الممكن لنموذج عبيد أن يتكرر إذا ما أمكن توفير مناخ ديمقراطى وليبرالى مماثل لذلك الذى شهدته مصر عبر سنوات طويلة هذا القرن حين أدرك المصريون أن الدين لله وأن الوطن للجميع .

الفهرس

صفحة

تقديم ٥
مقدمة الطبعة الثانية ١١
مقدمة ١٣
الفصل الأول : الأقباط : نظرة عبر التاريخ ١٧
الفصل الثانى : مكرم عبيد والمدخل إلى الحركة الوطنية ٤٥
الفصل الثالث : الزعيم المرموق فى حزب الأغلبية ٧٥
الفصل الرابع : مكرم عبيد والانشقاق عن الوفد ٩٩
الفصل الخامس : تحليل وتقييم ١٣٣
خاتمة : ١٦١

رقم الايداع ٣٠٥١/٨٨
الترقيم الدولى . ٠ ـ ٢١٣ ـ ١٤٨ ـ ٩٧٧

مطابع الشروق
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا : شروق - تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE